جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الفلسفة

ميدان العلوم الاجتماعية

شعبة : الفلسفة

تخصص : تاريخ الفلسفة

إعداد الطالبة : خضرة حنان

العنوان :

مفهوم العقد الاجتماعي بين جون لوك وجان جاك روسو

نوقشت علنا يوم : 2016/05/23

أمام لجنة المناقشة

أستاذ : برابح عمر ....رئيسا

أستاذ : طاهير رياض ....مشرفا

أستاذ : بن غزالة محمد الصديق ....مناقشا

السنة الجامعية : 2015/ 2016


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتها عليا وعلى والدي

الحمد لله عز وجل الذي وفقني إلى أن أتم هذا العمل وسهل لي طريق طلب العلم .

بعد فضل الله عليا ، من الواجب أن أسجل شكري وفائق تقديري لأستاذي المشرف رياض طاهير ، الذي شجعني من البداية على إنجاز هذا البحث ، وعلى توجيهاته السديدة ون□ائحه من أجل الارتقاء بهذا البحث . كما يسعني الذكر أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل أساتذة الفلسفة بجامعة قاصدي مرباح على ما بذلوه من مجهودات خلال سنوات الدراسة .

كما أتقدم بآيات الشكر والعرفان إلى الأب والأستاذ الشيخ فضيل الذي مد لي يد العون والمساهمة في إنجاز هذا البحث .

الإهداء

إلى الذي كافح لأرتاح وكافح للأنام ، إلى رمز الصمود ، إلى من ضحى بالنفس والنفيس ، إلى من شقى لتثقيفي وتنويري من أجل أن يراني أنضج على درب العلم أبي العزيز .

إلى أغلى ما في الوجود وأعز ما أملك إلى بحر الدفء والحنان ونبع السعادة والأمان ، إلى أعظم حب نبض له قلبي أمي الغالية والحبيبة .

إليكما وحدكما هذا الاعتراف بجميل صنعيكما

الفهرس


مقدمة

يشكل الفكر السياسي تخصصا جوهريا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مما جعل بعض المفكرون يطرحون في كتاباتهم السياسية مسألة رضا الشعب ؛ التي ظهرت في نهاية العصور الوسطى وبداية عصر النهضة الأوروبية حتى القرن السابع عشر ميلادي ، التي تباين على إثرها النظريات الفكرية والسياسية الخاصة بأنظمة الحكم ، ونشأة الحكومات ونظم الحكم فيها ، واختلفت أساليبها الفكرية والعقائدية ، نتيجة اختلاف المفكرين والفلاسفة حول أصل نشأة لتلك النظم ومرجعيتها ، وكنتيجة لهذا ظهرت نظرية العقد الاجتماعي المعبرة عن آراء هؤلاء الفلاسفة والمفكرين في طرحهم لمسألة السيادة للشعب وتأسيس حقه في مقاومة حكم الطغيان والظلم . الذي نتج عنه صراعات فكرية وطائفية في العصر الكنسي حتى العصر الحديث ؛ ونتيجة لهذه الصراعات العقائدية أخذت نظرية العقد الاجتماعي اتجاه مزدوج : الأول بين الله والشعب ، والثاني بين الحاكم والرعية .

وعلى هذا الأساس أصبحت نظرية العقد الاجتماعي ، تقوم بمفهومها على الحد من سلطة الحاكم ، وجعله مسؤولا أمام الشعب وليس أمام الله ، هذا من أجل تأسيس نظام قانوني وظيفته حماية الحقوق الفردية وضمان حريتهم وممتلكاتهم .

تجد فكرة العقد الاجتماعي مرجعيتها في العصر الحديث للفيلسوف الانجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes ، الذي افترض في العقد الاجتماعي أن يكون بين هؤلاء الأفراد الذين اتفقوا بأنفسهم وفيما بينهم على التنازل عن كل حقوقهم وحرياتهم ، التي من شأنها الإضرار بالسلام لمصلحة صاحب السيادة ، الذي لا يعد طرفا في العقد ولا خاضعا لشروطه ، فيفترض فيه أن صيغة العقد هي نقل الحقوق الطبيعية للأفراد إلى السلطة الحاكمة بموجب عقد متفق عليه بين هؤلاء الأفراد .

في حين ترسخت فكرة العقد الاجتماعي عند كل من: جون لوك John Locke وجان جاك روسو Jean Joques Rousseau ؛ واللذان قاما بتشخيص فكرة الحرية الفردية ودورها في نشأة الدولة ، وإعطاء الأحقية للإرادة العامة .

وفي دراستنا لهذا الموضوع موجدنا دراسات سابقة له منها :

_ الحاج رباني ، نظرية في العقد الاجتماعي كتأصيل لحقوق الإنسان عند هوبز، لوك، روسو، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، بجامعة الجزائر، 2002 / 2003.

_ محمد سي البشير، إرهاصات العقد الاجتماعي في ظل سياسة العولمة ، رسالة ماجستير ، قسم الفلسفة ، بجامعة الجزائر ، 2005 / 2006 .

_ نعمون مسعود ، التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو ، رسالة ماجستير ، قسم الفلسفة ، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة ، 2008 / 2009 .

ففلسفة العقد الاجتماعي يتحدد دورها ومفاهيمها المختلفة في حقوق الإنسان ، وما يحميها ويحافظ عليها من الظلم والطغيان ، لأنها حقوق طبيعية للإنسان دون سواه.

فمن خلال ما سبق ذكره يتبادر إلى أذهاننا الإشكال التالي : ما هو مفهوم العقد الاجتماعي وما مدى ارتباطه بالواقع ؟ هل ساهم العقد الاجتماعي في تغيير الأطر السياسية في العصر الحديث والمعاصر؟ وهل التاريخ يقر لنا أن نظرية العقد الاجتماعي هي مجرد تنظير سياسي أم أنها حادثة تاريخية؟

ولتحليل فكرة العقد الاجتماعي عند كل من روسو ولوك ، اعتمدنا على المنهج التحليلي، النقدي المقارن؛ وذلك بتحليل آراء لوك وروسو ، والعمل على فهم ودراسة العمق الفكري لفلاسفة العقد. والبحث في وجهات النظر

المختلفة في الآراء السياسية لهما ؛ وكذا استخدمنا المنهج التاريخي وهذا لدراستنا التاريخية، وتأصيل فكرة العقد الاجتماعي.

ولمعالجتنا لهذه الإشكالية ، قمنا بصياغة خطة مبنية على أربعة فصول وهي كالتالي :

ففي الفصل الأول : والذي كان عنوانه ماهية العقد الاجتماعي ، فهو كان بمثابة فصل تمهيدي، حيث درسنا فيه مفهوم العقد الاجتماعي واختلاف النظريات حول مفهومه . وفي المبحث الثاني نشأة العقد الاجتماعي حيث تطرقنا فيه على الصيرورة التاريخية لتطور مفهوم العقد الاجتماعي .وفي المبحث الثالث قمنا برصد النظرية السياسية الكلاسيكية مقابل النظرية السياسية الحديثة المتمثلة في آراء هوبز لنظرية العقد .

أما في الفصل الثاني : المعنون جون لوك ونظريته السياسية ؛ تمثل هذا الفصل في ثلاث مباحث وهي : القسم الأول خصصناه لمفهوم الحالة الطبيعية لتحديد حالة الإنسان قبل دخوله للاجتماع وانتقاله للحالة السياسية ، أما القسم الثاني : وهو بعنوان نشأة المجتمعات السياسية ، والذي تناولنا فيه المرور من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني ، وأشكال السلطات السياسية ، القسم الأخير من هذا الفصل فكان عنوانه مفهوم القانون المدني في مقابل القانون الطبيعي في ترسيخ فكرة حقوق الإنسان العالمية.

وفي الفصل الثالث : وكان عنوانه البناء السياسي لروسو ، فهو يحتوي كذلك على ثلاث مباحث ؛ في المبحث الأول : وهو نظرية روسو السياسية ، بدراسة الحالة الطبيعية للإنسان . والمبحث الثاني : مبادئ العقد الاجتماعي والذي حددنا فيه شروط العق الاجتماعي ، وتحديد مبدأ السيادة . أما المبحث الثالث : فهو أنواع الحكومات والنظام الأمثل عند روسو ؛ وضحنا فيه أشكال الحكومات وتقسيمها وتحديد النظام الأفضل لديه.

والفصل الرابع : وكان بعنوانه لوك وروسو والخيار المصيري ، وكان مندرجا أيضا على ثلاث مباحث : المبحث الأول وهو أوجه التشابه والاختلاف بين لوك وروسو ؛ والمبحث الثاني هو أبعاد نظرية العقد الاجتماعي ؛ أخذنا

فيه نظرية العدالة لجون رولز نموذجا كبعد لنظرية العقد الاجتماعي ، والمبحث الأخير: نقد لنظرية العقد الاجتماعي .

شكلت نظرية العقد الاجتماعي أهمية بالغة في الدراسات الإنسانية والاجتماعية والسياسية ، التي عملت على وجوب التفكير المنشود وهو تخليص الإنسانية من الفوضى والصراع ؛ نتيجة لغياب مبدأ التعايش السلمي ، ولذا أخذت العبرة من نظرية العقد الاجتماعي بميلاد والإعلان عن حقوق الإنسان ، وهذا برهان ساطع لا يخفى على أحد .

ومن أهداف العقد الاجتماعي نذكر :

_ الدور العظيم الذي لعبته نظرية العقد الاجتماعي في إحلال روح التسامح والأمن بين أفراد المجتمع ، وتحقيق الأهداف التي كانت ترمي إليها النظرية .

_ أهمية الموضوع من الناحية السياسية والفكرية ، من خلال أهداف ودوافع نظرية العقد الاجتماعي ؛ في إبرام العلاقات الاجتماعية في المجتمع .

وبناء على ذلك فلقد كانت أسباب اختيارنا للموضوع تعود إلى :

_ أهمية فكرة العقد الاجتماعي التي تعطي للإنسان اعتبارا خاصا من خلال الدفاع عن حقوق الفرد الطبيعية .

_ الموضوع قابل للتطور والذهاب لأبعد حد ممكن من الدراسة وحتى الممارسة ضمن إطار تنظيم المجتمعات تفاديا للحروب والصراعات .

أما الهاجس الذاتي لاختيارنا للموضوع هو معرفة الأهداف التي تطمح لها نظرية العقد الاجتماعي في تحقيقها، في تقديمه صورة جديدة لتعامل المجتمعات مع بعضها البعض.

ومما لا شك فيه أن كل بحث علمي تعتريه لا محال جملة من الصعوبات التي تواجه الباحث في سيره العلمي ، عند أول خطوة وهي جمع المادة العلمية ، كذلك مشكلة الترجمة التي تفترض عملا صائبا يكون موازيا للترجمات الأخرى ، ثم البحث في دقة المعاني التي تتطلب الدراسة المعمقة لتحديدها.

ماهية العقد الاجتماعي

1- مفهوم العقد الاجتماعي.

2- نشأة العقد الاجتماعي.

3- النظرية السياسية الكلاسيكية مقابل النظرية السياسة الحديثة.

المبحث الأول : مفهوم العقد الاجتماعي :

ليس من السهولة إعطاء معنى جامع ومانع لمفهوم نظري كالعقد الاجتماعي ، فيصعب واقعيا تحديد دقيق له ؛ لأن كل مصطلح أو مفهوم هو في الحقيقة تجريد لواقع ، فهو مشترط بتطورات هذا الواقع الذي يعبر عنه ، وعندما نريد رصد مفهوم ما لا بد أن نرصد بداية ظروف نشأته ودلالة استخدامه بغية أن يساعد في تقريب المعنى للمفهوم ، ويقود ذلك إلى الموضوعية ، فالمتتبع لتاريخ الفلسفة السياسية ، فإنه يلاحظ دون عناء تردد فكرة العقد ؛ أي العقد الاجتماعي (Le Contrat Social) والتي تشير إلى المعنى التالي :

أ/ العقد يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص تجاه شخص أو عدة أشخاص بتقديم شيء ما .

ب/ في الفلسفة بنحو أخص ، يقال عقد على ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد الطرف ، أي ما يتضمن التزامات أو تعهدات متبادلة .[1] أي أن العقد يعني به اتفاق مبرم بين شخصين أو عدة أشخاص للقيام بهدف معين ، ضمن قوانين أو التزامات متفق عليها ومعروفة لدى الطرفين . وتشير أيضا إلى معنى ضرورة اتفاق أو ميثاق لقيام المجتمع السياسي .

عن فكرة العقد ترجع في مرجعيتها في كتاب التنين للفيلسوف الانجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes (1588 ، 1679)* الذي يفترض في العقد الاجتماعي أن يكون بين هؤلاء الأفراد الذين اتفقوا بأنفسهم وفيما بينهم على التنازل عن كل حقوقهم وحرياتهم التي من شأنها الإضرار

---

[1] أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، تر: خليل أحمد خليل ، (ط2 ؛ بيروت : منشورات عويدات ، 2001) ، ص224 .

* توماس هوبز Thomas Hobbes (1588 ، 1679) ولد في وستبورت في 5 نسيان 1588 وتوفي في هاردويك في 4 كانون الأول 1679 ، كان ابنا لقس تردد على المدارس في مسقط رأسه ، أحد منظري العقد الاجتماعي حيث ارتبطت نظريته السياسية بنظرية ميكيافلي ، ألف كتاب بعنوان عناصر القانون الطبيعي ، وفي عام 1652 أصدر كتاب اللوثيان ، وكتاب الإنسان وأيضا كتاب المواطن . للمزيد من الاطلاع العودة إلى جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص 708 .

بالسلام لمصلحة السيد صاحب السيادة الذي لا يعد طرفا في العقد ولا خاضعا لشروطه ، ويفترض هوبز أن صيغة هذا العقد الذي وقعه الناس بينهم كانت : " إني أخول وأتنازل عن حقي في حكم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال بشرط أن تتخلى له أنت أيضا و بالطريقة نفسها عن حقك في حكم نفسك " [2] ؛ يفترض هوبز أن على الأفراد نقل حقوقهم الطبيعية إلى السلطة الحاكمة بموجب عقد متفق عليه بين هؤلاء الأفراد ، وذلك بنقل كل فرد حقه إلى هذه السلطة التي اختار الخضوع لها طوعيا إلى السيد صاحب السيادة .

وبالتالي فإن الفكرة المركزية لنظرية العقد هي أن الحكومة الشرعية هي النتاج الصنعي للقبول الطوعي لعملاء أحرار على الصعيد المعنوي ، فلا وجود إذن لسلطة سياسية طبيعية ما وهذا ما عبر عليه مايكل أوكشوف حين يقول :" إن نظريات بصيغة لوك التي تقول :<< إن الاتفاق الطوعي هو ما يعطي الحكام سلطانهم السياسي >>[3]

فمن الناحية الاجتماعية لهذا المفهوم نجد أن العقد هو النموذج المثالي لكل المعاملات أو العلاقات الاجتماعية[4] ؛ يتضح من خلال العقد الاجتماعي أن تكون المعاملات والعلاقات الاجتماعية التي تتم بمقتضى العقد الذي تم الاتفاق عليه من طرف الأعضاء أكثر تنظيما . وبذلك فإن العقد الاجتماعي هو جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية ، وبمقتضاها يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع [5] ، فبمقتضى العقد يتم بناء المبادئ الأساسية له المتفق عليها ، والتي يتم

---

[2] عبد الرضا حسين الطعان . علي عباس مراد وآخرون ، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، (ط1 ؛ بيروت : دار الروافد الثقافية ، 2015) ، ص423.

[3] أنطون حمصي ، قاموس الفكر السياسي ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، 1982 ، ج1) ، ص 475 .

[4] أندريه لالاند ، المرجع السابق ، ص 244 .

[5] إبراهيم مذكور ، المعجم الفلسفي ، (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون الطابع الأميرية ، 1983) ، ص 119 .

من خلالها إخضاع الفرد لها . كما أنه يعني اتفاق بين أفراده وقوة حاكمة حيث يتنازل الفرد إراديا عن بعض الحريات الشخصية مقابل منفعة تتمثل في مجتمع حسن التنظيم .

والعقد عند سبنسر Spencer.Herbert (1820 . 1903) * هو :" الصورة المثالية لجميع العلاقات الاجتماعية ".[6] يمثل العقد الاجتماعي هو ميثاق أو اتفاق اجتماعي الذي يقره الناس طواعية فيما بينهم ؛ أساسا للحقوق والواجبات التي تنظم شؤون الحياة المشتركة . كما أنه اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب كل منهم وهو في حالة الطبيعة أن يعهد في شخصه وفي كل ما لديه من القدرات إلى الإرادة العامة ، يعني ذلك التحول من الحالة الطبيعية حيث يتوافق الجميع على قواعد يتنازل بموجبها الفرد على حريته المطلقة مقابل قدرة الأمن والاستقرار والنظام ، أي أنه خضوع الإرادة الحرة إلى الإرادة العامة (Volonte General)

---

* سبنسر هربرت Spencer .Herbert (1820 . 1903) فيلسوف انجليزي ، ولد في دربي في 24 نسيان 1820 ، وتوفي في برايتون في 8 كانون الأول 1903 . تكون فكريا على يد والده وعمه ، وكلاهما مدرس؛ بيد أنه عرف على الدوام كيف يكون لنفسه رأيا شخصيا من خلال تجاربه الذاتية و مطالعته ، رفض في عهد شبابه الدخول إلى الجامعة ، وعندما شاخ واشتهر رفض الألقاب الفخرية والمناصب والتسميات التي تنافست الجامعات والأكاديميات على تقديمها له . أول مؤلفاته عبارة عن رسائل وهي رسائل حول دائرة الحكم الخاصة . للمزيد من الاطلاع الرجوع إلة جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص 356.357 .

[6] جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1982) ، ص 82 .

المبحث الثاني : نشأة العقد الاجتماعي

وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات العديد من الفلاسفة ، إذ ترجع أصول هذه النظرية أولا إلى السفسطائيين الذين رأوه أن الإنسان يصنع القيم بإرادته ، وأن النظام المدني هو نظام اتفق الأفراد على تكوينه للسهر على مصالحهم ؛ فهو بذلك نظام غير طبيعي قام على أساس من الاتفاق والتعاقد بين الأفراد لتحقيق حمايتهم ، وخلصوا من ذلك إلى أنه مادام أن الأفراد تعاقدوا على إنشاء هذا النظام ، فلا يجوز أن يكون الأفراد حائلا دون تمتعهم بحقوقهم الفردية .[7] لقد كانت بدايات العقد الاجتماعي عند السفسطائين الإغريق الذين اعتقدوا بإنشاء وإبرام عهد أو اتفاق بين أفراد المجتمع من أجل الحفاظ على مصالحهم الخاصة والتمتع بحقوقهم الطبيعية ؛ غير أن هذا الاتفاق بين الأفراد يكون بينهم فقط أي أنه لا يستند إلى قانون أو نظام يحكم في ذلك ، لأن الإنسان عند السفسطائيين هو من يصنع القيم بإرادته حيث يقول جورجياس :" الإنسان مقياس كل الأشياء كلها فهو مقياس الأشياء الموجودة حيث هي موجودة ، ومقياس الأشياء غير الموجودة من حيث هي غير موجودة " .

وقد توصل غلوكون إلى نوع من العقد الاجتماعي الذي أوضح فيه أن الفرد أناني بطبعه وقادر على إلحاق الظلم بالآخرين ، وبناء على محافظة الفرد على مصالحه الخاصة توصل الناس إلى ما يسمى هدنة أو عقد اجتماعي يمنع الفرد من إيصال الظلم بالآخرين ، وهذا التصور للعقد الاجتماعي الذي تصوره غلوكون هو مجرد بناء اصطناعي ، فهو مجرد أداة لتحقيق العدالة ، ومن أجل تحقيق تأمين حقوق الفرد في الملك والحرية والاستقلال .[8] يذهب بنا القول أن ما تصوره غلوكون للعقد الاجتماعي الذي كان بدايته عبارة على هدنة متفق عليها بين الأفراد من أجل الحفاظ على مصالحهم

---

[7] فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، (ط1 ؛ مصر : بستان المعرفة ، 2001) ، ص 17.

[8] المرجع نفسه، ص 18.

وتحقيق الأمن والسلام بينهم إلا أن هذا التصور لغلوكون كان شبيها بتصور هوبز الذي اعتقد بأن الفرد أناني بطبعه فهو يقوم على القوة من أجل تحقيق غايته في المجتمع .

ثم انتقلت هذه الفكرة إلى المدرسة الأبيقورية ، فقد ذهب هؤلاء إلى أن الفرد يدخل في اتفاق مع الحكام يلتزم فيه بالطاعة ويلتزم بتوفير الظروف التي تتطلبها رفاهية الفرد .[9] انتهى الأبيقوريين إلى أن هذه السلطة السياسية ، وما تنطوي عليه من حق أمر ونهي هي ملك للشعب وبذلك يفوض فيها الحكام بموجب عقد سياسي ، يعمل من خلال هذا على مصلحة الشعب والحفاظ عليه .

واستمرت هذه الفكرة أيضا في العصور الوسطى مع القديس أوغسطين الذي أخذ عن شيشرون فكرة الإرادة الطيبة ، إذ أنه أخذ هذه الفكرة ليجعلها في مفهومه مركز للأخلاق ، الذي أقام في تصوره للأخلاق صلة وثيقة بين القبول والإرادة لم يكن يمكن لنظرية العقد الاجتماعي أن تنمو من دونها ، أصبح هذا التيار الإرادي سياسيا بصورة أصرح ، لدى بعض الفلاسفة المسيحيين الذين عقبوا القديس توما الاكويني .[10] كان لا بد من البحث عن أفكار جديدة ، تقام على أساسه السلطة الحاكمة ، وكان ذلك بدلا من الأفكار التي كانت سائدة والتي كانت تعطي لها حقوقا مطلقة تجاه الأفراد ؛ فقد وجد القديس أوغسطين مبدأ تعاقدي بين الدولة والفرد ، وذلك بأن العقد هو الأساس الوحيد وأن الدولة ذاتها مظهر من مظاهر التعاقد السياسي بين الأفراد .

---

[9] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

[10] أنطون حمصي ، المرجع السابق ، ص 488 .

ولكن أكثر صورة للنظرية السياسية للإرادة لمدرسة العقد الاجتماعي بمفهوم دقيق وواضح هي التي طورها فرانسيسكو سواريز Francisco Suárez (1548 _ 1617)* ضمن كتابه **مطول في القوانين وفي الله الذي أعطاها القانون** ، وذلك أن الإرادة الحرة والقبول السياسي في نظره متشابهان لأن الإرادة هي العلة الأولى للدولة ، حيث يلخص سواريز مذهبه حين يلاحظ أن الإرادة البشرية ضرورية من أجل تحقيق إتحاد واحد ومتكامل في جماعة واحدة بين أفراد البشر . وذلك لأن البشر بإرادتهم يملكون القدرة على إقامة جماعة كاملة ، يمكن للبشر أن يتجمعوا كلهم في كيان سياسي بفضل الإرادة الخاصة .[11] لم يجد فلاسفة العصور الوسطى في العقد الاجتماعي إلا إرادة الفرد الحرة أساسا يقيمون عليه نظريتهم ؛ ويكيفون الظواهر الاجتماعية ، فكان العقد هو الوسيلة المعقولة في ذلك العصر لكي تستعملها الإرادة الفردية في إقامة المجتمع في ما بينهم ، وبذلك فهم يستندون لهذه الفكرة من أجل الحفاظ على مصالحهم وحماية ممتلكاتهم .

إن مصطلح العقد الاجتماعي يعود في الفكر السياسي إلى القرنين السادس عشر و السابع عشر الذين عرفوا بأصحاب نظرية العقد الاجتماعي والتي يعود بوادرها إلى الفيلسوف توماس هوبز الذي قامت نظريته على نظرة خاصة للإنسان ، فالإنسان عنده ليس كائنا اجتماعيا بالطبع كما ذهب أرسطو وغيره بل هو كائن شرير ، ويتلخص هذا في العبارة التي قالها : " الإنسان ذئب للإنسان "

---

* فرانسيسكو سواريز Francisco Suárez (1548 _ 1617) سواريز تسمى أحيانا "دكتور البارزة" بعد تعيين بول الخامس له بأنه طبيب ، كان فرانسيسكو سواريز يقود ضوء اللاهوتي والفلسفي من العصر الذهبي الاسباني، جنبا إلى جنب مع هذه الرموز الثقافية ميغيل دي سرفانتس، توماس لويس دي فيكتوريا، وايل اليوناني. وعلى الرغم من رفض في البداية لأسباب تتعلق بالصحة ناقصة والمخابرات عندما حاول الانضمام إلى المجتمع المتنامي بسرعة من يسوع، وهو تحقيق شهرة عالمية في حياته. قام بالتدريس في المدارس في سيغوفيا، بلد الوليد، روما، الكالا، سالامانكا، وأخيرا في كويمبرا، وكان آخر على إصرار فيليب الثاني.

[11] أنطون حمصي ، المرجع السابق ، ص 489 .

وتتحكم فيه الغرائز الأولية من أنانية وجشع وهو لا يذعن إلا إذا خاف .[12] يشير هوبز إلى أن الناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون ببقائهم و سلطاتهم بالحصول على القوة ، ولقد قال هوبز أنها حياة فطرية (حالة الطبيعة) سابقة عن حياة الجماعة فهي حياة فوضى وصراع أي أن الكل في حرب ضد الكل حيث اضطر الأفراد إلى التعاقد بغية إنشاء الجماعة السياسية.

وبالتالي فالناس بطبيعتهم يخضعون لغريزة البقاء وإحساسات اللذة والانزعاج ونتيجة لذلك فإن الناس يبحثون إطاعة منهم لغريزة بقائهم ؛ لأن الناس يتحركون بدافع مصالحهم نحو إيجاد العقد الاجتماعي الذي يتمثل في مجتمع تسوده القوانين ليزول الخوف والنزاع ، وهكذا تكون غريزة البقاء عند هوبز بوصفها نظرية الحركة المنظمة لعدد كبير من الأفراد المدفوعين بمصالحهم هي العلة في نشأة الدولة والنظم الاجتماعية ،[13] يرى هوبز أن مسيرة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء إذ يعتقد أنه من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الإجماع والتعاون ؛ ومن ذلك جعل الغريزة هي المبدأ الذي تقوم عليه نشأة الدولة .

يذهب هوبز إلى إقامة المجتمع أو الدولة هو باتفاق الرعايا بعضهم مع بعض على طاعة فرد معين يتولى حكمهم ، أو مجلس يقوم مقام الحكم ؛ فمن خلال العقد يقر هوبز أن الفرد بتخليه عن أي حق أو ينكره فإنه يكون ملزما بأن لا يعترض على أولئك الذين منحهم هذا الحق من أن يستمتعوا بفائدته ، وهذا القانون يمثل الإخلاص للعقود ، وهو بالنسبة إلى هوبز أساس كل عدالة أو ظلم ؛ إذ يسمي هوبز أن المجتمع الذي يقوم على عقد من هذا النوع باسم الدولة القائمة على مصلحة

---

[12] سامي شهيد شاكر ، أضل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز ، لوك ، روسو وأثرها في الفكر المعاصر ،(العراق ، جامعة الكوفة) ، ص 4 .

[13]سامي شهيد شاكر ، المرجع السابق ، ص 5 .

مشتركة[14] يرى هوبز أن رغبة الناس في الحصول على الأمن والسلم قد توصل بهم إلى نوع من الاتفاق أو العقد تنازلوا بمقتضاه عن حريتهم التي أوكلوها إلى الحاكم ؛ لأنه وحده القادر على حفظ الأمن والنظام ، إذ أن الدولة في نظره تدافع عن حقوق المواطن ، الذي تخلى هذا الأخير عن حقوقه للدولة من أجل حمايته وحفظ حقوقه . وهكذا تقوم سلطة الحاكم على أمرين رئيسين هما : تخلي الأفراد عن حقوقهم ، والغاية التي من أجلها تخلوا عن حقوقهم ؛ وهي السلام والعدل . إذ أن هوبز يرى أن الدولة نظام محتوم على كل مواطن . ومن خلال ذلك هل نظرية هوبز للعقد تعدت مبدأ القوة؟

[14] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث : النظرية السياسية الكلاسيكية مقابل النظرية السياسية الحديثة :

إن الفكر السياسي والإنساني عموما نتاجا لتلك التراكمات والتجارب التي مرت بها مختلف الأمم، إذ كانت الحضارات تشارك في صنع الإنسان عن طريق إبداعات المفكرين في الحضارات المختلفة ؛ وان كان الفكر السياسي مازال حتى الآن ينمو ويتطور مستندا للآثار المعرفية التي تضعها الشعوب المختلفة ويبتدعها المفكرون واللافت للنظر أن تطور المجتمعات لا ينفك عن تطور الدولة ، وذلك أن المجتمع هو الركيزة الأساسية الأولى التي تبنى عليها أسس الدولة . ويتضح ذلك من خلال دراستنا للفكر السياسي في الحضارات الشرقية القديمة (مصر ، الصين ، الهند) والفكر السياسي في اليونان (أرسطو) ونظرية الحق الإلهي في العصر الكنسي ثم دراسة الفكر السياسي الحديث مع توماس هوبز .

أولا : الفكر السياسي في الحضارة المصرية :

الحديث عن الفكر السياسي في الحضارة المصرية في الحقيقة ما هو إلا حديثا عن السلطة السياسية المبنية على مبدأ الفردية الواحدة فيها ، فلقد خضع إقليم مصر منذ آلاف لسلطة سياسية ، أدارت شؤونه وحكمت سكانه بعد أن نجح (مينا) منذ حوالي آلاف السنين ، وذلك إثر توحيده للوجهين الإقليمين القبلي والصحراوي والبحري في دولة مركزية واحدة تحت حكم سلطة سياسية واحدة[15] . أدرك المصريون أن الأمن القومي في الوحدة السياسية كاملة موحدة تسير وفق نظام ثابت، فكانوا من أوائل الشعوب التي عرفت الوحدة يحكمها ملك عظيم تتركز في يده السلطة وأمن الشعب ، وأن الوحدة هي الطريق الوحيد لبناء وتكوين سلطة قوية .

---

[15] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 45 .

إن تأمل العقل المصري القديم ، في ظاهرة السلطة السياسية والتفكير في أصلها ومصدر شرعيتها ، وشكلها التنظيمي منطلقا في كل ذلك من خلال واقعه التوحيدي ومجسدا له على الصعيد والسياسي خاصة ، فلكون الإرث المصري القديم يحكمه إله واحد أكبر وهو (رع) وهو إله الشمس وبما أن مصر إقليم وشعب وسلطة وحاكم واحد ؛ فيكون ذلك أن فرعون هو تجسيد الإله الواحد ، لأنه هو الحاكم

الواحد للإقليم والشعب والسلطة الواحدة ، فهو الذي من خلاله يدر هذه السلطة ويحكم المجتمع بحكم الهيمنة التي تؤهله لممارسة سلطة الحاكم المفوض إليه من الإلهية .[16] كانت الوحدة التاريخية لمصر ثمرة كفاح ساعدت عليها العوامل الطبيعية المتمثلة في نهر النيل وخيرات مصر وخصوبة أرضيها إلى تحقيق الوحدة السياسية ؛ فطبيعة الحياة في الحضارة المصرية التي اعتمدت على النيل والزراعة أدت لوجود تنظيم إداري وسلطة مركزية قوية متمثلة في تحقيق تلك الوحدة السياسية .

وبذلك فإن أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها في الحضارة المصرية القديمة هو إلهي ديني ، والحاكم فرعون يحكم بإلوهيته ، إذ أنه يغدو حاملا لشرعية سياسية ذات أصل إلهي .يكون فرعون الإله الواحد ومركز للحياة السياسية الذي تم اختياره وتم تعيينه من طرف الإله (رع) إله الشمس الذي جعله إله يتجلى في صورة حاكم بشري .[17] اعتقد المصريون قديما أن فرعون هو التجسيد البشري للإله ؛ لأن أصل مصدر السلطة السياسية في الفكر المصري القديم تكون ذات أصل ومصدر إلهي مقدس .

---

[16] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 45 .

[17] المرجع نفسه ، ص 46 .

إن شكل السلطة السياسية المصرية وحكمها هو شكل ملكي وراثي مركزي مطلق ، حيث أنه يتخذ صورة حكم فرعون الإله روحا وجسدا ، ففكرة الملكية في السلطة السياسية المتجذرة في روحها ؛ إن إجابة الفكر السياسي المصري القديم حول وظيفة السلطة السياسية بالعلاقة بين الإله حاكما سياسيا واله في نفس الوقت ، تكون العلاقة بذلك علاقة حاكم بشعبه من جهة ، وعلاقته اله بعبادته من ناحية أخرى ؛ فمن خلال ذلك تكون العلاقة مركبة بين الوظيفة السياسية والدينية ، لان الحاكم فرعون هو المسئول على أن يعرف أكثر من غيره إرادة إلهية مثلما يعرف التعبير عن شعوب مصر؛ وبالتالي فإن أول واجبات الحاكم فرعون هو الواجب الديني ثم يأتي بعد الواجب السياسي للدفاع عن شعوب مصر وحمايتها .[18] اعتنق المصريون فكرة الملكية المقدسة ، إذ أن الحاكم فرعون هو الذي تتركز في يده كل السلطات ، ففرعون في نظرهم إلها على الأرض يدبر شؤون المملكة ، فهو القادر على تفسير القواعد القانونية ، إذ أنه يمثل صاحب الحق في إصدار القوانين التي يحكم بها البلاد .

لقد جعل مبدأ الحق والعدل في السلطة السياسية المصرية القديمة الوظيفة الأساسية لفرعون ، لأنه إله وحاكما في آن واحد ، أن يخضع لقديسيه ماعت أي إله الحق والعدل الذي يقابل تاو في الحضارة الصينية ، ففي مقابل واجب فرعون الحق والعدل يجب على الرعية بالطاعة والولاء التام لفرعون ؛ فطاعة هذا الأخير واجب على الشعب سواء قام فرعون بواجباته أم لم يقم بها فلا بد أن تكون الطاعة التامة.[19]نشأت الدولة المصرية القديمة في رحاب الدين ، فكان الملك فرعون له هيبة كبيرة وطاعة عمياء من طرف الرعية ؛ لأن الحاكم فرعون هو حاكم وإله في نفس الوقت .

---

[18]عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق ،ص 47 .

[19] المرجع نفسه ، ص ص 48.49 .

الفكر السياسي في الحضارة الهندية :

لقد اتخذ العقل الهندي القديم في الفكر السياسي في أن أصل السياسة وأسباب نشأتها كان نتاج من الحاجة الإنسانية التي تفيد بانطواء الطبيعية الإنسانية أصلا على الأنانية وحب الذات والنزوع إلى أشكال العدوانية التي تؤدي بموجبها إلى التنافس والصراع باستخدام القوة والعنف الذي كان سائدا ، فالإنسان الشرقية الهندية كان يميزه العقل وحسن التدبير ، مما جعله يدرك قيمة وجوده سلطة تحكم المجتمع ، وتنظم العلاقات بين أفراد لحماية حقوقهم ، فتلزمهم بذلك بأداء واجباتهم ، وتتولى مسؤولية المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم .[20] اتجه العقل الهندي القديم إلى مبدأ السلطات السياسية من أجل تحقيق له سلطة سياسية قائمة على حمايته وتنظيم علاقته مع أفراد مجتمعه الذي كان سائدا فيه قانون الغاب القوة هي مبدأ كل شيء من أجل مصالحه .

وبذلك فإن نشأة السلطة السياسية مرتبطة في الفكر الهندي القديم على أساس حاجة المجتمع إلى سلطة سياسية تتولى مسؤولية تنظيمه وإدارته وتدبير شؤونه ، إذ توفر له الأمن والأمان والاستقرار ، تعمل له على تجنب الصراع وكل ما يؤدي بالفرد إلى الفوضى ؛ مما أضفى ذلك طابعا إنسانيا إراديا على نظرية أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها في الفكر السياسي الهندي القديم ، وهذا ما إلى تصور الغيبي الإرادي الذي نتج عنه انفصال أو استقلال المؤسستين السياسية والدينية على بعضهما ، ويغيب تأثر إحداهما عن الأخرى ، وذلك مما جعل السلطة الدينية في العقل الهندي القديم بعيدا عن المؤسسة الدينية ومعتقداتها في تنظيمه السياسي .[21] ذهبت الحضارة الهندية إلى فصل السلطتين السياسية والدينية ، الأساس الذي جعلها تقوم بتحقيق سلطة سياسية قائمة على حماية رعيتها وتوفير الأمن والسلام الذي يتطلبه الفرد من دولته . وبالتالي فانفصال السلطة الدينية عن السلطة السياسية

[20] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق، ص 99 .

[21] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

أمر افتقدته أشكال الفكر السياسي في الحضارات الشرقية القديمة وهذا يرجع إلى طبيعة الفكر الهندي القديم الذي استند على فكرة مصدرها هو التفكير الفلسفي بعيدا عن التفكير الديني ومعتقداته التي عرفت من خلالها عددا من المدارس الفلسفية التي بحثت حول حقيقة الإنسان وعلاقته ببقية المخلوقات الأخرى ، حسن التدبير والعقل جعلت الحضارة الهندية متجهة في قوانينها السياسية إلى التفكير الفلسفي والبحث على حقيقة الإنسان .

ومن ذلك جعل فلاسفة الهند ومفكروها من السلطة السياسية ضرورة لازمة لا بد منها لإدارة شؤون المجتمع وتنظيمه وحمايته من الحيوانات المفترسة سواء كانت الداخلية أو الخارجية ، ونزع مبدأ الأنانية والشر والقوة من أنفسهم ، فبذلك كان أول هدف سعى إليه الفكر السياسي الهندي هو إقامة العدل ومسح الظلم بين الناس ، فكان ذلك تفسيرا عقلانيا وواقعيا وعمليا في أسباب نشأة السلطة في المجتمع الإنساني لهذه السلطة السياسية التي تقوم بحمايته وحفظ وحقوقه ومصالحه .[22] إن الهدف الذي بنت عليه الحضارة الهندية في فكرها السياسي السلطة السياسية هو مبدأ تحقيق وإقامة الحق والعدل بين أفرادها .حيث استند الفكر السياسي الهندي في انفصال السلطة السياسية والسلطة الدينية على التأملات الفلسفية حول الحياة الإنسانية .

افترض العقل الهندي القديم ارتهان أداة السلطة السياسية لوظائفها بإقامتها لنظام اجتماعي سياسي تتحدد في إثره المراتب الاجتماعية للأفراد وفقا لتصنيف يتم توزيعهم بموجبه على أربع فئات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية .

ينقسم هذا التنظيم وفق الفئات التالية :

1/- المثقفون (البراهمات)

[22] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 101 .

2/- العسكريون والاداريون (الكاشريا)

3/- المنتجون والتجار (الفيشايا)

/- العمال (الشودرا) [23]

استطاع الفكر السياسي الهندي في ظل السلطة السياسية تحديد أهم الأسس الاجتماعية والسياسية في الهند ؛ مما مكنها هذا التنظيم الاجتماعي دورة حياتية يتوجب على كل فرد أن يختار مراحلها.

تتولى السلطة السياسية مسؤولية إقامة هذا التنظيم التراتبي المتتابع لدورة الحياة الإنسانية وإدارته والإشراف عليه فتتلخص الخصائص الأساسية للحضارة الهندية إجمالا وللفكر السياسي الهندي خاصة على نحو هذه مبادئ رئيسية وهي كالتالي :

أولا: تأكيد مبدأ الكرامة الإنسانية وذلك بمنح التفكير السياسي الهندي القديم طابعة الإنساني الإرادي ، إذ أبعد عليه النزعة الغيبية جاعلا وجود السلطة السياسية استجابة إنسانية حاجة لمؤسسة تخدم الإنسان وتوفر له متطلبات تحقيق أهدافه وبلوغ سعادته [24] . اتخذ العقل الهندي القديم مبدأ الكرامة الإنسانية جاعلا من السلطة السياسية هدفا مرجوا لتحقيق هذا .

ثانيا : يندرج المبدأ الثاني باللاعنف وذلك في قبول الفكر السياسي الهندي القديم ، صورة أنظمة الحكم القائمة ، ورضا عن سياستها حتى ما كان منها متعارضا بمصالح الشعب أو ضارا لها.

---

[23] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق، ص 102 .

[24] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

ثالثا : التسامح تنعكس روح التسامح في الفكر السياسي الهندي والقبول بالتعددية ، وتعايش الاختلافات في صورة فكر غابت عنه روح التعصب .[25] يندرج مبدأ اللاعنف والتسامح في الفكر السياسي الهندي لضمان التعايش والاستقرار ، مبدأ تفترضه السلطة السياسية .

رابعا التأمل الذي يعتبر في الفكر السياسي الهندي أهم خاصية فيها ، إذ شاع في ثقافاته المتنوعة التأكيد على الانضباط الذاتي وتنقية النفس والميل إلى التركيز على التخلص من كل ما هو غير نقي ومسبب للألم .[26] التأمل هو أحد الأشكال الأساسية لتنمية القدرات ، وتحقيق مستويات رفيعة من السيطرة على الذات من أجل رفع كفاءة الفرد الهندي .

وضمن ذلك يندرج القول بأن العقل الهندي القديم اختفى وراء أنظمة حياتية مؤسسية ، وأنساق فكرية فلسفية ، وواجبات وحقوق فكر من خلالها العقل الهندي وتأملها ومارسها عمليا .

الفكر السياسي في الحضارة الصينية :

ولو تكلمنا عن الواقع السياسي في الحضارة الصينية القديمة فإنها لا تختلف في أنظمتها السياسية عن أنظمة السياسية في الحضارات الشرقية القديمة الأخرى ، إذ تمثلت البنية الفكرية للفكر السياسي في الصين في المنحى الفلسفي القائم على الحكمة ، حيث نشأت المدارس الفلسفية المختلفة في مرحلة الدول المتحاربة ، حتى باتت تعرف باسم عصر المائة مدرسة فلسفية وكان يغلب على أكثرية هذه المدارس ، طابع الاهتمام بالحياة العملية .

إن نمو طبقة الإداريين التي أوجدته أفكارا تتلاءم مع مصالحها ومصالح أسيادها الملوك ، كان السبب المباشر وراء ظهور فلسفة كاملة أو مدرسة فلسفية قائمة بذاتها ، عرفت باسم المدرسة

---

[25] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق، ص 103 .

[26] المرجع نفسه ، ص 104 .

القانونية . وقد رأت هذه المدرسة في الكفاءة بدل النبالة في الأصول ، المعيار الأساسي الذي يتوجب اعتماده في تولي المناصب العامة ؛ إلى جانب ذلك فقد نادت أكدت على نزعة الإنسان الشريرة بطبيعته ، فنادت بالتالي بوجود خضوع الأفراد لأوامر الحكام وللقوانين التي يضعونها ؛ لأنها فيها وبها . تتأمن الحماية من طبيعة الإنسان السيئة كما أكدت على وجوب الحد من سيطرة العادات والتقاليد.[27] إن الدور الذي قامت به المدارس الفلسفية في الفكر السياسي الصيني لم يشمل فقط الحضارة الصينية فقط ، بل شمل الحضارة الإنسانية ؛ إذ أنشأت قوانين الحضارة الصينية القديمة على إثر هذه المدارس الفكرية ؛ حيث اتخذت هذه النزعة الجديدة ، مبدأ القسوة لدى الحكام في تطبيق القوانين على الناس ، مما أدى برفع مناداة تدعوا إلى رفع الظلم وجور القوانين ، الأمر الذي أدى بالحكام بأن يتخذوا القوانين في الأمور السياسية والدولة فقط ، أما الأمور الأخرى فتبقى بحكم العادات والتقاليد .

بعد فترة من الزمن جمعت أكثرية القوانين التي اعتبرت بمثابة الأسس التي قام عليها النظام السياسي في الصين ، وأطلق عليها اسم دستور " جو " إذ ترجع الروايات الأسطورية الصينية هذه القوانين إلى جو.جونغ ، عم تشو الثاني وكبير الوزراء في القرن الحادي قبل الميلاد ، وضعت هذه القوانين أواخر عهد أسرة تشو ؛ فهي تبين قناعات عامة لأسس الحكم والمفاهيم السياسية الأسطورية .إذ أن هذه القوانين لا يمكن أن تكون قد وضعت من طرف شخص واحد ، بل هي من نتاج تشريعات متلاحقة[28]. اتخذ قانون جو دستورا للحضارة الصينية جمعت فيه كل القوانين السياسية تحت اسمه ؛ إذ يتضح من ذلك : أن القناعات الصينية المتعلقة بالنظام السياسي ، فهي ترتكز

---

[27] عمر عبد الحي ، الفلسفة والفكر السياسي في الصين القديمة ، (ط1 ؛ لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 1419 هـ/ 1999م)، ص 44 .

[28] المرجع نفسه ، ص 45 .

ضمن ناموس قوامه إمبراطور بحكم نيابة عن الخالق ، إذ أنه ابن السماء يستمد سلطانه مما يتصف من الفضيلة والصلاح ؛ وأعيان بعضهم بحكم مولدهم وبعضهم بحكم تربيتهم وتدريبهم ، يصرفون أعمال الدولة وشعب يرى أن واجبه فلح الأرض . يتمتع بالحقوق المدنية ولكنه لا رأي له تصريف الشؤون العامة[29] يتبلور النظام السياسي حول الاعتقاد بالإجازة الربانية ، ومسؤولية الحاكم وطريقته في القيام بأعبائها؛ كي لا يفقد السماء وحمايتها .

حيث ركزت المدرسة القانونية على ضرورة خضوع الناس لحكم القانون بدلا من أتباع الأعراف والعادات والتقاليد ؛ وهو ما جعل حكام المناطق المختلفة في الصين ، يجدون في المناطق الفكرية لهذه المدرسة ركيزة للحكم المطلق الذي اعتمدوه . لذلك يمكن القول بأن هذه المدرسة كان يمثل في حقيقته فلسفة الحكام ؛ كما كان في الوقت ذاته الوسيلة التي استخدمها الموظفون في التودد والتقرب من الحكام ، لتأمين دورهم القيادي في المجتمعات الصينية .[30] إن القانون الذي تفرضه المدرسة القانونية هو الحكم البديل عن حكم العادات والتقاليد ، الذي بموجبه تخضع له الناس في تسيير أمور حياتها في المجتمع .

شهدت الحضارة الصينية في فكرها السياسي ظهور العديد من المدارس التي قامت بتتبع الفكر السياسي الصيني القديم ، ودراسة تطوراته وتحولاته ، نجد المدرسة الكونفوشيوسية إحدى المدارس الأولى في الفكر السياسي الصيني .

وهذا الأخير أسسها كونفوشيوس (551 – 479 ق م) الذي أرسى لبناء فكرها الأول ، رأى كونفوشيوس أن غياب الوحدة والنظام في عصره يكون نتيجة منطقية لتحلل الأوضاع الاجتماعية

---

[29] عمر عبد الحي ، المرجع السابق ، ص45.

[30] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

الـذي يمثـل مقدمـة لتحلـل المجتمـع وانقسـام الدولـة الواحـدة إلـى مقاطعـات مسـتقلة يهـيمن علـى شـؤون كـل منهـا أميـر ، يكـون خضـوعه للسـلطة المركزيـة وارتباطـه بهـا شـكليا واسـميا ، بـذلك يـرة كونفوشـيوس علـى أن كـل إنسـان أن يلـزم موقعـه الـذي هـو أهـل لـه ، وأن يفعـل مـا هـو ملـزم بـه [31] . يعتبـر الصـينيون كونفوشـيوس نبيـا ورسـولا . فأفكـاره وتعاليمـه هـي أسـاس عقيـدتهم التـي ظلـوا يـدينون بهـا علـى مـدى خمسـة وعشـرون قرنـا ، إذ يـتلخص المـذهب السياسـي عنـد كونفوشـيوس فـي أن أي نظـام اجتمـاعي صـحيح ومتكامـل ، انمـا يقـوم علـى تزويـد الأفـراد بـالأخلاق الحميـدة ، ويتوقـف ذلـك علـى وجـود حـاكم علـى خلـق قـويم . ويـرى كونفوشـيوس أن الأخـلاق إذا وصـلت فـي المجتمـع إلـى مسـتواها المنشـود أغنـت عـن القوانين .

وكـان مينوشـيوس الـذي يعتبـر المعلـم الثـاني فـي هـذه المدرسـة بعـد كونفوشـيوس ، إذ أكـد فـي مصـنفاته أن الشـعب هـو أهـم عوامـل قيـام الدولـة . أول شـرط لوجودهـا ، وأن أهميـة الشـعب تفـوق عـن أهميـة الأرض و الإنتـاج ، إذ يـأتي الحـاكم عنـده آخـر القائمـة فـي عوامـل قيـام الدولـة .[32] أكـد مينوشـيوس علـى الشـعب الـذي اعتبـره المحـور الأساسـي فـي عوامـل نشـأة الدولـة وقيامهـا قبـل الحـاكم .إذ وضـع مينوشيوس مبادئ ديمقراطية في مضمونها البرنامجية السياسي المتمثلة في :

_ المساواة

_ الشعب الذي يمثل العنصر الهام والجوهري لعوامل الدولة

_ وجدت الدولة من أجل منفعة الشعب وليس العكس

_ الشعب شريك في تقرير الثواب والعقاب

[31] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 115 .

[32] المرجع نفسه ، ص 116 .

_ العلاقة بين الحاكم والشعب علاقة تبادل وللشعب حق الثورة والانقلاب على الحاكم .[33]

يؤكد مينوشيوس بأن علاقة الفرد بالحاكم علاقة راسخة ، لأن الفرد بالنسبة له أساس الدولة والعنصر الأساسي لها ، صلاحها من صلاح الفرد وفسادها من فساده .

الفكر السياسي عند أرسطو :

ولعلنا نجد أهم مصدر في تطور الدولة كتاب السياسات لأرسطو Aristot (322 – 384 ق.م) الذي يوضح فيه أبعاد ذلك التطور الذي شمل المجتمع والدولة ليمثل بالمقابلة مع المثالية الأخلاقية لأفلاطون Platon في كتاب الجمهورية القطب الآخر للفكر السياسي .

يفسر أرسطو أن الدولة من الأمور الطبيعية ، وأن الإنسان من طبعه حيوان مدني ، وإن لم يكن مدنيا ، لا اتفاق ولكن بالطبع اعتبر أسمى من البشر أو عد رجلا سافلا ، ومن لواضح أن المرء قابل للحياة الاجتماعية أكثر من النحل وغيره من الحيوانات الأليفة ، لأن الطبيعة لا تسعى عبثا : فالإنسان وحده ناطق من بين الحيوان .[34] لا يمكن للإنسان أن يعيش بمعزل عن الجماعة ، لأنه دائما في حاجة إلى أبناء جنسه وذلك بأنه عضوا في المجتمع .

والدولة بالطبيعة مقدمة على الأسرة وعلى الفرد . لأن من الضرورة أن يتقدم الكل عن الجزء ؛ لأن الفرد إذا ما اعتزل عن الجمهور قصر عن الاكتفاء الذاتي وشابه الأجزاء المعتزلة عن الكل . ومن لا يستطيع الإتلاف ، أو ليس بحاجة إلى شيء لاكتفائه بذاته ، لا يمت إلى الدولة بصلة وهو وحش أو إله.[35] أرجع أرسطو نشأة الدولة إلى الأسرة التي تمثل الوحدة الأساسية ، ويعتمد أرسطو في

---

[33] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 116.

[34] أرسطو ، كتاب السياسات ، تر : مصطفى الرافعي (بيروت : اللجنة العلمية لترجمة الروائع ، 1957) ، ص 9 .

[35] المصدر نفسه ، ص ص 9 . 10

ذلك على أن الإنسان كائن سياسي ، حيث أنه يملك العقل الذي ساعده في التفكير ، وهذا ما يميزه عن باقي الكائنات .

فميل الجميع إذن إلى الاجتماع المدني أمر طبيعي ، و أول من حققه كان علة أكبر خير .لأن المرء إذا اكتمل ، أمس أفضل الحيوانات فالإنسان يولد وهو مسلح بسلاحي الفهم والفضيلة ، فيتهيأ له أن يتذرع بهما لمحاربة ما يناقضهما على الأخص ؛ ولذلك أن خلا من الفضيلة تمادي في السفه والفظاظة وتمرغ في العهر والشراهة وأما العدل فهو الفضيلة اجتماعية ، لأن العدالة نظام المجتمع المدني ، وما العدالة إلا القضاء بالحق .[36] الدولة أسمى من الفرد والعائلة ، وأن الإنسان أول الحيوانات وسيدها ،وذلك بإتباع القوانين التي من خلالها الالتزام بها يحقق الفضيلة والعدالة ، أما من دون القوانين فيصبح الإنسان آخر الكائنات وأكثرها فسادا .

وبما أن الإنسان حيوان سياسيا بمصطلح أرسطو فهو لا يمكنه أن يكون خارج المجتمع السياسي وذلك لا بد أن يكون في انتماء إلى الدولة وارتباطها بها ، لأن الدولة غرضها الأول تحقيق الحياة الصالحة والمناسبة للفرد ، فمن خلال الدولة يتم تحقيق المنافع المرتبطة بالجانب المادي والأخلاقي ، بواسطة المدينة يستطيع الإنسان التحرر من قيود الشهوة والشر المسيطر عليه ؛ فقد ذكر أرسطو حينما وصل إلى الكمال يكون الأفضل بين الحيوانات ، ولكن بانعزاله عن القانون والدولة يكون الأسوأ ؛ حيث أنه لا يصل الأفراد إلى الكمال إلا عندما ينفضون عن أنفسهم أي ميل إلى الانعزال ، ويكونوا في ارتباط سياسي مع الآخرين.[37] يعتبر أرسطو أن الدولة هي المرحلة العليا للمجتمع ، تقوم الدولة على توفير الظروف اللازمة للحياة في المدينة ، وبهذا يرى أرسطو أن الدولة هي نوع من

---

[36] أرسطو ، كتاب السياسات ، المصدر السابق ، ص 10 .

[37] ستيفين دليو ،المجتمع بين التفكير الفلسفي والنظرية السياسية ،تر : ربيع وهبه ، (د.ب)، (د.د) ،(د.س) ، ص 100 .

الجماعة التي تمثل في اتحاد أفراد مختلفين يستطيعون بحكم ما بينهم أن يسدوا حاجاتهم عن طريق تبادل السلع والخدمات .

تقوم نظرية أرسطو السياسية على مبدأين وهما : الأول يتمثل في أن الدولة هي الاجتماع الذي غاية لكل ما دونه من الاجتماعات لأن الطبيعة كل شيء هي غايته التي هي خيره الأسمى ومثاله الأفضل ، أما الثاني فيكون في أن ماهية الشيء تتحدد بدلالة علاقته بالكل الذي يرتبط به وينتمي إليه من جهة ، وانجازه من جهة ثانية لوظائفه المؤهل لأدائه بحكم ارتباطه بالكل الذي هو جزء منه . يرى أرسطو أن الدولة لا تعدو أن تكون كائنا عضويا من صنع الطبيعة يكشفه الإنسان بالعقل ، بل هي العنصر الأول التي تفرضه الطبيعة ، وذلك لأن الكل يسبق الجزء .

الفكر السياسي في العصر الوسيط :

اتخذت نظرية الحق الإلهي في الفكر السياسي المسيحي التي أكد من خلالها سباين بأن الحكام هم مبعوثو الإرادة الإلهية ومنفذو أحكامها ، حيث كانت الصورة المعدلة الجديدة للفكر المسيحي الوسيط إلى صدور السلطة السياسية عن الله ، لكن هذه السلطة لا تمتلك شيئا من الفضائل الإلهية ، لأنه ليست إلا شيئا خلقه الله لتنفيذ مشيئته ، وأصلها الإلهي هذا لا يرفع قيمتها ولا يعلي من شأنها ولا يفضي عليها أية طابعا دينيا مقدسا ، وبذلك تكون السلطة السياسية الإمبراطورية وتجسيدها صياغ هذا المدلول . ضرورة لازمة لتنفيذ الإرادة الإلهية وتحقيق مقاصدها دون أن تضفي عليها هذه الضرورة أية خصائص دينية مقدسة .[38] أكد سباين في نظرية الحق الإلهي على أن السلطة السياسية تكون بالأمر الإلهي المطلق لا يمكن نظام من دونه فهو المسير لكل أمر سياسي .

[38] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ،المرجع السابق ، ص ص 334 . 335.

لقد غير القيصر نظرة المسيحيين للإمبراطورية حين اعتناقه للمسيحية ، باعتقاده العقيدة الدينية الرومانية لتكون نظام دنيوي ومدخل إلى مملكة المسيح ، وإن كانت مقولة الفصل الديني والدنيوي والتمييز بينهما عامة أساسية من دعائم الفكر السياسي المسيحي في مراحله التكوينية الأولى ، التي تغيرت إثر اعتناق الإمبراطورية الرومانية المسيحية والاعتراف بالكنيسة ، وأقرب بمسؤوليتها عن شؤون هذه العقيدة مما فرض على آباء الكنيسة الاعتراف بالوجود المستقبل لكلتا المؤسستين : المؤسسة الدينية والدنيوية السياسية وتعلن بذلك تكاملهما وأن مسؤوليتهما المشتركة هي تأدية الإرادة الإلهية التي غرضها إنقاذ الإنسانية وخلاصها فرديا واجتماعيا من خلال الدولة والكنيسة .[39] إن مجال السلطة السياسية ومجال السلطة الدينية هما مجالان مختلفان ، فالدولة لها قوانينها والكنيسة لها قوانينها أيضا ؛ فلكل منهما مهنته ووظيفته الخاصة بميدانه ، فالمجتمع السياسي والكنيسة هما مستقلان الواحد عن الآخر . السلطة السياسية مخصصة لغايات جوهرية ، موجهة للخير المشترك .

<u>النظرية السياسية الحديثة (توماس هوبز) :</u>

وفي مقابل نظرية الحق الإلهي أو نظرية التأليه في الفكر السياسي المسيحي التي مفادها الطاعة المطلقة للسلطة السياسية ، وذلك لما ذهب إليه القديس بولس في مضمون قوله : "أن كل سلطة رسمية منبثقة من الله " أي أن كل أمر يكون إلا من خلال الإرادة الإلهية ، ونظرية أرسطو في الفكر السياسي الأثيني من خلال مفهومه بأن الإنسان لا يمكن أن يكون بمعزل عن الجماعة ، ونجد في الفكر السياسي الحديث نظرية هوبز التي يرى من خلال نظرية الحالة الطبيعية المستمدة من انفعالات الإنسان هي طريقة لمعالجة المشكلة السيكولوجية القديمة ، والتي اعتبرت نظرية هامة في الفلسفة السياسية المتمثلة في هل الإنسان بطبيعته اجتماعي سياسي ؟ ينكر هوبز أن الإنسان

---

[39] عبد الرضا حسين طعان . علي عباس مراد وآخرون ،المرجع السابق ، ص 335 .

بطبيعته سياسيا واجتماعيا ، ويتضح ذلك من خلال نظريته للحالة الطبيعية ، وهذه الحالة قبل السياسة التي عاش فيها الناس بدون دولة أو بدون سلطة تحكمهم وتحمي مصالحهم .[40] يرى هوبز أن الحالة الطبيعية هي حالة القوة ، فهي مستمدة من انفعالات الإنسان ؛ وذلك أنها توضح الميول والرغبات تكون أساسا في تحديد الأهداف الرئيسية التي من خلالها يكون الناس في مجتمعات سياسية .

وبالتالي فإن الحالة الطبيعية التي يراها هوبز هي حالة حرب كل البشر لهم الحق في كل شيء حتى حق البعض في ممارسة سلطتهم على أجسام البعض الآخر . ومن خلال ذلك نرى أن هوبز يربط الحق الطبيعي بالحرية ؛ أي أن الحق الطبيعي مرتبط بالطبيعة البشرية ، والتي تتميز بالثورة التي تعني مهاجمة الآخرين من طرف كل فرد من أجل تحقيق مصلحته الخاصة والجذر هو عمل كل فرد على الاحتياط من الاعتداء الآخرين ، والافتخار أيضا من أجل الحصول امتيازات معنوية عن طريق الصراع [41]. حدد هوبز مفهوم الحق الطبيعي بكونه الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقا للعقل السليم ، ونطوى مفهوم الحق الطبيعي الجديد عند هوبز على أربعة حقوق صريحة هي: حق البقاء، والحق في استخدام الوسائل لتأمين هذا الحق. حق تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي بدونها لا يتحقق حق الحفاظ على البقاء ودرء الأخطار. وحق وضع اليد على كل ما تصل إليه (اليد). حيث إنه يؤكد التالي: "لقد منحت الطبيعة كل إنسان الحق في كل شيء ولذلك فمن المشروع لكل إنسان أن يفعل أي شيء يساعده على البقاء."

---

[40] ليوشتراوس وجوزيف كروبي ، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديس حتى اسبينوزا ، تر: محمود سيد أحمد ،(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ،ج1) ، 576 .

[41] الحاج رباني ، نظرية العقد الاجتماعي كتأصيل فلسفي لحقوق الإنسان عند هوبز ، لوك ، روسو ، (جامعة الجزائر ، 2002/ 2003)، ص ص 12.13 .

وبذلك يكون الحق الطبيعي مرتبط بالثورية ، الجذر والافتخار فكل ما يمنع هذه الانفعالات تؤدي إلى العداوة والصراع ، يتبين لنا أن ذلك الحق هو مصدر الفوضى والحرب بين البشر ، وبذلك يكون القانون الطبيعي الذي يدفع البشر نحو الأمن يتعارض مع الحق الطبيعي ؛ لأن هذا الأخير يكون مرتبطان بالأهواء الذاتية المتنافية مع العقل ، التي تجعل البشر يدخلون في صراع دائم مما يجعل القوة هدفا أساسيا في حالة يكون للأفراد فيها الحق في كل شيء . فالحق الطبيعي مطلق وغير محدود ، ولكل فرد أن يلبي رغباته كما يريد ويشاء [42] . القانون الطبيعي الذي يصدر من طبيعة عقل الإنسان نفسه فهو يعين بطريقة ويحدد الطريقة الأكثر ملائمة للحفاظ على الحقوق الطبيعية وعلى رأسها حق البقاء . إن العقل يملي على الإنسان فكرة على درجة كبيرة من الأهمية ، فكرة التنازل عن حقه الطبيعي الذي يعني حرية التصرف بدون قيود ، والدخول مع الآخرين في حال من السلم ، قوامها الكف عن الاقتتال والتحرر من الخوف .

[42] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 13 .

خلاصة الفصل الأول :

مما سبق ذكره في الفصل الأول حول ماهية العقد الاجتماعي نستخلص ما يلي :

- أدت فكرة العقد الاجتماعي كنظرية سياسية ساهمت في إرساء قواعد جديدة للدولة.
- حملت فكرة العقد الاجتماعي مفاهيم ومضامين مغايرة لما كانت سائدة من قبل في العصور القديمة .
- وجود نظرية العقد الاجتماعي كانت بمقتضى فكرة تعاقدية واتفاقية بين البشر صاغتها الرغبة البشرية للتخلص من حالة الحرب والصراع .
- أدت هذه النظرية إلى فتح آفاق جديدة غيرت طابعها الكلاسيكي إلى إعادة بلورتها في الطابع والنظام الجديد في العصر الحديث .

جون لوك و نظريته السياسية

1- مفهوم الحالة الطبيعية.

2- نشأة المجتمعات السياسية.

3- مفهوم القانون المدني مقابل القانون الطبيعي في ترسيخ فكرة حقوق الإنسان العالمية.

المبحث الأول : مفهـــــوم الحالة الطبيعية :

يعتبر جون لوك John Locke (1632 – 1704)* أهم مؤسسي تيار الحرية الجديدة، ويتفق لوك مع هوبز في أن الناس يعيشون في الحالة الطبيعية قبل التحول فيما بعد إلى المجتمع المنظم،إلا أن نظرته للأفراد في إطار هذه الحالة يختلف تمام الاختلاف عن نظرة هوبز الذي اعتقد هذا الأخير أن الإنسان في حالته الأولى كان قوة غاشمة متوحشة تبقى من أجل تحقيق المصلحة الخاصة ، لكن بمقابل هذه الحالة الأولى للإنسان فان لوك يقر أن هذه الحالة هي حالة كاملة من الحرية والمساواة بين الأفراد .

الطور الطبيعي :

يستطيع الإنسان اخذ قراره بكل حرية ، حيث افترض لوك أن : " هذا الطور الطبيعي من الحرية، فهو ليس طورا من الإباحية ، فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف شخصه وممتلكاته ، إلا انه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها ما لم يستدع ذلك غرض اشرف من مجرد المحافظة عليها ، فالطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع . والعقل ـ وهو تلك السنة . يعلم البشر جميعا ، لو استشاروه أنهم جميعا متساوون وأحرار ، فينبغي إن لا يوقع

---

* **جون لوك (1632 – 1704)** (Locke John) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. ولد في عام 1632 في رنجتون Wringiton في إقليم Somerset وتعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أكسفورد، حيث انتخب طالباً مدى الحياة، لكن هذا اللقب سحب منه في عام 1684 بأمر من الملك. وبسبب كراهيته لعدم التسامح البيورتياني عند اللاهوتيين في هذه الكلية، لم ينخرط في سلك رجال الدين. وبدلاً من ذلك اخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي، ساهم في أعمال بوبل وسندهام لم ينقع يوما عن الاهتمام بحركة عصره العلمية ، خلق لوك الميتافيزيقا مثلما خلق نيوتن الفيزياء ، لوك أول من سعى الى الفهم العقل البشري ، كانت حياته حافلة بالنشاط العلمي ، يعتبر لوك احد مؤسسي المذهب الحري الجديد الذي يؤمن من خلاله بالحرية والمساواة بين البشر كرس حياته للدفاع على ذلك ومعاداة الاستبداد والظلم و القوة ، لم تقتصر مؤلفات لوك على الفلسفة فقط بل تناولت مجالات اخرى في السياسة واللاهوت والاقتصاد ، من مؤلفاته محاولة في العقل البشري ، رسالة في التسامح ، الحكومة المدنية من مؤلفاته .للاطلاع اكثر العودة الى جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص 598 .

احد منهم الضرر بحياة صاحبه أو حياته ، أو حريته أو ممتلكاته"[43]يقر لوك بان الأفراد متساوون في ممتلكاتهم ، وبذلك فهم يخضعون لقانون طبيعي واحد يتمثل في قانون العقل الذي من خلال هذا الأخير يكون الإفراد متساوون وأحرار ؛ وذلك أن العقل الطبيعي يعلم الناس أنه لا ينبغي أن يلحق الضرر بغيره ، ومن قام بذلك فهو خارج عن المجتمع فيبين لوك انه "لا يجهل احد القواعد والقوانين المختلفة التي يستنبطها العقل الطبيعي من هذا التساوي بيننا وبين من هم منا بمثابة ذواتنا من أجل تنظيم الحياة "[44] ولذا يرى لوك إن الحالة الطبيعية هي حالة الحرية الكاملة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم ، وتحديد سلوكياتهم وأفعالهم واستخدام ممتلكاتهم كما يشاءون في حدود قانون الطبيعة الذي يمليه العقل"[45] . يتم من خلال قانون العقل تنظيم الحياة التي يتجسد فيها الحرية والمساواة بين البشر. وبذلك إن حالة الطبيعة عند لوك يحكمها قانون الطبيعة القائم في عدم التعدية على بقية الأفراد ، بل يكون محافظا له على ممتلكاته وصحته وحريته ،" لان كافة الناس هي من صنع الخالق الواحد ، وهم مبعوثون لخدمة بعضهم بعيدا على تدمير بعضهم ، أي التسليم بحرية الإرادة لدى البشر . ويجب إن يسود القانون الطبيعي الحالة الطبيعية والذي ينبغي على كل فرد أن يدين له ".[46]

يفترض لوك " أن يرتدع كل امرئ عن التعدي على حقوق الآخرين أو إيقاع الضرر بهم ونحترم سنة الطبيعة التي ترمي إلى إقرار السلام وبقاء النوع البشري ، فقد ترك أمر تنفيذ السنة الطبيعية هذه،إبان ذلك الطور ، لكل امرئ بمفرده ، فكان له الحق بمعاقبة الخارجين على تلك السنة إلى حد يحول دون خرقها "[47] فمخالفة هذا القانون الطبيعي يؤدي إلى معاقبة كل واحد يعتدي على هذا أن

---

[43] جون لوك ، في الحكم المدني ،تر : ماجد فخري ، (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959) ،ص 140.
[44] المصدر نفسه.، ص140 .
[45] محمد وقيع الله احمد ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، (دمشق : دار الفكر ، 2010) ، ص 166 .
[46] راوية عبد المنعم عباس ، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1996) ، ص 111 .
[47] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر نفسه، ص 141 .

تنفيذه واجب على كل فرد وذلك لأن " قانون الطبيعة سيكون بلا جدوى إذا لم يوجد أحد له القوة على تنفيذه حتى يحفظ حق البريء ومعاقبة المعتدي ؛ فإذا وجد في حالة الطبيعة من يعاقب المسيء فكل واحد له الحق في أن يفعل ذلك "[48] يرى لوك بأن الناس متساوون في حقوقهم ، وبذلك يجب عدم إلحاق الضرر وان لا يضر أحدا احد في كل ما يملكه الفرد سواء كان ذلك في حريته و حياته ؛ وبذلك تكون له القدرة بمحاسبة من يلحق بالضرر بالآخر ، أو من يغتصب القانون الطبيعي والاعتداء عليه الذي يكون من خلال الحصول تبادل المنافع والتمتع بالحقوق والحريات في ظل سيادة القانون الطبيعي الذي يضمن حق الحياة والحرية والملكية ؛ وعلى ذلك فإن القانون الطبيعي يحدد تحديدا كاملا لكل حقوق الإنسان وواجباته . وبالتالي فان وظيفة القانون الطبيعي في ضبط علاقة الأفراد ببعضهم البعض ، فهو يحد من الصراع بين الناس ويجنبهم إلحاق الضرر ببعضهم البعض ، ويتجنب لوك من خلال القانون الطبيعي كل ما يؤدي إلى الحرب التي يعرفها على أنها هي "حالة من العداوة والتدمير"[49]، التي يتجسد مبدئها في ذلك بإخضاع المرء لسلطة عليا تسلبه من كل خيرات المدنية التي يمتلكها والتي له الحق في امتلاكها .يجعل من العقل الأساس الحقيقي للقانون الذي بموجبه مقبول بين البشر ؛ ويقول لوك : " إذ يحق لي بحسب سنة العقل ومنطوق العدالة أن أقضي على من يهدد بالقضاء علي . فلما كانت السنة الطبيعية الأساسية تنص على أن بقاء الإنسان واجب ما أمكن الأمر"[50] يضمن قانون العقل إبعاد الحرب على الإنسان ورفض سلب الحرية لديه ، لأن لوك يعتبر الحرية مبدأ جوهريا في الإنسان وذلك " فالعقل يقضي أن نعتبر كل من يرمي إلى سلب حريتنا عدوا لذلك البقاء"[51] ؛ ينهي لوك طور الحرب في الطور الطبيعي عند انتهاء

---

[48] جون لوك، في الحكم المدني، المصدر السابق ، ص 142 .

[49] John Locke.tow treatises of government .London : A New Edition. Corrected.1823. p 112

[50] جون لوك ، في الحكم المدني، المصدر نفسه ، ص 147.

[51] المصدر نفسه، ص 148 .

القوة الغاشمة التي تقضي على خيرات الحالة المدنية لدى الشعب . دون أن يكون لها الحق بالسيطرة على المرء .

تصور لوك للعقد الاجتماعي ودوافع النظرية :

لقد تصور لوك أن العقد ما هو إلا اتفاق بين الحاكم والشعب ، الذي يتنازل فيه الفرد عن القدر اللازم لإقامة السلطة يتجسد مفهوم لوك لهذا بأن تكون حياة الفرد منظمة وذلك بحفظ ممتلكاته وحماية حقوقه من بين جنسه سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، ويرى لوك تنازل الفرد عن حقوقه ليس تنازل للحاكم بل هو تنازل للمجتمع لتكون الكلمة الأولى هي للرعية ، حيث يعطي لوك رأيه السياسي في نظرية العقد الاجتماعي بأن للشعب الحق في الانقلاب على الحاكم عزله عن الحكم عند الإخلال بواجباته وخدمته للشعب [52].حدد لوك فكرة العقد الاجتماعي أنها تقوم على التراضي وأحقية الشعب في مواجهة الحاكم ، كما أنه حدد للسلطة السياسية حدودها وذلك بإعطاء أكثر قدر ممكن من الحرية للمجتمع ، وأن لهذه السلطة السياسية لها حدود يجب ألا تتجاوزها وإلا احتيزت تصرفاتها غير شرعية ؛ ومع ذلك فإن لوك يؤمن بأن قوة الشعب وراء الحكومة لمحاسبتها ، كما أنه يعارض الحق الإلهي المطلق.[53]

أشار لوك بان المجتمع السياسي قد تأسس على غرار العقد الذي انتقل به الأفراد من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي ، حيث كان الناس يعيشون أحرار متساوين في الحالة الطبيعية الأولى ، إن الحرية التي كانوا يعيشونها ليست حرية مطلقة منحلة لان قانون الطبيعة يمنعهم من ذلك .

---

[52] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عتمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث، (الإسكندرية :مكتبة بستان المعرفة ، 2006) ، ص 27 .

[53] المرجع نفسه، ص 75 .

ومع إن قانون الطبيعة هو القانون الذي يخضع له البشر ، تكون المساواة بين البشر ضرورة واقعية لا بد منها مادامت الطبيعة أكدت أن البشر من أصل واحد [54] .ومن آراء لوك السياسية موقفه حول مشكلة الدولة والكنيسة، هذه المشكلة التي كانت وريثة العصور لوسطى ، حيث أعطى لوك لكل مؤسسة وظيفتها وطبيعة نظامها والقوانين التي يجب أن تخضع لها ؛ حدد لوك مفهوم الدولة على أنها تبدو :

" مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها ، وتنميتها . وأنا أعني بالخيرات المدنية للحياة ، والحرية ، و الصحة ، وراحة الجسم بالإضافة إلى امتلاك الأشكال مثل : المال ، الأرض ، والبيوت ، والأثاث ، وما شابه ذلك "[55]؛إن مفهوم لوك للدولة تجسد في مبدأ الحرية للفرد في تكوينه للخيرات المدنية التي توفرها الدولة له سواء كانت هذه الخيرات كانت بحق الامتلاك، أو في حق الحياة والحرية . كما حدد لوك وظيفة الحاكم وواجباته في :" أن واجب الحاكم المدني تطبيق القوانين ، بلا استثناء لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم ولكل فرد على وجه الخصوص ، بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية . أما إذا حاول أن يغامر وينتهك قوانين العدل والمساواة التي تأسست من أجل الحفاظ على هذه الأشياء "[56]؛ يعتبر لوك أن وظيفة وواجب الحاكم يكمن في تطبيق القوانين التي من خلالها تتم تنظيم الحياة السياسية والمحافظة عليها ، يبين أن تطبيق القانون المدني يكون لكل فرد دون استثناء عند مخالفة لها القانون الذي قوامه العدل والمساواة بين الشعب ، ويوضح في هذا إن انتهاك القانون يؤدي بطبيعة الحال إلى حرمان الفرد من الخيرات المدنية في حق الامتلاك والتمتع بالحرية .

---

[54] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عتمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث، ص 76 .

[55] جون لوك ، رسالة في التسامح ، تر: منى أبو سنة ، (ط1 ؛ الإسكندرية : المجلس الأعلى للثقافة ، 1997) ، ص 23 .

[56] المصدر نفسه ، ص 24 .

تظهر حكمة لوك في رأيه حول الكنيسة في مبدأ روح التسامح الديني وحرية الدين للفرد ، الذي وضحها من خلال مفهومه للكنيسة بأن هذه الأخيرة "مجتمع حر ذو إرادة ، فلا أحد يولد عضوا في أية كنيسة ، وإلا فإن الدين في هذه الحالة ، ينقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء تماما مثل الأرض طبقا لحق الإرث . وبناء على ذلك ، فإن كل فرد يحتفظ بإيمانه بنفس الطريقة التي يحتفظ فيها بأراضيه" [57]؛ لقد أعطى هذا المفهوم موقفا بارزا أن الكنيسة مجتمع حر ذو إرادة ، ينفي لوك بأن تكون الكنيسة في حكم وراثي من الآباء إلى الأبناء ، وأن الفرد له حرية الانتماء لأي معتقد أو طائفة، ليس للسلطة الدينية عليه بسلطان تفرض عليه الدين وذلك بأن :

"ليس ثمة إنسان ملتزم بطبيعته بكنيسة معينة أو طائفة معينة ، ولكنه ينضم طواعية إلى الكنيسة ما يعتقد أنه يمارس فيها العقيدة الحقة والعبادة المقبولة من الاله . وحيث أن الدافع الوحيد وراء انضمامه إلى مثل هذه الكنيسة هو أمله في الخلاص فإن هذا الدفاع أيضا هو علة استمراره فيها "[58]؛ انضمام الفرد إلى الكنيسة طواعية من نفسه بغية هدف معين وهو حياة دينية أبدية مضمونها حرية الفرد في اختيار الدين والمعقد الذي يكون فيه عضوا ضمنه.

فصل لوك بين السياسة والدين أي ما بين الدولة والكنيسة لأن مشكلة الدولة والكنيسة كانت في صراع دائم منذ عصر النهضة ؛ أي في نهاية القرن الخامس عشر ؛ يظهر رأي لوك بأن الأفراد يولدون أحرار فهم ليسوا ملكا للكنيسة ، بل هم ملكا للوطن ، وهم ينضمون للكنيسة لشؤونهم الدينية ، ولهذا فالدولة ملزمة بمراعاة مطالب العقيدة الدينية ، في قوانينها . فالدولة ترعى شؤون عالم الأرض،والكنيسة هدفها الحياة الآخرة ورعاية حق السماء ، ومن خلال هذا طالب لوك بفصل الكنيسة

---

[57] جون لوك ، رسالة في التسامح ،المصدر السابق ، ص27 .

[58] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

عن الدولة لاختلاف هدف كل منهما .[59] لدى الشعب مبدأ لوك في انفصال الدولة عن الكنيسة مبدأ قام على الحرية لدى الشعب التي ترجع له الكلمة العليا في ذلك ؛ إن هذا المبدأ أبرز فيه أن لكل مؤسسة وظيفتها ؛ فالدولة رعاية العام والحفاظ على ممتلكاته وحقه في الخيرات المدنية التي توفرها الدولة له ، أما المؤسسة الدينية فعملها هو رعاية حق السماء .

تجسد قانون العقد الاجتماعي في مخيلة لوك على ثلاث نقاط يمكن ذكرها على النحو التالي :

أولا : المجتمع مصدر السلطات التي ترجع لحكم الأغلبية

ثانيا: الحاكم فرد من الشعب يحكم القانون ويمارس مهامه وفقا للقانون وذلك بمراعاة قانون الطبيعة .

ثالثا : في حالة إخلال الحاكم بمسؤولية وجب عزله وذبك بأن الشعب له الأحقية في عزل الحاكم من الحكم عند عدم القيام بمسؤوليته اتجاه الدولة[60].

يقر لوك بأن الحكومة التي لا تخدم مصالح المواطنين ينبغي مقاومتها أو حتى الإطاحة بها ، وذلك لأن الحكومة تكون قد كسرت العقد الاجتماعي الذي يعد الأساس الشرعي لوجودها .[61] فمخالفة الحكومة للعقد الاجتماعي الذي يعتبر القانون الشرعي لها ،يحق للشعب الانقلاب عليها وعزل الحاكم منها عند التعدي على حقوق الفرد وهي الحقوق التي ولد الفرد بها : حق الحياة والحرية وحق الملكية. فيؤكد لوك على قضية رضا الشعب وقبول الناس والمواطنين بمقتضيات هذا العقد ، فالعقد عقد رضا يجب أن ينال أغلبية الجماعة .

---

[59] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 78 .

[60] المرجع نفسه ، ص 76 .

[61] محمد نصير مهنا ، تاريخ السياسة وتنظير السلطة ، (الإسكندرية : مكتب الجامعي الحديث ، 1999) ، ص 240 .

نظام العبودية :

"الحريـة الطبيعيـة للإنسـان هـو أن تكـون خاليـة مـن أي قـوة متفوقـة علـى الأرض ، ولـيس لتكـون تحـت إرادة سـلطة التشـريعية للفرد ، ولكـن لـيس لـدي سـوى قـانون الطبيعـة لحكمـه ، حريـة الإنسـان فـي المجتمـع هـي أن يكـون تحـت أي سـلطة التشـريعية أخـرى ، ولكـن التـي أنشـئت مـن قبـل موافقـة فـي أي قـانون ، ولكـن مـن يسـن التشـريعية وقـف لوضـع الثقـة فـي ذلـك "[62]؛ إن طبيعـة الحريـة التـي أرادهـا لـوك فـي بنـاء نظريتــه السياســية هــي أن الفــرد لا تكــون عليــه ســلطة عليــا تحكمــه ، وإنمــا تكــون حريتــه تحــت قــانون الطبيعـة ؛ ولكـن الحريـة تكـون فـي ذلـك بمقتضـى حكـم أو حـاكم وان كـل واحـد ملـزم بقاعـدة يحيـون بهـا ، التــي تســنها الســلطة القائمــة فــي المجتمــع [63] ، وعلــى ذلــك لــيس لأحــد حــق التملــك والتســلط علــى غيــره ونــزع حقوقــه لصــالح الحــاكم لكونــه الســلطة الأولــى وبــذلك ينحصــر حقــوقهم عنــد لــوك فــي الــدفاع عــن حقوقه وحريته بما يفرضه عليه قانون الطبيعة .

يـذكر لـوك أن "التحـرر مـن أغـلال القـوة الاسـتبدادية أمـر حيـوي ، وهـو مـرتبط تمامـا ببقـاء الفـرد ، فـالفرد لا يســتغني عــن حريتــه لأنهــا قــوام حياتــه ، فالإنســان الــذي لا يمكنــه التصــرف فــي حياتــه علــى الوجــه الــذي يرضــيه ، يمكنــه _ إذا انــدمج مــع الآخــرين _ أن يتجنــب اســتعباد غيــره لــه ، أو الوقــوع لــه تحــت رحمتــه "[64] ؛ يمنـع لـوك بـأن يكـون الإنسـان تحـت رحمـة غيـره معبـودا لـه مسـلوبا مـن حقـه فـي الحريـة ، لان الإنسـان لا تحتمـل طاقتـه بـأن يكـون عبـدا لغيـره ؛ وبـذلك فـان الحريـة التـي نـادى بهـا لـوك فـي العقـد الاجتماعي أمر حيوي للإنسان به يحيا في مجتمع قانوني .

---

[62] John Locke.tow treatises of government . ibid . p 114 .

[63] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكرالسياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق، ص 81 .

[64] جون لوك ، الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، ترجمة محمود شوقي الكيال ،(مطابع شركة الإعلانات الشرقية) ، ص 28 .

يشير روبرت فيلمر (1653– 1588)Sir Robert Filmer* بان حرية المرء في أن يفعل ما يشاء ، ويحيا بالطريقة التي يراها ، ولا يرتبط بأية قوانين ، غير أن حرية الأفراد في ظل الحكومة تعني وجود نظام دائم يلتزمون به[65]؛ فالحرية إذن هي السلطة الطبيعية التي تحافظ على حياة الفرد وحقوقه لأن الإنسان لا يملك سلطة حياته الخاصة لا يمكن أن يكون لأحد ولا يرضى أن يكون عبدا لغيره . حيث يقول لوك في العبودية : " إنني اعترف بأن بين اليهود وبين الشعوب الأخرى من يبيعون أنفسهم ، وواضح هو من أجل الكد والعمل لا من أجل العبودية ، فالشخص المبيع لا يخضع لضغط أو استبداد أو قوة طاغية "[66] ؛يؤكد لوك أن الشعوب كانت تبيع أنفسها لليهود بغرض العمل وليس من أجل العبودية والعنف والقوة .

الجانب الأخلاقي :

يرى لوك أن القانون الطبيعي قائم على أساس أخلاقي ؛ أي مرتبط بالإنسان من حيث هو إنسان ، فهو ليس مرتبط بوجود المجتمع ، وهو ما يعني أن الأفراد يطيعونه دون وجود سلطة مشتركة [67] ، حيث يمارس الإنسان سلوكه في ظل القانون الطبيعي على أنه سلوكه يكون على أكمل وجه بشرط أن لا يتعدى على غيره ، وذلك في قول لوك : "يهرق دم إنسان ما أهرق الإنسان دمه ، وقد كان

---

* روبرت فيلمر : فيلسوف فرنسي (1689 _ 1755) كان المنظر السياسي الإنكليزي الذي دافع عن الحق الإلهي للملوك – السير روبرت فيلمر (26 مايو 1653 ج 1588). وكان أفضل عمل معروف، Patriarcha، نشرت بعد وفاته في 1680، هدفا للعديد من محاولات اليميني في الطعن، بما في ذلك الخطابات ألجرنون سيدني وفيما يتعلق الحكومة، جيمس تيريل وجون لوك اثنين من الاطروحات من الحكومة. كما كتب فيلمر الانتقادات من توماس هوبز وجون ميلتون، هوغو غروتيوس وأرسطو..

[65] جون لوك ، الحكومة المدنية ، المصدر السابق ، ص 30.

[66] المصدر نفسه ، ص 29 .

[67] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 18 .

قابين واثقا كل الثقة من أن لكل امرئ الحق بالقضاء ، على مثل هذا المجرم : فهو يصبح على اثر قتلة لأخيه : كل من يجدني الآن سيقتلني ، فهاتيك سنة نقشت بجلاء على قلوب البشر جميعا "[68] .

يرى لوك أن المسؤولية الأخلاقية لها دورها في المجال التعليمي ، وحدد المعلم الدور الأكبر ، وذلك برفض استخدام وسائل الإرهاب والتخويف في عملية التعليم ، وأن تعليم المبادئ القومية لا يتم إلا عن طريق القدوة الحسنة والمثال الطيب ، فالأخلاق ليست السلوك الظاهري بل هي السلوك المترجم على الإحساس بالمسؤولية كما أنه يحمل القدوة الجانب الأكبر في التوسع في الخير ولفظ الشر.[69] يشير لوك لهذه المبادئ الأخلاقية من ناحية تربوية وضح من خلالها العمل الأخلاقي للإنسان في سلوكه مع غيره ومع مجتمعه بالتمسك بالقواعد الأخلاقية في احترام مبادئ وآراء الآخرين وذلك يكون ضمن القانون الطبيعي الذي يفرضه لوك في الجانب الأخلاقي .

ولقد ربط لوك مبدأ الخير والشر بالأخلاقيات وبذلك هذان المبدءان مرتبطان بمدى التعارض والتوافق مع القانون الطبيعي ، فالناس عندما يقارنون أفعالهم بهذا القانون الطبيعي يجدون أنفسهم من أكبر الخيرين أو من أكبر الأشرار أخلاقيا ومنه يكونون من السعداء أو الأشقياء في ظل أي سلطة [70] ، إن الحالة الطبيعية كما يراها لوك تفترض القانون لأنه بدون هذا الأخير تكون بالتأكيد بلا نظام ولا أخلاق وتخضع لها سلطة البشر .

يقر لوك بأن القانون الطبيعي هو قانون سماوي يبين فيه العدل والمساواة ، وضع هذا القانون من أجل تنظيم العلاقات بين البشر ، يرتبط القانون الطبيعي بالقانون الوضعي الذي يحدد من خلاله

[68] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 144 .

[69] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ،المرجع السابق، ص 80 .

[70] الحاج رباني ،المرجع السابق ، ص 23 .

علاقة الفرد بأخيه ، يرى لوك أن مخالفة هذا القانون والخارج عليه يعاقب صاحبه . إن القانون الطبيعي هو قانون يدركه كل فرد باعتباره كائنا عاقلا ، وبالتالي فعلى البشر أن يخضعوا له ، فلا يمكن أن تكون حالة طبيعية بدون قانون ينظمها . وذلك ما يدفعنا إلى التساؤل التالي : كيف تنشئ المجتمعات السياسية ضمن القانون الوضعي ؟ .

المبحث الثاني : نشأة المجتمعات السياسية

يشير لوك بأن المجتمع المدني هو بناء ديمقراطي تنموي ، فيحدد لوك المجتمع السياسي على أنه المجتمع المتقدم والمتميز عن المجتمع البشري في حالة الطبيعة الأولى ، فهو يصف المجتمع المدني على أنه حالة الإنسان السياسي . إذ يرى لوك أن الحالة الطبيعية كان يسود فيها السلام التام، فهو مجتمع بدون مؤسسات سياسية ، فهي حالة الحرية التامة كما أنها حالة تبدو بصفتها حالة مساواة ، ومما لا شك فيه أن الإنسان كان يعيش في ظل حالة الطبيعة تمتلك الحرية المطلقة في التصرف بشخصه ، وذلك لأن : " البشر _ كما تقدم _ أحرار متساوين ومستقلين بالطبع ، استحال تحويل أي إنسان عن هذا تحويل أي إنسان عن هذا الوضع وإكراهه على الخضوع لسلطة إنسان آخر دون موافقته التي يعرب عنها بالاتفاق مع أقرانه على تأليف جماعة واحدة والانضمام إليها ، كي يتسنى لهم أن يعيشوا معا عيشة رخوية آمنة سالمة ، أو يستمتعوا بأموالهم ويؤمنوا شر من ليس من أبنائها . ولأي عدد اتفق الناس أن يفعلوا ذلك ماداموا لا يسيئون إلى حرية الآخرين ؛ بل يدعونهم وشأنهم أحرارا ، كما كانوا في الطور الطبيعي "[71] ؛يتصور لوك أن إخراج الأفراد من الحالة الطبيعية إلى مجتمع سياسي لا يمكن أن يكون بالقوة يستحيل إرغامهم على ذلك مادام البشر في حالة الحرية والمساواة وهذان الأخيران في تفكير لوك جوهر الطبيعة الإنسانية .

فيقر لوك بأن انتقال الإنسان من حالة الطبيعة الفطرية إلى مجتمع مدني لا يمكنه أن يكون بالقوة بل يجب أن يكون بالسلم والتآخي . وهنا لا يتصور لوك أن الأفراد يعيشون حالة حرب في المجتمع الطبيعي ، ومع ذلك فهو يتصور الأمن هو غاية المرور إلى المجتمع المدني ، وذلك ما يحيلنا إلى السؤال التالي : ما مدى إيمان لوك بالاستقرار في حالة الطبيعة وجعلها في الوقت نفسه سببا في

---

[71] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق، ص 195 .

المرور إلى الحالة المدنية ؟ [72]يجيب لوك على هذا << فالغرض الرئيسي الأول إذن من اتحاد الناس في دولة ما والرضوخ للسلطة : الحكومة هو المحافظة على أملاكهم إذ يعوزوهم في الطور الطبيعي أمور عدة :

أولا : يعوزهم قانون معروفا ثابت عليه سلم به ، بناء على الموافقة العامة ، كمقياس للحق والباطل ومحك عام للفصل في جميع الخصومات التي تنشأ بينهم ، ومع أن السنة الطبيعية واضحة كل الوضوح وفي متناول جميع المخلوقات العاقلة ، فالناس لتحيزهم لما فيه مصلحتهم ، وجهلهم بها لعدم إقبالهم على درسها .

ثانيا : يعوزهم كذلك في الطور الطبيعي حكم معروف غير متحيز ، يتمتع بصلاحية الفصل في جميع الخلافات في بناء على القوانين القائمة إذ لما كان كل امرئ في ذلك الطور حكما بحسب السنة الطبيعية ومنفذا لها ، ولما كان الناس يتصفون بالأثرة ، فكثيرا ما يدفع بهم الهوى أو الثأر إلى الإفراط والتحمس البالغ للقضايا التي تعنيهم .

ثالثا : يعوزهم في الطور الطبيعي أيضا السلطة اللازمة لدعم الأحكام العادلة ، وتنفيذها كما ينبغي ، فمن يقوى على دفع الإساءة بالقوة فلما يرغبون على المضي في ذلك ، إذا استطاع ، ولكن مثل هذه الدفع كثيرا ما يجعل العقوبة خطرة وفي بعض الحالات مهلكة لمن يحاول الاضطلاع بها "[73] ؛نستنتج أن لوك يستبعد أن يفهم الأفراد القانون الطبيعي بالشكل الصحيح ، فبذلك أقر بالإرادة المشتركة في ضبط القوانين ، حتى يتجنب البشر إيقاع الضرر بالآخرين وتجنب الحرب التي تصورها في الطور الطبيعي ، يعتقد بأن سوء فهم القوانين هو ما يؤدي بالفوضى بين الأفراد وذلك ما الضرورة إلى عدم

---

[72] الحاج رباني ، المرجع سابق ، ص 50 .

[73] جون لوك ، <u>في الحكم المدني</u>، المصدر السابق ، ص – ص 312. 313 .

الأمن والحفاظ في الطبيعة البشرية ، وهذا ما جعل هدف لوك هو استبدال هذا الوضع بوضع آخر يكون أكثر أمنا ،وحفاظا على الخيرات المدنية التي يمتلكها الإنسان ويؤكد لوك ذلك " رغم محاسن الطور الطبيعي لفرط ما يصيبهم من عناء وهم على هذا الطور . لذلك يتفق أننا فلما نجد عددا من الناس يعيشون معا في هذا الطور . فالمخاطر التي يتعرضون لها فيه ، من جراء هذه السلطة المتقلبة الهوجاء التي تحول كل امرئ الحق بمعاقبة إساءات الآخرين ، تزعمهم على الالتجاء إلى قوانين الحكومات الثابتة حيث يتاح لهم المحافظة على أملاكهم "[74] يرى لوك أن هدف الحكومة ينبغي أن يقوم على أساس الإرادة للأفراد بغرض المحافظة على الأمن والملكية الفردية .[75] وهذا ما يقصد بأن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية لا يكون بالقوة بل يكون من خلال أرادة الأفراد في موافقتهم على قوانين الحكومات الثابتة التي تهدف إلى حفاظ الملكية ؛ وذلك لكونهم أحرار متساوون لا يمكنهم التنازل عن حقوقهم بصفة مطلقة .

إن الغاية من المرور من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية للأفراد وذلك بعد إدراك الأفراد أن حالة الطبيعة لم تعد قابلة للحفاظ على حقوقهم الطبيعية وذلك ما كان فيها من حرب يهدد حقوقها ، وهذا ما يجعل على الإنسان أن يضع له حدا بحريته وإرادته لإيجاد حل ملائم للفهم البشري للقوانين الطبيعية[76] . الفهم الناقص للطبيعة البشرية أدى بها إلى وجود وضع قوانين حكومية تحفظ لها حريتها أكثر مما كانت عليه في حالتها الطبيعية التي كانت تتخللها الحروب مما جعلت حقوق الفرد مهددة . وكضمان لنجاح الحكم المدني وعدم العودة إلى حالة

[74] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق، ص 213 .
[75] الحاج رياني ، المرجع السابق ، ص 51 .
[76] المرجع نفسه ، ص 53 .

الطبيعة ، يشترط أن تحكم الدولة بقوانين ثابتة معروفة من طرف الجميع ، لا على أساس أحكام مرتجلة .

فالمجتمع المدني إذن : هو إتحاد واجتماع يمثل التحام الدولة والمجتمع لأن إرادة الأشخاص تنصهر في إرادة واحدة مع الدولة في كتلة واحدة .[77]

نظام الملكية :

يقول لوك : " إذا كنا نعتبر أن العقل الطبيعي الذي يقضي أن البشر منذ ولادتهم الحق في البقاء والحفاظ عليها وما يلحق به من المأكل والمشرب وما شابه من الأمور التي تدر بها الطبيعة من أجل البقاء ، الذي يعطي لنا كيف منح الله العالم لآدم ونوح وأبنائه ، فمن الواضح جدا أن الله كما يقول الملك داوود (مزمور 115 . 16) وقد أعطى الأرض لأبناء آدم نظرا لأنها للبشرية جميعا "[78] ؛ يفترض لوك أن البشر منذ ولادتهم لهم الحق في الحفاظ على حياتهم ، وذلك أن العقل الطبيعي هو الذي يجبر الناس على حقهم ، ولذلك فإن المحافظة على الحياة هي من حق كل فرد ، ومن ثم فإن حق كل البشر أن يتمتعوا بحقوقهم الطبيعية ، وذلك بما ستصلحه الملكية في الطبيعة.

أشار لوك بأن قانون الطبيعة الذي يتيح لنا الملكية ، يحددها بمقدار ما يستطيع الإنسان أن يستخدمها فيما يعود عليه بالنفع والآخرين ، كما يبين أنه من الضروري على كل فرد أن يخص نفسه من هذا الكل ، وأن الفرد في حالة الطبيعة يمتلك سلطتين : الأولى وهي سلطة القيام بما يراه ضروريا لبقاء الآخرين ، والأخرى هي سلطة معاقبة كل مخالفة لقانون الطبيعة [79]والملكية التي يحددها قانون

---

[77] Michl Blay .dictionnaire des Concepts Philosophiques .2003.p 152.153

[78] John Locke ، Tow Treatises of Government ، Ibid . p115.

[79] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 80.

الطبيعة يجب أن يستخدمها الفرد بما تعود عليه بالنفع ، وذلك بما توجبه سلطة القانون في الطور الطبيعي .

يؤكد لوك بأن" الأرض وما عليها من المخلوقات الدنيا تكون مشتركة بين جميع البشر ، إلا أن لكل فرد حق الملكية ، وهذا الحق لا أحد لديه القدرة في منازعته له ، وهو نتاج عمله وعمل يديه ، وهي ما يمكن إسنادها له وحده بشكل صحيح على الإطلاق ، وكل ما ينتزعه من الحال التي أوجدته الطبيعة وتركته عليها . فقد اختلط به جهده وانضاف إليه شيء من نفسه فهو امتلاك له "[80] أشار لوك بأن كل ما هو في الأرض من ملكية فهو مشترك لدى الجميع وإن تصور لوك هو مشاع الملكية الفردية وذلك " لنأخذ مثلا الأرض التي تبقى مشاعا باتفاق الكلمة، إن أخذ قسم شاع منها وتبديل الحال التي خلقته الطبيعة عليها هو بداية الملكية الفردية ، التي تبقى الأرض المشاع من دونه غير ذات جدوى . وليس يتوقف أخذ هذا القسم أو ذاك منها على موافقة الجمهور العام كله الصريحة"[81] ؛ أي أن لكل فرد الحق له في أن يحصل على كل ما تقدمه الطبيعة ، وهذا لا يأتي للإنسان ألا إذ كد وعمل عليه بيده للحصول على ما تنتجه الطبيعة والأرض التي هي ملك لكل الناس مشتركين فيها . إن تملك الأرض التي منحها الله للبشر كما منحهم العقل يجب أن تكون لكل فرد التملك فيها وذلك لا يكون إلا بشرط ضروري وهو موافقة الأفراد مع بعضهم وهذا ما يجعل بينهم شركة .

يرى لوك بأن " الطبيعة حددت مقدار الملكية تحديدا عادلا إذ جعلته منوطا بمدى عمل الإنسان ومطالب حياته . ولما استحال أن يسخر المرء أو يتملك كل شيء بجهده الخاص ، واستحال أن تستنفذه مطالبه أكثر من جزء ضئيل من خيرات الأرض ، استحال أن يعدو رجل على حقوق أقرانه

---

[80].John Locke . ibid. .p116

[81] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 154 .

ويكتسب ملكا ما يلحق الضرر من جرائه لجاره"[82] ؛ الطبيعة هي التي تحدد لكل فرد مقدار ملكيته بمقدار عادل ، يرى لوك أن البشر لا يمكن لها تملك كل شيء في الأرض من جهدها وعملها الخاص بها ، فهو ينفي أن يكون التملك بالتسلط والعداوة مع الآخرين وذلك أن حرية التصرف مع شخصه وممتلكاته لا تعني له أن يقضي على نفسه أو على غيره . تصور لوك أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية سابقة في المجتمع المدني وعلى الحكومة باعتبارها نتاجا لإرادة الفرد الحرة وأن تأسيس المجتمع السياسي ما هو إلا من أجل الحفاظ على تلك الحقوق .

ففي نظر لوك ، الامتياز الوحيد الذي أراد البشر الحصول عليه عند تنازلهم عن استقلالهم الطبيعي لتكوين مجتمعات مدنية هو التمتع بحقوقهم الفردية ، وأن المهمة الوحيدة للقانون المدني هو احترام قواعد القانون الطبيعي. إذن إن حق الملكية وتكور العقل والأخلاق سابقين لتشكل المجتمعات المدنية.[83] تنازل الأفراد عن حقوقهم ما هو إلا لحفظ حقوقهم وأملاكهم في المجتمع المدني . وذلك بوظيفة الدولة في الحفاظ على الملكية .

الوسيلة التي تمكن الإنسان من الحفاظ على الملكية كان اتجاهه إلى الملكية الفردية التي تدخل ضمن إطار العمل ، فالإنسان يحمل في ذاته التبرير الرئيسي للملكية لأنه هو سيد نفسه ومالك شخصه .[84] اعتبر لوك بأن الملكية الخاصة من أسمى أهداف الدولة ، ولا يمكن انتزاعها إلا برضا صاحبها ، بالإضافة إلى ضمان الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، فنظرية لوك للملكية لا يمكن أن تكون مطلقة وممارستها ترتكز على التشريع والتنفيذ .

أشكال السلطة في المجتمع السياسي :

[82] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 158 .
[83] محمد سي البشير ، إرهاصات العقد الاجتماعي في ظل سياسة العولمة ،(جامعة الجزائر ،2005 /2006 ،) ، ص 35 .
[84] المرجع نفسه ،35 .

يطالب لوك في فلسفته السياسية بوجود ثلاث سلطات رئيسية وهي : السلطة التشريعية والتنفيذية و الدولية أو الاتحادية ، من خلال هذه السلطات يتبادر لنا السؤال التالي : هل يجمع لوك بين هذه السلطات لتكون في يد واحدة أم أنها يرفض ذلك ؟

أولا السلطة التشريعية :

يعتبر لوك السلطة التشريعية هدف أساسي لجميع الدول عند تأسيسها ، فهي تستعمل من أجل الخير العام ، وذلك " أن الهدف من انضمام الناس إلى المجتمع هو التمتع بأملاكهم في سلام وأمان ، وكانت الأداة الكبيرة ووسيلته القوانين التي وضعها المجتمع ، فالقوانين الوضعية الأولى والأساسية الأولى والأساسية لجميع الدول هو بناء السلطة التشريعية ، حيث أن القانون الطبيعي الأول والأساسي هو الذي يحكم حتى السلطة التشريعية في حد ذاتها هو الحفاظ على المجتمع بقدر ما يتفق ذلك مع الخير العام مع كل فرد فيه ، وهذه السلطة ليست السلطة العليا في الدولة وحسب ، بل هي سلطة مقدسة غير قابلة للتغيير "[85] ؛ تمثل السلطة التشريعية ، السلطة الأسمى في الدولة وهي أعلى السلطات فيها ، وذلك أن القانون الطبيعي هو الذي ينبغي عليه يحكم كل شيء لحفظ المجتمع، ومن ثم فإن غاية السلطة التشريعية هو سن القوانين بشكل منظم يحافظ على حقوق البشر. ومصيرهم بقوانين معروف بها .

ويؤكد لوك " السلطة التشريعية ، سواء أكانت حالة في شخص واحد أو في عدة أشخاص ، أم كانت قائمة أبدا، أو في فترات متواترة ، ليست مطلقا سلطة تعسفية على أرواح البشر ومقاديرهم ولا يمكن

[85]. John Locke .ipid .p 162.

أن تكون رغم أنها السلطة العليا في كل دولة "[86] . يقر لوك على أن السلطة التشريعية ما هي إلا سلطة تقوم بسن القوانين بطريقة منتظمة لا يمكن لها أن تكون سلطة ذات مبادئ تعسفية .

ولمنع إساءة استخدام السلطة التشريعية لسلطتها هناك العديد من طرق العلاج ، أولا خطر لأن المشرعين لا يملكون السلطة إلا على أساس الثقة المستمرة التي يمنحونهم إياها من ينتخبهم من المواطنين فإن هؤلاء لهم الحق في إزالة أو تغيير السلطة التشريعية إذا انتهكت تلك الثقة ، أما الطريقة الثانية فيتمثل في تأسيس جبهة تنفيذية منفصلة من شأنها أن تنفذ القوانين التي تمررها السلطة التشريعية [87]. يبين لوك استحالة المرء للخضوع لسلطة مطلقة تعسفية لحاكم ظالم دون حق له لأن ذلك أسوء حالة الطبيعة ؛ فالسلطة التشريعية محدودة بالهدف الذي وجدت له في المجتمع السياسي وهي هدف تقديم لحماية الملكية والمحافظة على حرية التي وجدت للفرد في حالة الطبيعة . ويكشف لوك شروط وحدود السلطة التشريعية على أنها " لا يحق للسلطة العليا أن تشرع شيئا من أملاك أحد من دون موافقته ، لأنه لما كانت حماية الملكية هي غرض الحكومة والباعث على اندماج البشر في المجتمع ، تحتم ضرورة أن يكون لأفراد الشعب حق الملكية " كما " لا يحق للسلطة التشريعية العليا أن تدعي حق الحكم بواسطة مراسيم تعسفية مرتجلة ، بل يتحتم عليها أن تقر العدالة وتفصل في حقوق الناس ، بناء على القوانين مسنونة قائمة " ويؤكد أيضا في حدود السلطة التشريعية " لا يحق للهيئة التشريعية أن تتخلى عن سلطة وضع القوانين لأية هيئة أخرى ، وذلك أن السلطة هي سلطة تفويضية منبثقة من الشعب "[88] حدد لوك من هذا حدود وشروط هيئة السلطة التشريعية العليا التي بموجبها تكون في سن قوانينها بحكم عادل قائم على موضوعية ثابتة لا تتغير ، لأن

---

[86] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 219 .

[87] ستيفين دليو ، المرجع السابق ، ص 208 .

[88] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 222 . 223 .

الغاية الأولى والأساسية للسلطة العليا في المجتمع المدني هو حماية الملكية الشعب وعدم إخضاعه للقوة بنزع ملكيته إلا بموافقته .

القول بأن السلطة التشريعية هي أسمى السلطات ، يعني تلقائيا أنه لا يجوز للهيئة التشريعية أن تتخلى عن سلطة وضع القوانين لأية هيئة أخرى ، لا يعتبر لوك السلطة التشريعية مؤسسة دائمة ، بل هي وظيفة تستند لأشخاص يقومون بسن القوانين .

كانت السلطة التشريعية تنعقد انعقادا مؤقتا لأنها توضع في أيدي أشخاص مختلفين ، تكون لهم عندما ينعقدون انعقادا صحيحا سلطة سن القوانين فإنهم بعد أن يفعلوا ذلك يتفرقوا ثانية حيث يصيرون هم أيضا خاضعين للقوانين التي وضعوها وهو قيد جديد عليهم لضمان أن يضعوا القوانين للصالح العام .[89] يخضع الفرد إلى السلطة التشريعية التي بواسطتها تسن له القوانين ، من أجل تحقيق مصالحه وحماية حقوقه وذلك يكون بما يقتضي به القانون .

ثانيا : السلطة التنفيذية :

تكون السلطة التنفيذية خاضعة للسلطة التشريعية مع ضرورة أن تتولى كل منهما سلطة منفصلة عن الأخرى وهذا ما يؤكد عليه لوك في مبدأ فصل السلطات " ولكن لما كانت القوانين الموضوعة في الحال أو إخلال فترة قصيرة من الزمن ثابتة المفعول دائمة ، ولما كانت تفتقر إلى التنفيذ باستمرار أو السهر عليه ، فقد اقتضى أن يكون ثمة سلطة دائمة تسهر على التنفيذ القوانين الموضوعة وتبقى آمرة . من هنا كانت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية منفصلتين في الكثير من الأحوال "[90] تعتبر السلطة التنفيذية جزءا من السلطة التشريعية وذلك بخضوع السلطة التنفيذية

[89] أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، (ط5 ؛ القاهرة ، دار التعارف ، ، 1995) ، ص 72 .
[90] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 226 . 227 .

للسلطة العليا ، لأن هذه الأخيرة بالإمكان لها أن تغير من قوانين السلطة التنفيذية . ومع ذلك فإن السلطة التنفيذية لديها مسؤوليات خاصة ليست عند السلطة التشريعية . خاصة أن الأولى وكما يقتضي الدستور يجب أن تدعو السلطة التشريعية إلى جلسة تشاور بصدد القوانين ، وأن تتأكد مرة أخرى ، وبما يتفق مع الدستور أيضا ، من جراء الانتخابات المعتادة للسلطة التشريعية ، وفي أحيانا أخرى يترك لتدبير السلطة التنفيذية الدعوة إلى انتخابات جديدة ، وتأسيس سلطة تشريعية جديدة عندما يبدو الأمر أن القوانين القديمة لتلبية التحديات الحالية التي تهدد المصلحة العامة .[91] وهو يقر بذلك أن لكل سلطة وظيفتها بما يبين عليه القانون بحيث تصبح كل سلطة موازنة للسلطة الأخرى لاستمرار الحكومة على المدى الطويل لحماية حرية المواطنين ، إن هدف لوك من وراء انفصال السلطتين ، وإعطاء لكل منهما مسؤولياتها : فالسلطة التشريعية تسن القوانين والثانية تنفذها ، فيقول لوك : " ليس من الضروري أن تكون السلطة التشريعية قائمة دائما ، بل ليس من المناسب أيضا إلا أنه من الضروري أن تكون السلطة التنفيذية قائمة أبدا ، إذ ليس من حاجة إلى وضع قوانين جديدة دائما ، ولكن ثمة حاجة لتنفيذ القوانين الموضوعة أبدا "[92] لا يعني أن عمل السلطة التنفيذية مقتصر على تنفيذ القوانين ، بل يجوز لها في بعض الحالات أن تمارس التشريع ، كما أجاز لوك من أجل المصلحة العامة اتخاذ السلطة التنفيذية قرار قد يتعارض مع نص قانوني .

ثالثا : السلطة الدولية :

يعتبر لوك أن السلطة الاتحادية بأنها سلطة تتكلف بالأمور المتعلقة بعلاقة المجتمع بالعالم الخارجي يعرض لوك وظيفة السلطة هو إعلان الحرب وإقرار السلم وذلك : " هذه السلطة تشتمل إذن إعلان الحرب وإقرار السلم والانضمام إلى الأحلاف وتوقيع المعاهدات وتنظيم سائر العلاقات مع كل

[91] ستيفين دليو ، المرجع السابق، ص 209 .

[92] جون لوك ، المصدر نفسه ،ص 231 .

الأفراد والجماعات الخارجية عن الدولة ، لذلك يمكن دعوتها بالسلطة الاتحادية (أو الدولية) "[93].

يحدد لوك أن السلطة الاتحادية مجالها خارجي متمثل في إعلان الحرب والسلم وإبرام المعاهدات التي هي من اختصاص الملك ، فهناك علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيذية والاتحادية " وهذان السلطتان التنفيذية والدولية رغم كونهما متباينتين في ذاتهما ، إذ أن إحداهما تنطوي على تنفيذ قوانين المجتمع المدنية وتطبيقها على كل ما ينتمي إليه ، والأخرى السهر على سلامة الجمهور ومصالحه في علاقته الخارجية لكل من قد يصيبه من نفع أو ضر ، فهما تكادان تكونان دائما ملتحقتين واحدتهما بالأخرى "[94] . يتبين من ذلك أن لوك لا يعترف بالسلطة التنفيذية مستقلة بذاتها بل يلحقها بالسلطة الاتحادية فهذه الأخيرة صلاح أو فساد يمس بالدولة مساسا عظيما .

[93] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 227 .

[94] المصدر نفسه ، ص 228 .

المبحث الثالث : مفهوم القانون المدني مقابل القانون الطبيعي في ترسيخ فكرة حقوق الإنسان العالمية:

يثبت لوك من خلال تفكيره أن البشر أحرار وذلك انطلاقا من البشر ذاتهم وهذا ما يتنافى في تفكير لوك مع تصور روبرت فيلمر الذي أقر بأن الناس ليسوا أحرار بالطبيعة ، فهم يولدون في ظل آباءهم أي أن الحقوق الطبيعية والشرعية للوالدين على أولادهم ، وهذا ما أسماه لوك بالسلطة الأبوية التي يبينها بأنها " السلطة التي تحول الوالدين أن يهيمنوا على أولادهم من أجل تمكنهم معها أن يفقهوا تلك القاعدة التي يتوجب عليهم أن يحكموا ذواتهم على أساسها ، سواء أكانت السنة الطبيعية أم قانون بلادهم المدني ، وأن يلموا بها إلمام عدد أقرانهم الذين يعيشون أحرار في ظل تلك السنة وذلك القانون "[95] . وبذلك فإن البشر أحرار بما يقر لهم القانون الطبيعي ، وبما يقتضيه القانون الطبيعي في تطبيق قوانينه على ما ينتجه الفرد من أفعاله .

إن ما يوضحه لوك في ذلك بأن القانون الطبيعي لا يكون للمجتمع المدني بأي علاقة ، وذلك لأنها تخلق عنها الوسيلة والغاية ؛ فالأولى هدفها تربية الأبناء والثانية المحافظة على ملكية الفرد وذلك لأن حرية الإنسان في المجتمع، يعني أنه ليس مسخرا لسلطة تشريعية سوى السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة ؛ وهذا ما يتناقض مع رأي روبرت فيلمر الذي يقر بأن البشر ليسوا أحرار [96] . يجسد لوك مفهوم الحرية فيما يسن عليه القانون الطبيعي الذي لا توجد له المدني سوى أن هذا الأخير يستمد من القانون الطبيعي .

---

[95] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 224 .

[96] الحاج رباني ، مرجع سابق ، ص100 .

إن تفكير لوك في حرية البشر متناقضا تماما لما ذهب إليه روبرت فيلمر الذي اعتقد بأن السلطة السياسية هي امتداد للسلطة الأبوية التي تقر بأن الأفراد ليسوا أحرار بالطبيعة ، إذ يولدون وهو في سلطة والديهم حيث أن : " كل امرئ في أن يضع ما يشاء وأن يحيا كما يشاء وأن لا يتقيد بأي قانون" [97] إذن الحرية في ظل الحكومة والقانون متفق عليها على جميع الأفراد تسنها السلطة التشريعية التي نصبت فيها ، وبذلك يؤكد لوك أن الحرية هي " الحرية الطبيعية معناها الاستقلال عن كل سنة الطبيعية "[98] إن الحرية التي ينظر إليها لوك ليست بحرية مطلقة سواء كان ذلك في الحالة الطبيعية أو كان في حالة المدينة ، وذلك بمعنى التزام الفرد بحريته بما يوافق القانون وهذا ما يهدف إليه لوك بالمساواة أما القانون بين الحكام والشعب .

ومنه فالقانون الطبيعي لا يتعارض مع الحرية الطبيعية ، بل إن الطبيعة في حد ذاتها تعني كامل النظام الفعلي للأشياء ، بما في ذلك الإنسان الذي هو جزء منه ، فالإنسان الذي هو من صنع النظام الفعلي أو من عمل الطبيعة موجود فيها وخاضع لقوانينها إلا أن يبقى على الإنسان أن يؤسس النظام الفعلي الملائم لطبيعته وهو في حالة المدنية .[99] يجسد لوك مبدأ الأمن في فلسفته السياسية ؛ وذلك بأن الحرب كما تمثل عداوة وتدمير تكون محل تهديد لحياة البشر سواء كان ذلك في حالة الطبيعة أو حالة المدينة ، فهو بذلك يؤكد أن سلطة الحاكم المطلقة تؤدي بحياة الفرد إلى تهديد ممتلكاته وشخصه ؛ لأن الحرب كما يوضحها لوك تكون من خلال السلطة المطلقة وهذا ما ينتج عليه الحرب بين الحاكم والرعية .

---

[97] جون لوك ،في الحكم المدني ، مصدر سابق ، 150 .

[98] المصدر نفسه ، ص 150 .

[99] الحاج رباني ،المرجع السابق ، ص 96 .

يتصور لوك أن الحرب التي كانت من نتاج السلطة المطلقة لا بد لها من سلطة لا تتعارض مع الحقوق الطبيعية للفرد ، فهو يؤكد من خلال هذا على السلطة التشريعية التي بموجبها الحفاظ على حقوق الفرد والتي بكونها يخضع لها الحاكم والمحكوم . يقر لوك السلطة التشريعية هي السلطة التي يضعها الشعب للحفاظ على حقوقه التي تكون بالضرورة سابقة للمجتمع المدني ، وهذا "ما يتوجب على السلطة التشريعية تبين قوانينها وقانون الطبيعة "[100].

يرى لوك لما كان البشر في حالة الطبيعة ملزمون باحترام القانون الطبيعي إذ يتعرض كل من يخرج عنه للعقاب . وبما أنهم متساوون بالطبيعة فإنهم لا يمكنهم أن يتنازلوا تنازلا كليا لفرد أو جماعة معينة ، ومنه لهم الحق في مقاومة السلطة الحاكمة وفي تغييرها ؛ وهذا حق طبيعي يقتضيه العقد الاجتماعي ، وهو امتداد لحق معاقبة الأفراد لبعضهم البعض في حالة الطبيعة .[101] يربط لوك الحقوق الطبيعية بالقانون الطبيعي أو الوضعي وذلك بأن لا يتعدى الفرد على حقوق غيره فهم بالطبيعة متساوون أمام ما يسن عليه القانون الطبيعي الذي يهدف إلى حماية الحقوق الفردية فيتضمن القانون حق المقاومة كما يسميها لوك ، وذلك يكون بتغيير السلطة الحاكمة .

يرى لوك في هذا الحق ، حق يمارس مبدئيا من قبل الأغلبية ، وأنه لكي تقع الثورة لا بد أن تكون هناك نفي كامل لحقوق الناس الأساسية ، فحيث تكون حقوق المواطنين مهددة ، أو عندما يبدو أن الظلم الواقع على فئة قليلة في سبيله أن يسحب أيضا على الأغلبية العظمى من المواطنين.[102]فحق الأغلبية يمثل القاعدة الأساسية في المجتمع ومنه إخضاع الأقلية للإرادة العامة .

---

[100] موريس فرادوارد ، موسوعة مشاهير العالم أعلام الفكر السياسي ، (ط1 ؛ بيروت ، دار الصداقة العربية ، 2002 ، ج5) ، ص 45 .

[101] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 98 .

[102] ستيفين دليو ،المرجع السابق ، ص 210 .

وبهذا يؤصل لوك حق المقاومة من خلال تأصيله لمصدر السلطة ذاتها وهو ما يؤدي إلى المجتمع السياسي والدولة تقوم أساسا على صيانة الحقوق وحمايتها .[103] فيقول هارولد لاسكي : " إن الدولة تبدو لدى لوك بصفتها شركة ذات مسؤولية محدودة "[104] فمسؤولية الدولة أن تتولى شؤون المجموعة باعتبارها هيأة حاكمة ذات سيادة ؛ إذن يمكن القول أن لوك عزا الأفراد في علاقتهم بالقانون الطبيعي دور الحكومة نفسه في علاقتها بالقانون المدني إذ على الفرد بالنسبة إلى القانون الطبيعي ، أن يميز بعقله ماهية هذا القانون ويطبقه على حالات معينة ، كما أن له الحق معاقبة الذين يخرقون أحكامه.[105]وبالتالي فإن واجب الحكومة الملقى على عاتقها هو حماية حق الأفراد في كل حق ولدت به ، فإذن الحقوق الطبيعية والحقوق المدنية لا يمكن أن تكون إلا في ظل القانون فهو الوحيد الذي يمنع الاعتداء والفوضى بين البشر . ومن هذا يتضح أن لوك كان يهدف إلى الدفاع عن حق الثورة أو حق الشعب في مقاومة الطغيان ، أي أنه في حال خيانة الحكومة المدنية للأمانة الملقاة على عاتقها من قبل الشعب يحق للشعب استراد تلك الأمانة ووضعها من جديد في يد أخرى جديرة بالثقة.

وبالتالي فإن طاعة السلطة في المجتمع المدني كما يوضحها لوك في فلسفته السياسية تكون فقط عندما تكون هناك حكومة ملتزمة بقوانين مؤسسة و دائمة ، وقواعد تعبر عن الحق وعن الملكية.[106]إن حق الثورة يكون على افتراض خيانة الحكومة للأمانة وذلك لأن " القوة تصنع الحق فهو جزء من كفاح الشعوب الطويل _ والذي ليس بالضرورة خاسرا في كل مرة _ ليجعل الحومة أكثر إنسانية وأكثر حساسية لاحتياجات أفرادها " .[107] أي أن الشعب في حل الطاعة إذا كان إذا

---

[103] الحاج رباني ،المرجع السابق ، ص 98 .

[104] عبد الرضا حسين طعان ، علي عباس مراد، المرجع السابق ، ص 456 .

[105] موريس فرادوارد ، المرجع السابق ، ص 45 .

[106] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 99 .

[107] محمد نصر مهنا ، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999) ، ص242

كان ثمة محاولات غير شرعية للاعتداء على حريته وممتلكاته لأن هدف الحكومة هو الصالح العام للبشر . **فوظيفة الحكومة وغايتها هي المحافظة على حياة المواطنين وعلى حريتهم وممتلكاتهم، ويلزم عن هذا أن الحقوق السياسية تستمد من الملكية ومن لا ملكية لهم فهم إما عبيد وإما مجردون من الحقوق السياسية** . وبالتالي فلا بد للحكومة أن تتبع المبادئ التالية :

_ يجب أن يكون القانون سليما وصحيحا خاليا من التعسف .

_ لا بد أن ينطبق القانون على جميع أفراد الدولة مهما كان شأنهم .

_ ضرورة التزام السلطة بوظيفتها كمنظمة وليست كمالكة .

_ لا تتنازل السلطة التشريعية عن أداة وظيفتها كذلك لا يحق لها فرض الضرائب دون موافقة الشعب.[108]

مما تقدم نستخلص أن لوك أقر على مبدأ حق الملكية وحق الثورة انطلاقا من تصوره للإنسان في ذاته باعتباره طبيعة بشرية ، سواء في حالة الطبيعة أو حالة المدنية لذلك كان الحق السياسي امتداد طبيعيا للحق الطبيعي مستنبطا منه ، وهو ما يعني أنه حق طبيعي لا يمكن التنازل عنه وتخلي الإنسان عليه هو مثل تخليه عن إنسانيته ، في حين أنه من حق الإنسان أن يكون إنسانا وأن يحافظ على ما يرتبط بذلك الحق . فالملكية يأتي بها كل فرد بشري في شخصه بميلاده فهي ليست مكتسبة من المجتمع .[109] فالحق في المقاومة إذن هو ليس حق سياسيا بل هو حق طبيعي ، لا يمارس مادامت الحكومة تقوم بوظائفها على أكمل وجه ، فلوك ينفي أن تقوم الثورة على حكومة عادلة في تطبيق وسن قوانينها المعروفة لدى البشر .

---

[108] إبراهيم مصطفى ، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، (الإسكندرية : دار الوفاء ، 2001) ، ص 285 .

[109] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 101.

تحمل حق الملكية مدلولا كبيرا في نظرية العقد الاجتماعي عند لوك لكونها مرتبطة بوجود الفرد الإنساني ، فهو يملك حباته وحريته ؛ وبما أن الفرد يحمل هذه الملكية فله الحق في المقاومة ضد من يعتدي عليه . إن الإنسان هو مصدر الحق وغايته ، لذلك فالحق الإنساني حق طبيعي عقلاني ، لا يستمد وجوده إلا من خلال الطبيعة البشرية والعقل البشري الذي يعرف من خلاله الإنسان طبيعته ومنه يعرف حقوقه الطبيعية والمدنية ، كفرد مستقل بذاته أو كعضو في مجتمع مدني [110].

إن لوك لم يقل بالقطيعة بين الإنسان الطبيعي و الإنسان المدني ، لأنه جعل الثاني يحتفظ بكل حقوق الأول ما عدا حقه في إيقاع العقاب الخاص مما يمثل في الحقيقة التفسير التقني للدولة الليبرالية كنظام سياسي اجتماعي ؛ يسوده مفهوم الحق الفردي حق الحياة الخاصة وحق الملكية الخاصة ، وهي في الواقع الحقوق التي تكون في مجموعها ما يسمى بحقوق الإنسان التي لا يجوز للسلطة خرقها أو الإخلال بها ؛ فيجعل ذلك من الثورة عند لوك أمرا ممكنا ومشروعا من الناحية الطبيعية والعقلية إذا ما تعدت بسلطة ما على حقوق الإنسان الطبيعية أو فشلت في احترامها والمحافظة عليها ، سواء تمثلت هذه السلطة بالحومة أو البرلمان .[111]

وبهذا فإن ماهية الحقوق الطبيعية تستلزم النظر في واقع التنظير السياسي للمجتمع ، وتكييفه لحقوق الإنسان فبذلك فإن أسس لتحديد بناء على مفهوم الحقوق الطبيعية منها :

أولا : إن الحقوق الطبيعية للأفراد سابقة للوجود السياسي ولذلك تقع على الدولة مسؤولية احترام الحقوق والواجبات الفردية ، والامتناع عن المساس بها .

ثانيا : غاية الدولة حماية الحرية والمحافظة عليها .

---

[110] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[111] عبد الرضا حسين طعان ،علي عباس مراد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 456 .

ثالثا : يتضمن جعل الحرية قاعدة الوجود السياسي ، تقييد سلطة الدولة ، ومنعها من التعسف بتقييد حرية الأفراد[112] .

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الحقوق الإنسانية تستند إلى الطبيعة والعقل وبالتالي فإن حقوق الإنسان مرتبطة بالحقوق الطبيعية ؛ فهي بالمعنى المساواة الطبيعية ، تعطي لكل إنسان الحق في حياته وحياته دون الاعتداء على ذلك أو تقييده .

ومن ذلك توالت المواثيق المؤكدة على ضرورة حفظ حقوق الإنسان ، وحماية حريته من الطغيان والاستبداد والتي أصبحت غاية الوجود السياسي[113] . أصبحت المواثيق تجعل الإنسان مصدر للحقوق في المجتمع ، كامتداد لفكرة الحقوق الطبيعية ، والقانون الوضعي الذي يجعل الإنسان غاية في حد ذاته .

---

[112] محمد أحمد مفتي . سامي صالح الوكيل ، حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الإسلامي (دراسة مقارنة) ، (دار النهضة الإسلامية ، ط1 ، 1413هـ / 1996م) ، ص ص 12.13 .

[113] المرجع نفسه ، ص 14 .

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج أن لوك يفترض أن الإنسان في حالته الطبيعية الأولى ليس عدوانيا أو ظالما مستبدا على غيره كما تصوره هوبز ، بل هو كائن اجتماعي مع غيره بحسب ما يفترضه القانون الطبيعي ، الذي يؤدي هذا الأخير إلى إفشاء الحرب والعدوان في الحالة الطبيعية لأنها محكومة بالقانون . يحترم الفرد القانون لكونه العنصر الهام الذي يحافظ على حقوقه وحريته وأملاكه .

- كما يكشف لوك أن العقد الاجتماعي ما هو إلا إبرام أو اتفاق بين الجماعة لحماية الشعب وإعطاءه الحق في الدفاع عن مصيره وحياته بما يسن له القانون في الحالة الطبيعة ، فيرى لوك أن العقد الاجتماعي لا يمكن أن يكون إلا بموافقة الجماعة عليه التي لا يمكن لها أن تتنازل أو تتخلى على حقوقها الطبيعية التي ولدت بها كما يفترضها لوك في ذلك . فالفرد له الحق في معاقبة من يعتدي على ذلك من حقوقه وحريته وأملاكه .
- يقر لوك أن الهدف الأساسي الذي بنى عليه الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية أو المجتمع المدني هو الحفاظ على الملكية .
- تعتبر حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية ، فهي حقوق الإنسان من حيث هو إنسان ؛ وبالتالي فإن الطبيعة كانت بمثابة الخطوة الأولى لترسيخ وإعلان الحقوق العالمية للإنسان، وبذلك فإن حق الفرد في الثورة ما هو إلا حق طبيعي من أجل الدفاع والمحافظة على حقه .

البناء السياسي عن جان جاك روسو

1- نظرية روسو السياسية.

2- مبادئ العقد الاجتماعي.

3- أنواع الحكومات و النظام الأمثل عند روسو.

المبحث الأول : نظرية روسو السياسية

لعب جان جاك روسو Rousseau Jean – Jacques (1712– 1778)*، دورا بارزا في دفع نظرية العقد الاجتماعي إلى أقصى حدودها ، إذ كان لفكره أثر عميق في الفكر السياسي ، والتي كانت أفكاره ملهمة للعديد من الأحداث السياسية مثل الثورة الفرنسية (1879)

حالة الطبيعة عند روسو :

يرى روسو أن الإنسان في الحالة الطبيعية عاريا سادرا في الغابات ، لا صناعة له ولا نطق ، ولا مسكن ، ولا حروب ، ولا حاجة لأبناء جنسه ، ولا رغبة في آذية أي منهم ، حتى ولا معرفة أحد منهم شخصيا ، ليس هو إلا غرضه لقليل من الشهوات ؛ إنه يكفي نفسه بنفسه ، وليس له إلا العواطف المدارك التي تتطلبها هذه الحالة، ولا ينظر إلا إلى ما يظنه مقيدا له ، وقد عزا إليه روسو غريزتين أساسيتين ، الغريزة الأولى تدفع إلى المحافظة على وجوده ، والغريزة الثانية هي استعباد للرحمة ، وكره فطري لرؤية ابن جنسه يتألم ، إذ يعمل رجل الطبيعة على المقولة التالية : " اعمل صالحك بأقل ضرر ممكن نسبته للغير "[1] .تصور روسو أن إنسان الطبيعة لا هو

* جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau فيلسوف فرنسي ، ولد في 28 جوان 1712 بجنيف من أسرة فرنسية نزحت إلى سويسرا لظروف دينية واستقرت بجنيف في عام 1529 . فقد أمه بسبب عسر ولادته ، أما أبوه فكان متهاونا غليظ الطباع ، كان يمتهن صنع الساعات وأستاذ بالرقص ، لم يكن روسو قد بلغ العاشرة من عمره حينما اختصم والده مع أبناء مدينته . واضطر إلى اتخاذ طريق المنفى ، بدأ روسو حياته العملية مبكرا حيث حاولت أسرته أن تجعل منه ساعاتيا ثم قسا ، ولكن الأمر انتهى به كاتبا معاونا لدى كاتب بالمحكمة لتعلم أصول الإجراءات القضائية لبضعة شهور . سافر روسو إلى فرنسا في 1732 وفيها بدأت حياته تعرف الكثير من التحول خاصة في جانبها العلمي والفني والفكري ، وفي هذه الفترة كتب جل أعماله الأدبية والفلسفية نذكر منها : خطاب في أصل التفاوت 1753 ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي وإميل 1762 ، الاعترافات 1765 ، توفي روسو بالسكتة الدماغية في 20 مايو من عام 1778 . لمزيد من الاطلاع العودة إلى جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص ص 328 . 331 .

[1] أندريه كريسون ، روسو حياته ، فلسفته ، منتخباته ، تر : نبيه صقر ، (ط4 ؛ بيروت : منشورات عويدات ، 1988) ، ص81 ص81

هو بخير ، ولا هو بشرير ، وأن المساواة زالت بظهور الصناعة والزراعة ، ومن ذلك فإن الإنسان في رأي روسو يستطيع شيء من الحرية بدخوله لعقد اجتماعي مع أفراد جنسه ضمن القانون .

يفترض روسو أن أولى الجماعات وأقدم أشكالها هي الأسرة ، إلا أن هذا يتلاشى بانتهاء الحاجة وذلك لأن " أكثر المجتمعات ضربا في القدم ، وقل المجتمع الطبيعي الوحيد من بينها جميعا ، إنما هو مجتمع الأسرة . هذا مع أن ارتباط الأولاد بأبيهم لا يدوم طيلة الوقت الذي يحتاجون في أثنائه إليه لحفظ بقائهم . وما أن تنفك هذه الحاجة حتى تنحل الرابطة الطبيعية . فأما وقد أصبح الأولاد في حل من طاعة أبيهم التي كانت واجبة عليهم ؛ أما وقد صار الأب في حل من رعاية الأولاد التي كانت واجبة عليهم دخلوا جميعهم على حد سواء في طور الاستقلال وإذا ما مكثوا متحدين لم يعد ذلك بالفطرة الطبيعية وإنما بمقتضى الإرادة ؛ وهكذا فإن الأسرة نفسها لا تستمر باقية إلا على وجه الاتفاق "[1] . يفترض روسو أن الإنسان كان وحيدا في الغالب لا يعرف أولاده ولا لغة له حتى ، كان يحصل بسهولة على إرضاء حاجاته الطبيعية . حيث يرى روسو أن حرية الإنسان هي التي تجعله يتميز عن الحيوان وذلك أن " الطبيعة وحدها تصنع كل شيء في أفعال الحيوان بدلا من قيام الإنسان بأفعاله عاملا حرا". كما يؤكد روسو في ذلك " أن الإدراك ليس هو الذي يجعل الفرق النوعي بين الحيوان والإنسان بمقدار العامل الحر في الإنسان ، والطبيعة تقود كل حيوان والحيوان يطيعها ، والإنسان يبتلي بذات العامل ، ولكن مع علمه بأنه حر في الإذعان أو المقاومة ، وفي شعوره بهذه الحرية تبدو روحية نفسية "[2] يرى روسو أن الحرية هي التي تميز الإنسان عن الفهم الموجود في الحيوان إلى حد ما . حيث كان إيمان روسو في حالة الطبيعة أكثر ما ذهب إليه هوبز بأنها حالة تسودها القوة والأنانية ، فهي حالة عدل ومساواة[3] خالف

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر: عبد العزيز لبيب ، (ط1 ؛ بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2011) ، ص ص 79 . 80 .

[2] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر :عادل زعيتر ، (مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2013) ، ص ص 40. 39 .

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص124.

روسو بما ذهب إليه هوبز لأن حالة الطبيعة هي حالة من المساواة بين الناس وليست حالة يسودها العنف والطمع ، ومن هذا لا يمكن في نظر روسو أن ينشأ الاجتماع بين الأفراد .

ففي حالة الطبيعة عند روسو ؛ ليس الدافع عند الناس البدائيين هو البحث عن القوة ، كما كان الحال عند هوبز، كما أنهم ليسوا عقلانيين خاضعين لأحكام وضعها العقل ، كما كان الأمر عند لوك .إنهم يعيشون فقط من أجل حاضرهم ، لا يملكون خطة عقلية لمستقبلهم . ليس لديهم تشبيكات اجتماعية أو إعتمادات على بعضهم البعض : غرائزهم الطبيعية تملي عليهم مشاعرهم ، وحاجاتهم ، وهكذا وصفهم روسو ؛ أنهم ميسرين بحافزين أساسين ، دافع طبيعي لحفظ الذات ، ونفور طبيعي من رؤية أي كائن لديه إحساس ، خاصة بني جنسه في حالة هلاك أو ألم أو لنقل هي حفيظة عدم الإضرار بالآخرين[1] ، يهدف روسو إلى أن الإنسان في حالة الطبيعة يقوم بالعناية على بقائه فهي أقل ضررا ببقاء الآخرين ؛ لأنها تهدف إلى السلم والأمن . ومن هنا "على الناس في سعيهم وراء حاجاتهم الأساسية ألا يوقعون الضرر الآخرين ".[2]وبالتالي إن سعي الفرد في حالة الطبيعة إلى حاجاته هو ما يجعله يتجنب الظلم والقوة للفرد الآخر.

إن الإنسان في حالة الطبيعة كما يقول روسو بأن إنسان الغابة كان نشيطا يقضي متطلباته حيثما كانت، لكن عندما دخلت الحضارة إلى إنسان الغاب حرمته من استعمال أعضائه في حياته وعلمته الكسل والتراخي ، كما أن إنسان الغاب يتسم بالهدوء[3] . أعطى روسو صورة إنسان الغاب التي جعلته الطبيعة بعد ذلك طاغية يستبد بنفسه وبالطبيعة ؛ وبالتالي فإن روسو يفترض أن " الحرية المشتركة هي نتيجة طبيعة الإنسان ، وأما شرعة الإنسان الأولى فالحرص على بقائه هو بالذات ؛ كما أن الرعاية التي يبدأ بها هي تلك التي تدين بها النفسية ؛ فإذ بلغ سن الرشد ، وأصبح حكما أوجد في اعتباره الوسائل الكفيلة بحفظ بقائه ، صار بهذا سيدا على نفسه هو

[1] ستيفين دليو ، المرجع السابق ، ص 222 .

[2]المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص .126

بالذات"[1] ؛ يذهب روسو إلى أن الحرية هي التي تفرض على الإنسان حب الذات من أجل البقاء ، وحفظ أمنه واستقراه من الحرب والصراع مع غيره من بني جنسه .

إن نظرية روسو السياسية في مفهوم القانون الطبيعي الذي يستمده الإنسان من الطبيعة البشرية حيث يقول :" ما دمنا لا نعرف الإنسان الطبيعي كان من العبث أن نحاول تعيين القانون الذي فرض عليه أو القانون الذي هو أحسن ملائمة لنظامه ، وكل ما نستطيع أن نبصره بوضوح بالغ حول موضوع هذا القانون هو ضرورة حديثه بصوت الطبيعة من فوره ليكون طبيعيا . وضرورة خضوع ما يلزمه له من علمه بهذا ليكون قانونا أيضا "[2] ؛ يتلاءم القانون الطبيعي مع الإنسان لأنه مرتبط بالإرادة وذلك بأن " أول أعمال الروح البشرية وأكثرها بساطة ، فأرى أنه يمكنني أن أبصر فيها مبدأين سابقين للعقل ، فيخص أحدهما بحرارة رفاهيتنا وبقاءنا ، ويوحي الآخر إلينا بنفور طبيعي من مشاهدة هلاك ، أو توجع كل كائن حساس ولا سيما أمثالنا ، فمن الاتفاق والتركيب اللذين تصنعهما نفسنا من هذين المبدأين ومن غير أن تكون هناك ضرورة لإدخال مبدأ الأنس . يلوح لي اشتقاق جميع قواعد الحقوق الطبيعية ، هذه القواعد التي يضطر العقل بعدئذ إلى إقامتها ثانية على أسس أخرى عندما تنتهي إلى كبت الطبيعة بنشوئه المعاقب "[3] ؛ يوضح روسو أن القانون الطبيعي يقوم على أساسين قبل العقل وهما الحفاظ على البقاء والعطف على الكائنات الأخرى ، وذلك بما يوحي إليه روسو أن القانون الطبيعي قائم على العاطفة والغريزة قبل العقل ؛ لأن العاطفة هي الأقوى في الإنسان عن الحيوان . حيث يؤسس روسو تصوره للقانون الطبيعي على الإحساس فالإنسان الطبيعي يدرك وجوده من خلال الإحساس بذاته ومن ثم يدرك ما تمليه

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 80 .
[2] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، المصدر السابق ، ص 26 .
[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

عليه طبيعته ويلاءم تكوينه[1] . إن ما يفترضه روسو أن القانون الطبيعي الذي يحكم الفرد قائم على الشعور وهذا ما يجعله قائم على مبدأ التعايش السلمي بعدم الاعتداء عليه .

وبهذا يسلم روسو بأن الإنسان يحمل فضيلة الشفقة إذ هي شعور طبيعي يساهم في الحفاظ المتبادل على الجنس البشري ، فالإنسان يحمل في ذاته مبادئ أو دوافع غريزية ليحافظ على بقاء جنسه [2]؛ إن حالة الطبيعة التي أقرها روسو للإنسان هي حالة تقوم على دافع الغريزة والشفقة لبني جنسه ، فيقول روسو : " إن الإنسان المتوحش الذي أوكلته الطبيعة أمره إلى الغريزة وحدها ، أو بالأحرى الذي ربما أعاضته كما يعوزه ، ثم تسمو به، بعد ذلك عاليا فوق هذه الملكات "[3] ؛ إن الغريزة التي يقرها روسو للإنسان في حالة الطبيعة هي القادرة على ما يحتاجه ، فهي تعتبر بالنسبة له القانون الطبيعي للإنسان .

إن الإنسان الطبيعي يميل إلى الخير وينفر من الشر ، رغم أنه لا يملك القدرة على التمييز بينهما ؛ لأنه لا يملك عقلا طبيعيا كما تصوره كل من هوبز و لوك ، وينتج عن ذلك أن البشر يخضعون في حالتهم الطبيعية لميولهم الغريزية التي توجههم نحو البحث عن سعادتهم دون إلحاق الضرر بالآخرين ، وهو ما تمليه عليهم عاطفة الرأفة التي هي مصدر إحساسهم بوجودهم[4] .إن ما يفترضه روسو أن الإنسان في هذه الحالة يستطيع أن يميز بين الخير والشر، وذلك عن طريق الغريزة التي من خلالها يميل الفرد إلى الخير وينفر من الشر ، هذه الخاصية للفرد تمكنه من الحفاظ على بقاءه ووجوده ، حيث يذهب روسو إلى أن الحالة الطبيعية التي وجد فيها الإنسان هي حالة خالية من الحرب والصراع ، فهي حالة يسودها السلام والأمن من أجل حفاظ كل فرد على بقاءه وعدم الاعتداء على غيره . بحيث أكثر ما لفت انتباه روسو هو الضمير الوجداني ، الذي وصفه في قوله: " أيها الضمير ، أيتها الغريزة الإلهية ، والصوت السماوي والخالد ، أيها الدليل الأمين الذي يهدي كائنا جاهلا

---

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 28 .

[2] المرجع نفسه ، ص ص 28 .29 .

[3] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ،المصدر السابق ، ص 85 .

[4] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 29 .

محدودا ، ولكنه عاقل وحر ، أيها المميز المعصوم بين الخير والشر الذي يحمل الإنسان شبيها بالله الذي يرفع طبيعة الإنسان وتصلح أعماله "[1]؛ يعتبر روسو الغريزة ضمير إلهي مقدس ، فهو ضمير فطري في الإنسان ، فمن خلالها يستطيع الإنسان التوجه في أعماله في كل زمان ومكان ، فهي بمثابة القاعدة الأساسية . حيث يقر روسو بأن القانون الطبيعي ليس خارجا عن طبيعة البشر ، بل هو من منسجم مع رعيتهم ومحققا لها ، فليس هناك من فرق بين الرعية والقانون الطبيعي ، إن تصور روسو للإنسان الطبيعي على أنه إنسان بدون قيم ، يجهل كل الفضائل والرذائل . ومنه فهو يجهل كل القوانين ، ومع ذلك فهو يتصرف بطريقة إيجابية يعيش بفضلها سعيد ، وهذا نتيجة خضوعه لدوافعه الطبيعية دون مقاومة ، وهذا ما يعني أن القانون الطبيعي يتمثل في الانفعالات أو الدوافع نفسها [2]. يجهل الإنسان كل القيم التي تجعله يجهل القانون ، لكن من خلالها يعيش الفرد في سلم وأمان ، إذ أن روسو يهدف إلى أن القانون الطبيعي لا يمكنه أن يهدم الرغبة الموجودة في الإنسان الطبيعي ، وبالتالي يفترض روسو أن الإنسان يسير وفق ما تمليه عليه طبيعته من أجل بقائه و المحافظة على حريته ، هذه الأخيرة التي أقرها بأنها لا تتعارض بأي شكل مع القانون الطبيعي الذي لا يمكنه أن يمنع الفرد من التمتع بكل حقوقه ، يشير روسو إلى القانون الطبيعي هو مصدر داخلي يعبر عن الإنسان في حالة الطبيعة ، يظهر في غرس القيم .

يؤكد روسو على مبدأ حقوق الإنسان التي يتمتع بها ، وذلك بتصوره بأن الإنسان كان يتمتع بجميع حقوقه في حالة الطبيعة وهذا بما تمليه رغباته عليه ، من أجل الحفاظ على سلامة بقاءه والعيش في حياة سعيدة .

ولا يتصور روسو الملكية في حالة الطبيعة ، التي نادى بها لوك ، لأن المصدر الأساسي لبقاء الإنسان هو الطبيعة ؛ فهي لا يمكن أن تكون ملك لأحد ، بل هي تحافظ على بقاء البشر ، بهذا يتصورها روسو بأنها تهديد

---

[1] أندريه كريسون ، المرجع السابق ، ص ص 81 .82 .

[2] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 30 .

لسعادة البشر ، وليست مصدر وجودهم كما تصورها لوك [1]؛ يخالف روسو مبدأ لوك حول الملكية التي يعتبرها روسو مصدر حرب وصراع للإنسان ، لأن المصدر الأساسي في رأيه لحياة الإنسان في سعادة هي الطبيعة .

يقر روسو أن تنازل الإنسان عن حريته هو تنازل عن صفته كإنسان ، وعن حقوق إنسانيته حتى عن واجباتها ، إن مثل هذا التنازل لا يتفق مع طبيعة الإنسان لأنه يجرم أعماله من كل أخلاقية ، ويجرم إرادته عن كل حرية [2] إن تنازل الإنسان عن حريته هو تنازله عن حفاظ بقاءه وسعادة حياته ، فإنسان الطبيعة يملك كل حقوقه وهو بقاء حياته في الأمن ، بهذا يشعر بوجود الحق .

يخالف روسو كل من هوبز ولوك في بناءهم السياسي ، إذ أنه ينطلق من الشعور الغريزي للإنسان ، وليس من الإنسان العاقل ، رغم أنه يتصور أن الطبيعة البشرية تسير وفقا لنظام محدد مثل ما ذهب إليه هوبز و لوك ، لذلك يرى أن العاطفة هي أساس الوجود البشري ، فالعاطفة أقرب للطبيعة الإنسانية في حالتها الأصلية [3] يعتبر روسو أن العقل ليس مصدرا في الطبيعة ، بل جعل العاطفة هي أصلا للطبيعة البشرية ، لأن الطبيعة البشرية مصدر للحق الطبيعي ، والحق الطبيعي بالنسبة لروسو مرتبط بوجود الفرد ، فالحقوق هي أساس الإنسان . يقول روسو : " وإذ ليس لإنسان ، أيا كان هذا الإنسان ، من سلطة طبيعية على شبيهه ، وإذ القوة لا تولد أي حق كان ، ظلت الاتفاقيات هي الأسس لكل سلطة مشروعة بين البشر[4] ليس للإنسان سلطة أخرى على حريته؛لأن روسو يقر أن القوة لا تولد حق ، وهذه القوة التي نادى بها هوبز في مبدأ الحق يخالفها روسو لأن حق الإنسان في طبيعة حريته . يؤكد روسو مبدأه هذا بأن " متى أمكن لأي فرد من البشر أن يتنازل عن أولاده؛ فهم يولدون بشرا وأحرار ؛ وحريتهم إنما هي لهم ، وليس لأحد سواهم حق التصرف فيها "[5]؛ إن تنازل الفرد عن

---

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 32 .

[2] أندريه كريسون ، المرجع السابق ، ص 112 .

[3] الحاج رباني ، المرجع نفسه ، ص 33 .

[4] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 84 .

[5] المصدر نفسه ، ص 85 .

حريته هو تنازل عن حقه وهذا تصرف عبثا ، يرى روسو أن الفرد يولد حر بدون أغلال تحكمه وتسلط سلطة أخرى عليه ، فالحرية هي حق طبيعي ، يعبر عن إنسانيته ، فحق الفرد في حريته من أجل الحفاظ على بقاءه ، وعيش الحياة في السلم لا حياة حرب وفوضى . فالحرية هي المبدأ والغاية في الوقت ذاته ، وبذلك فهي حق طبيعي تنتقل من حالة إلى حالة أخرى ، دون أن تغيب نهائيا ، لذلك ارتبطت في حالة الطبيعة بالغريزة [1] . وبالتالي يعتبر روسو الغريزة هي المصدر الأول للحق الطبيعي في حالة الطبيعة ، فالحقوق الطبيعية للإنسان مصدرها الإنسان ذاته .

يقر روسو أن كل حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية ، سواء كانت هذه الحقوق مرتبطة بوجود البشر في حالة الطبيعة أو في حالة المدنية ، أي أن الحقوق المدنية هي حقوق طبيعية بقدر ما هي ملائمة لوجود الإنسان من حيث هو إنسان [2] ؛ مهما كانت الحقوق في حالة الطبيعة أو في حالة المدنية إنها تبقى الحقوق الطبيعية للإنسان ، لأن الحرية هي السلطة الطبيعية التي تحافظ على حقوق الفرد . حيث أن أهم فوائد حالة الإنسان الطبيعية تتمثل في حرية العمل والمساواة المعنوية ، يولد الإنسان حرا ، ولكننا نراه في القيود في كل مكان ، ويولد الناس متساوين في الكرامة [3] ؛ يهدف روسو إلى فوائد الأساسية لحالة الإنسان الطبيعية ؛ وذلك ما يلائمها سياسيا وتربويا . وعلى هذا الأساس كيف يمكن تحقيق مساواة بين جميع الأفراد في حالة اجتماعية ؟ .

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 35 .
[2] المرجع نفسه ، ص 36 .
[3] أندريه كريسون ، المرجع السابق ، ص 84 .

المبحث الثاني : مبادئ العقد الاجتماعي

يقر روسو بأن العقد الاجتماعي لا يمكن أن يقيم إلا على رضا الأفراد باعتبارهم متساين ، ولذلك فإن روسو ينفي أن يكون العقد مبني على القوة التي يمتلكها أحد الطرفين لسيطرة الطرف الآخر ، لأن هذا يتنافى مع الحرية الطبيعية حيث يقول : " ولكن والحال أن البشر لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة ، وإنما يمكنهم أن يتخذوا وأن يسيروا الموجود من القوى ، لم يبقى لهم من وسيلة للبقاء على أنفسهم إلا أن يشكلوا بتكتلاتهم مجموع قوى يمكنها التغلب على المقاومة ، ويمكنها أن تدفع بهذه القوى إلى الحركة بدافع واحد وأن تجعلها تفعل بالتناسق بينها ، ليس ممكنا لمجموع القوى هذا أن ينشأ إلا بتعاون الكثيرين؛ ولكن والحل أن القوة كل واحد من البشر وحريته هما أول ماله من وسائل لبقائه ، فكيف له أن يرهنهما من دون أن يسيء إلى نفسه ، ومن دون أن يخل بما وجب عليه من عناية تجاه شخصه "[1] ؛ من أجل تأمين البقاء وحفظ المصلحة المشتركة التي لا يمكن تصورها حسب روسو خارج إرادة الإنسان من جهة وخارج إرادات الفردية من جهة ثانية .وما من شك في أن الإنسان ولد مقيدا بالضرورة الضرورات الطبيعية ثم تحرر منها بالاجتماع ، إلا أن الاجتماع الذي دفع إليه العمل هو الذي حرر الإنسان تدريجيا عليها إلى هذا الحد أو ذاك [2] ؛ ويتضح من خلال ذلك أن الاجتماع هو الذي يؤدي بخروج الإنسان ويحرره من الضرورة الطبيعية ، فلا يمكن لحرية في رأيه خارج المجتمع .

إن شكل الاجتماع الذي يرمي إليه روسو من " شأنه أن يدافع عن شخص شريك فيه وعن أملاكه وأن يحميها بكل ما يتوفر من قوة مشتركة ، وإذ يتحد كل واحد مع الجميع فإنه مع ذلك ، لا يطيع إلا نفسه ، ويظل حرا بما كان قبلئذ هذا هو الشكل الأساسي الذي تكفل العقد الاجتماعي بحله "[3] ؛ فالعقد عند روسو هو عقد يبرمه أفراد الشعب بينهم ، فالواحد يتحد مع الكل . وهذا الاتفاق أو العقد الاجتماعي لا يمكن أن يكون صحيحا إلا بموافقة

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص ص 92 .93 .

[2] نعمون مسعود ، التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو ، (قسنطينة : جامعة الإخوة منثوري ، 2008/ 2009 ، مذكرة ماجستير) ، ص 39 .

[3] جان جاك روسو، المصدر نفسه ، ص 39 .

الفرد ؛ إذ أنه بموجب العقد يتنازل الأفراد عن حقوقهم للمجتمع ، وهذا شرط يطبق على الجميع بالتساوي ، من دون أن يفقد الأفراد حرياتهم وحقوقهم وذلك في قوله : " ومن المعلوم أن هذه الشروط تختزل جميعها في شرط واحد ألا وهو أن يتنازل كل شريك في الاجتماع عن شخصه وعن جميع حقوقه تنازلا تاما للمجموعة كلها ، وذلك أولا لأن كل واحد إذ وهب شخصه بتمامه وكماله ، كان الشرط متساويا بين الجميع ؛ وإذ كان الشرط متساويا بين الجميع ، لا أحد له مصلحة في جعل وطأة الشرط تقع مع الآخرين وحدهم "[1] . إن هذه الشروط للعقد لو يتخذ فيها تغيير يجعلها باطلة ، وتكون عديمة الفعالية ، فهي إذن تكون واحدة في كل مكان و مسلم بها الجميع .

يذهب روسو في شروط العقد الاجتماعي إلى أن : " يهب كل واحد من الأشخاص شخصه للجميع ، فإنه لا يهب شخصه لأحد بعينه ، وبما أنه ليس هنا من شريك إلا ولنا عليه عين الحق لما عنه يتنازل عنه من ذواتنا نحن ، فإننا نربح مكافئ كل ما نخسر ، بل ونربح مزيدا من القوة لحفظ ما نملك "[2] يتنازل الفرد عن حقه للمجتمع وحده ، وليس لشخص بعينه ، ولكل فرد يتنازل عن حقه من ذواته لحفظ بقاءه وحمايته . وبالتالي فلما كان العقد الاجتماعي يحافظ على الحريات والممتلكات فهو عقد منفعة . إذ يضع الإنسان جميع سلطاته بين يدي التوجيه الأسمى للإرادة العامة . وأي إجراء يتخذ فهو ينتمي إلى مملكة السماء [3] . لا يمكن أن يفقد الإنسان حريته ، ولكنه يحصل على حرية مدنية أساسها العدل والمساواة ، يؤلف الأفراد هيئة معنوية وجماعية من أصوات متشابهة ، فتأخذ هذه الهيئة من قرار أفرادها ، وحدتها ، وحمايتها ، وإرادتها ، واسمها ، سواء أكان هذا الاسم مملكة ، أم جمهورية ، أم اتخاذ جمهوري أم غير ذلك يكون الفرد جزءا من الإرادة العامة لا يتجزأ منها [4]. فهو يضع جميع حقوقه تحت الإرادة العامة العليا ، فالفرد لا يطيع إلا نفسه فيظل حرا كما من قبل ،

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 93 .

[2] المصدر نفسه ، ص 94 .

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص128.

[4] أندريه كريسون ، المرجع السابق ، ص 115 .

فبفضل الميثاق الاجتماعي يضع كل فرد منا شخصه وكل قدرته موضع اشتراك تحت الإرادة العامة ، ونحن نتقبل كجسم واحد كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل .

يرى فلاسفة العقد الاجتماعي بضرورة العقد من أجل حماية الحقوق الطبيعية والمحافظة عليها ، وإن كان كل إنسان يعتدي على من اعتدى عليه ، وله الحق في تنفيذ الإعدام بالآخر لتحولت الدنيا إلى ساحة إعدام ، فمن غير المعقول أن ينصب الناس أنفسهم قضاة في قضاياهم الخاصة [1]؛ فمن خلال العقد الاجتماعي يسود النظام السياسي بين الأفراد في الدولة ، مما يؤدي إلى العدل والمساواة في الحقوق الطبيعية بين الشعب . لذلك فالعقد ما هو إلا تنظيم للمجتمع يلزم به الحاكم والمحكوم في حدود الشرائع الإلهية ، والعقد الاجتماعي ما جاء إلا ليحافظ على أسس القانون الطبيعي ، وتعليماته على الأرض .

صاحب السيـــــــــــــادة :

يقول روسو : " نتبين بواسطة تلك الصيغة أن فعل الاجتماع يتضمن التزاما متبادلا بين العموم والأشخاص وأن كل فرد ، إذ يتعاقد مع نفسه _ لو جازت العبارة _ أصبح ملزما بالخضوع لعلاقة مزدوجة : فمن جهة كونه عضوا في صاحب السيادة ، يكون ملزما تجاه الأشخاص ؛ ومن جهة كونه عضوا في الدولة يكون ملزما اتجاه صاحب السيادة " [2] . للفرد له الحق بالالتزامات اتجاه الآخرين وليس بالالتزامات التي أخذها اتجاه نفسه ، فكل فرد وكأنه يتعاقد مع نفسه ، وينشأ عن هذا التعاقد أن يضع كل فرد إرادته الخاصة تحت تصرف الإرادة العامة، وأن يقبل الجميع كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل . وهذا يعني أن كل عضو يتنازل عن نفسه وعن حقوقه كاملة للجماعة ، فالسيادة عند روسو لا يمكن التعبير عنها ، ولا يمكن التنازل عنها أيضا ، فهي غير قابلة للتقسيم .

---

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 129 .
[2] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص ص 95 .96 .

إن حق صاحب السيادة لا يمكن أن يكون جائزا ، ولا يمكن لأي حاكم أن يضع نفسه فوق القانون ، فهو ملزم بتطبيق القانون ، لأن خرقه يؤدي إلى انعدامه وذلك " أن الجسم السياسي أو قل صحب السيادة ، وهو الذي لا يستمد بقاءه إلا من قديسيه، العقد لا يمكنه أبدا أن يلزم نفسه ، ولو كان ذلك اتجاه غيره ، لما من نشأته أن يخالف هذا الإجراء الأصلي ، كأن يتنازل عن جزء من نفسه هو بالذات أو كأن يذعن لصاحب السيادة آخر. فإن خرق الإجراء الذي به يقوم وجوده يعني انعدامه وما ليس شيئا ينتج شيئا "[1]. يرى روسو أن الأفراد حين يتفقون على إقامة المجتمع المنظم ، يتنازلون عن حقوقهم للسيادة ، أي أن إرادة الفرد تشترك مع إرادة الآخرين، لأن نشأة الدولة عند روسو تنشأ من الإرادة العامة بإرادة الأغلبية ، وعلى الأقلية أن تخضع لإرادة الأغلبية، فعندما يطيع الشعب القوانين فهو يطيع الإرادة العامة المتمثلة في الشعب ؛ وبالتالي : " فإن صاحب السيادة لا يتشكل إلا من الأشخاص الذين يؤلفونه ، فليس له مصالح مخالفة لمصالحهم ، ولا يمكنه أن تكون له تلك المصالح ؛ وبالنتيجة ، فإن القوة السيادية لا تحتاج البتة إلى ضامن يضمنها تجاه الرعايا ، فمحال على الجسم أن ينوي إلحاق الضرر بجميع أعضائه "[2] يذهب روسو أن ليس لصاحب السيادة أن يفرض على رعاياه قيودا لا منفعة للجماعة فيها ، وبرغم سلطة الجماعة ، إنه لا يمكن الخروج عليها ؛ فإنها لا تتخطى ولا تستطيع أن تخالف الإرادة العامة ، لأن هدف العقد الاجتماعي كما يراه روسو هو المحافظة على الفرد والجماعة وذلك لأجل " ألا يكون الميثاق الاجتماعي صيغة جوفاء غير مجدية فإنه يضم ، على نحو ضمني ، التزاما _ هو الالتزام الوحيد الذي يستطيع أن يعطي نفوذا لسائر الالتزامات الأخرى _ مفاده أن كائنا ما كان شخص الذي يمتنع عن طاعة الإرادة العامة سوف يرغمه الجسم كله على ذلك : وهذا أملر إن عنى شيئا فليس سوى أن الممتع سيرغم على أن يكون ذلك هو الشرط الذي ، إذ يجعل كل مواطن عطية تعطي للمواطن "[3] . فمن خلال

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص ص 96 .97 .

[2] المصدر نفسه ، ص 97.

[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 98 .

ذلك يؤسس روسو نظم يمكن أن يعيش فيها معظم الناس برضا عندما تصبح القوانين ضرورية بالنسبة إليهم . لأن الشعب هو المؤسس الوحيد لهذه القوانين ؛ أي لا بد أن يرجع كل تشريع للشعب .

ليست السياسة في نظر روسو هي إرادة المجتمع وحفظ السلام الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة فقط... إن السياسة أولا وقبل كل شيء خلق ، باعتبار أنها تتصل بالإنسان الذي هو إرادة وعقل وضمير وشعور ، و ليس حاجة للهوى فقط [1] ويعود روسو إلى أن البشر متساوون بالطبيعة ، التي هي أساس سيادته إلى المجتمع مما يجعل الأفراد يكونون في سيادة مطلقة ؛ حث يقر روسو بأن السيادة هي ملكا للشعب مهما كان شكل الحكم ومهما تغير شكل السلطة ، لذلك فالشعب هو مصدر السيادة .

لا يمكن أن يقوم العقد الاجتماعي إلا من خلال الإرادة العامة ، لأن الإرادة العامة دائما على صواب ، فهي هدف دائما في الخير الأسمى وذلك يضع روسو الثقة في العقل والطبيعة ، فهما اللذان يمنعان هيئة السيادة من الاستبداد بالأفراد لاعتبارهم مواطنين ، معنى هذا أن الإرادة العامة مصدر السيادة هي الأخرى قائمة في أساسها على العقل و الطبيعة ، لذلك ينبغي ألا ترغب إلا فيها هو معقول وطبيعي . ولا يمكن أن يكون الخير العام غير ما هو كذلك [2] .لا يمكن أن تقوم سيادة بظلم أفرادها لأن السيادة التي يقرها روسو تقوم على المعقولية والطبيعة.ومن ذلك فإن الغرض الوحيد للميثاق الاجتماعي عند روسو هو المحافظة على سلامة المواطنين . وبالتالي فإن السيادة هي تنفيذ الإرادة العامة من أجل الخير العام في ذلك .

إن حاصل ما تقدم قوله هو أن "الإرادة العامة تكون على صراط مستقيم دائما ، ميالة للمنفعة العمومية دائما ؛ ومع ذلك فليس من اللزوم أن تتخلى مشاورات الشعب بالاستقامة عنها دائما . يريد المرء الخير لنفسه دائما ،

---

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 104 .

[2] المرجع نفسه ، ص 107 .

ولكنه لا يرى دائما ما عساه يكون . محال أن يزرع الفساد في الشعب أبد الآبدين ، ولكن الشعب يخدع في غالب الأحايين ؛ وإذاك فقط قد يظهر بمظهر من يريد سوء السبيل "[1].

الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية :

يقول روسو : " أنتج هذا العبور من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية تغيير يتنافى الإنسان ، إذ أعماله أحل في سلوكه العدالة عوض الغريزة ، وأكسب أعماله المنزلية الأخلاقية التي كانت قبلئذ تفتقر إليها "[2] ؛ إن الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية كما يرى روسو أدى إلى تغيير الإنسان ، بإحلال العدل محل الغريزة ، ومن ثم اضطر الفرد إلى مشاورة عقله قبل الإصغاء إلى هواه وشهواته .

يتصور روسو أن حالة الطبيعية هي حالة مساواة بين البشر ، وبذلك فإن الفرد لا يستطيع ممارسة الشر أو الظلم على غيره ؛ لأنه مستقل عنهم .

يفترض روسو أن ظهور الملكية كان أول مسار في الخروج من حالة الطبيعة ، وهو ما يعني أنه تصور الطبيعة الأصلية للبشر هي تلك العواطف الذاتية والنبيلة المستقلة عن كل تأثير خارجي مادي ، فبمجرد ظهور الملكية بدأت الحالة الطبيعية في الاختفاء [3] . لا يختلف روسو عن هوبز ولوك في مبدأ الملكية إلي جعله أساسا للانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية .

يتصور روسو أن المجتمع الطبيعي الذي بدأ صدفة في الظهور يقتضي تقدما في المعرفة والوعي ، وهو ما يتماشى مع منطلق تطور الطبيعة البشرية ، وذلك بعرض تتريه هذه الطبيعة عن الوقوع في الخطأ ، لذلك فإن

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 109 .

[2] المصدر نفسه ، ص 99 .

[3] الحاج رباني ، المرجع نفسه ، ص 60 .

فكرة التملك التي يعتبرها خطوة أولى على طريق الخروج من حالة الطبيعة [1] ؛ وبالتالي يعتبر روسو أن الفكرة ليست بفكرة جديدة ، بل هي وليدة لفكرة سابقة ، لا يمكن أن تكون طبيعية ، بل كانت عبر مراحل تاريخية ، وهي وليدة بالصدفة .

يرى روسو أنه من خلال الملكية دخلت البشرية في حرب وصراع مع بعضها ، حيث أنها ولدت سياسة اللاعدل واللامساواة بين الشعب . من ذلك فإن المرور من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية تكون عبر تطورات تاريخية على الطبيعة البشرية فتنتقل من حالتها الطبيعية إلى حالتها التاريخية [2]؛ وذلك أن الملكية لا يمكن لها أن تكون إلا بمراحل متتالية ، تجعل الفرد يعيش ضمن طبيعة أخرى تتوافق مع التطور التاريخي الذي يتلاءم مع وجوده في المجتمع .

يرى روسو أن الأفراد يفتقدون حريتهم إثر مرورهم من حالة الطبيعية إلى حالة المدنية حيث يقول : " فأما ما يخسره الإنسان جراء العقد الاجتماعي . فإنما حريته الطبيعية وحقا لها محدود في كل ما يستهويه ويمكنه الوصول إليه ؛ وأما ما يربحه فإنما الحرية المدنية وملكية كل ما في حوزته ، ولكي لا نخطئ في حساب هذه التعويضات ينبغي التمييز جيدا بين الحرية الطبيعية ، وهي التي لا قيود لها سوى القوى التي للفرد ، والحرية المدنية التي تحدها الإرادة العامة والتمييز كذلك بين الحيازة ، وهي التي ليست إلا نتيجة القوة ، أو قل هي حق المتحوز الأول ، والملكية وهي التي يمكن تأسيسها إلا على سند وضعي "[3] من خلال هذا يقر روسو أن على الفرد في حالة المدنية أن يتنازل الفرد عن حقوقه الطبيعية مقابل حقوقه المدنية في العقد الاجتماعي الذي يعتبره روسو أساسي لحماية حقوق الفرد .

---

[1] الحاج رباني، المرجع السابق ، ص 62 .

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 100

كما يهدف روسو إلى أن مقتنى الحالة المدنية " الحرية الأخلاقية وهي وحدها ما يجعل من الإنسان سيدا على نفسه ؛ ذلك أن نزوه الاشتهاء وحدها عبودية ؛ وطاعة القانون الذي نسنده لأنفسنا حرية "[1] ومن خلال هذا يتضح أن الأفراد يستعيضون بحقوق وحريات مدنية تقررها الجماعة المدنية التي تتولى الدولة حمايتها .

إذ يتصور روسو أن الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية هو انتقال عن طريق الوعي البشري الذي كان يفتقده الفرد في حالتهم الطبيعية وبذلك فإن العقد الاجتماعي يقوم على العقل والوعي ، أي أن العقد الاجتماعي لا بد أن يقوم على وعي جميع الأفراد ، حتى يكون عقدا إراديا وموافقتهم لطبيعتهم . أي هدفا للحفاظ على حقوقهم الطبيعية .، حسب ما تقتضيه الحالة الاجتماعية [2] ؛ يعطي روسو دورا أساسيا في المرور من الحالة الطبيعية التي كانت تستند على العاطفة والغريزة إلى الحالة المدنية التي يحكمها العقل ، الذي يعتبره روسو أساسي للميثاق الاجتماعي ، يهدف إلى حفاظ الحقوق الطبيعية للفرد .

<u>في القانون:</u>

يقول روسو :"ما هو خير ومطابق للنظام إنما هو كذلك بمقتضى الطبيعة التي للأشياء ، ولا دخل للاتفاقيات الإنسانية فيه . وما من عدالة إلا وآتية من الله ، فهو وحده المصدر ؛ غير أن لو كان نعلم نتلقاه من أعالي السماء ، لما كانت بنا حاجة إلى حكومة أو قانون "[3] يرى روسو أن القانون منزه عن كل شيء ، أي أن نعني المساواة بين الأفراد في حقوقهم بما يسن عليه القانون ، حيث يتصور روسو أن " قوانين العدالة لا طائل لها بين البشر لانعدام الجزاء الطبيعي ؛ إنها تعود بالخير على الشرير من الناس وبالوبال على الخير منهم ، عندما نرى هذا الأخير يراعي تلك القوانين في معاملته جميع الناس ولا أخذ يراعيها اتجاهه .وجب إذا أن توجد اتفاقيات وقوانين لأجل قران الحقوق بالواجبات وتوجيه العدالة إلى عرضها . أما في حالة الطبيعة ، وفيها يكون كل شيء

[1] جان جاك روسو ، <u>في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي</u> ، المصدر السابق ، ص 100.
[2] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص ص 69 . 70.
[3] جان جاك روسو، المصدر نفسه ، ص 120 .

مشتركا ، فلست مدينا بشيء لأولئك أعدهم بشيء ، ولا أعترف بأن شيئا لغيري إلا إذا ما لم يكن لي قبة نفع ؛ وليس الأمر كذلك في الحالة المدنية ، أي أن الحقوق مضبوطة بمقتضى القانون "[1]يتضح هذا أن القانون فوق الجميع ، فوق الحاكم والمحكوم ، إذ يخضه كلاهما للقانون ، لأنه يعد الحكم الأفضل الذي من خلاله يسن العدل والمساواة بين المواطنين ، وتصل العدالة إلى غايتها ، من خلال القانون تتحقق العدالة ، ومن هذا نتساءل ما هو القانون وما دوره ؟ لا يكون القانون قانونا حقيقيا إلا حينما تكون غايته المصلحة العمومية ، لا المصلحة فرد أو أفراد ، مهما بلغ عددهم . فحينما يصدر الشعب قانونا لكل الشعب ، بلا استثناء ، حينئذ يكون للقانون عاما كالإرادة التي أصدرته ، هذا ما يسمى قانونا [2] ؛ يتبين من خلال ذلك أن القانون هو ما يسمح للأفراد بممارسة حقوقهم بطريقة منظمة ، فالقانون هو الذي يعبر عن الإرادة العامة ، وليست إرادة الفرد ، إذ يكون القانون ما يتلاءم مع هذه الإرادة العامة ، وذلك " بأن موضوع القوانين يكون عاما دائما أعني بذلك أن القانون يعتبر الرعايا من حيث هم أجسام وينظر إلى الأفعال على أنها مجردة ، ولا ينظر قط إنسان ما باعتباره فردا ولا إلى فعل من الأفعال على أنه جزئي . وعلى هذا النحو فإن القانون يمكنه أن يقضي بوجود امتيازات[3]وبالتالي فالقانون يشترط فيه سيادة الإرادة العامة ،لأن القانون لا يسن قواعده إلا من خلال تنفيذ الإرادة العامة التي تعتبر مشرع له . وعلى ذلك فإن على الفرد ممارسة القانون بطريقة منظمة التي تعبر عن إرادته ، لأنه هدف القوانين هي حماية الفرد من الظلم والاستبداد ، والصراع والفوضى .

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 120 .

[2] أندريه كريسون ، المرجع السابق ، ص ص 116 .117 .

[3] جان جاك روسو ، المصدرنفسه ، ص 121 .

المبحث الثالث ، أنواع الحكومات والنظام الأمثل عند روسو

يعرف روسو الحكومة على أنها: " هيئة وسيطية بين المواطنين والهيئة التشريعية ، وقوة معهود إليها في تنفيذ القانون وحماية الحرية المدنية والسياسية [1] .تعتبر الحكومة هيئة تسن القوانين الصادرة من الإرادة العامة تقوم على صيانة الحقوق والحريات المدنية . وبالتالي : " فإن الحكومة هي مكمن القوى الوسيطية التي علاقتها تؤلف علاقة الكل بالكل ، أو قل علاقة صاحب السيادة بالدولة . ومن الجائز أن تمثل هذه العلاقة الأخيرة بتلك العلاقة القائمة بين طرفين في تناسب متصل بحيث متوسطها التناسبي هو الحكومة ، تتلقى الحكومة من صاحب السيادة الأوامر التي أمر بها الشعب "[2] ؛ من خلال ذلك أن الحكومة هيئة وسيطية بين الدولة والإرادة العامة ، فهي تعمل بما يتماشى مع الشعب وذلك لحفظ حريته السياسية وممتلكاته .

أشكال الحكومات عند روسو :

أما عن أشكال الحكومات عند روسو ، فإن روسو أشار إلى أربعة أشكال من الحكومات وهي : الديمقراطية والأستقراطية ، والملكية والحكومة المختلطة .

يقر روسو أن الحكومة هي راعية لحقوق وأمن حياة مواطنيها ، ولها السلطة العامة فوق من يضمهم المجتمع تحكم بقانون الطبيعة وتستلزم الأخذ به ينادي بالشرعية ، وكل ما ينكر ذلك من أفراد المجتمع . فإنه يميل ناحية إنكار الواقع [3] ؛ تعمل الحكومة مهما اختلفت أشكالها على حفظ حقوق الفرد وأمنه ، لها الحق في شرعية القوانين وسنها ومن ذلك نعرض أشكال الحكومات وتقسيماته كالتالي :

أولا الحكومة الديمقراطية :

---

[1] أندريه كريسون ، المرجع السابق ، ص 122 .

[2] جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، المصدر السابق ، ص 147 .

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 145

يقول روسو :" ليس من الصالح أن سن القوانين هو من يتولى تنفيذها ، ولا أن يحيد جسم الشعب بانتباهه عن المقاصد العامة ليصوبها نحو الموضوعات الجزئية . ليس هناك من شيء أدعى للخطر من تأثير المصالح الخاصة في الشؤون العمومية ؛ فإن شطط الحكومة في استخدام القوانين شره أهون من فساد المشروع وهو فساد يعقب المقاصد الجزئية "[1]. يرى روسو أن الحكومة الديمقراطية لا يمكن أن ينفذها مصدرها ، إذ أنه لا يمكن أن تكون المصلحة الخاصة للشعب على حساب المصلحة العامة ، وهذا ما يؤدي في نظر روسو بسوء استعمال الحكومة للقوانين ، مما ينتج عليه بالضرورة فساد المشرع من خلال المصالح الخاصة .

حيث يذهب روسو إلى المفهوم التاريخي للديمقراطية على أنها : " لفظ الديمقراطية في معناه الدقيق ، بأن الديمقراطية الحقانية لم توجد قط ولن توجد أبدا فإنه لما يضاد النظام الطبيعي أن يحكم العدد الأكبر وأن يكون العدد الأصغر محكوما . وليس من الجائز أن تتخيل الشعب لا ينفك مجتمعا لكي ينقطع للشؤون العامة "[2] .وذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك معنى دقيق لمصطلح ديمقراطية بالمعنى التام ، كما يقرر روسو لنا أنه لا يمكن أيضا أن تتحكم الأغلبية بالأقلية لأن ذلك ليس بالحكم الطبيعي . ولكي تكون الحكومة الديمقراطية ناجحة يجب أن تتوفر على الشروط التالية :

1/- دولة جد صغيرة حيث يسهل اجتماع الشعب وحيث يستطيع كل مواطن أن يعرف مواطنيه.

2/- بساطة كلية في العادات والتقاليد تحول دون تراكم الأشغال وحدة المناقشات .

3/- أكبر مساواة ممكنة بين المقامات والثروات .

4/-عدم البذخ ، لأن البذخ إما أن يكون نتيجة لتضخم الثروات ، وإما أن يكون دافعا إلى البحث عنها ؛ إنه يفسد الغني والفقير معا : الأول بالجشع والثاني بالحسد ، ويغري المواطنين بالكسل والفخفخة، وبالتسلط بعضهم

---

[1] جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص ص 157 . 158 .
[2] المصدر نفسه، ص 158 .

على بعض [1] ؛ يتضح من خلال ذلك أن هذه الصفات والشروط للحكومة الديمقراطية إذا تحققت فيها تكون حكومة ناجحة في مبادئها القانونية . ثم إن ما تمتاز به هذه الحكومة هو كثرة الحروب الأهلية فيها ، لأنه تتخذ مبدأ القوة والثبات في أمورها وأحكامه القانونية ؛ مما يجعلها دائما عرضة للاضطرابات الداخلية .

ثانيا : الحكومة الاستقراطية

يبين روسو أن الحكومة الاستقراطية تكون ذات حكم داخل ، وذلك بتشاور الرؤساء فيما بينهم حول أمور الدولة ، وهذا " أن المجتمعات الأولى حكمت نفسها بصفة استقراطية ، فكان رؤساء الأسر يتشاورون في الشؤون العامة في ما بينهم ، وكان الشبان يسلمون طواعية بسلطة التجربة ، ومن هذا تتأتي الألقاب مثل الكهنة ، وأقدمين ، ومجلس الشيوخ ، ومجلس الأوائل [2] . حيث تتولى الحكومة الاستقراطية تسيير أمورها من خلال ما يقره رؤساء الأسر فيما بينهم ، وبالتالي "فإن هذه الحكومة مبنية على الحكم الداخلي . ترجع سيادتها إلى الشعب نفسه . وهذا أمر يجب ألا ننساه أبدا "[3] يتضح من ذلك أن الحكومة الاستقراطية لا يمكن لها أن تكون خارجة عن إرادة الشعب في نظامها الداخلي ، لأنه يمثل صاحب السيادة فيها . حيث أن الحكومة الاستقراطية تتخذ ثلاثة أشكال وهي :

1/- الاستقراطية الطبيعية : فلا يصلح إلا لشعوب على الفطرة ، أي أنها تكون ملاءمة للشعوب البدائية .

2/- الاستقراطية الانتخابية : فهي أسوء ضرب من ضروب الحكم ، أي أسوء أنواع الحكومات .

3/- الاستقراطية الوراثية : فهي أفضل أنواع الحكومات ، إنها الاستقراطية في معناه الحقيقي [4]

---

[1] المصدر نفسه ، ص 159 .

[2] جان جاك روسو ،<u>في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي</u>، المصدر السابق ، ص 160 .

[3] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[4] المصدر نفسه ، ص 161 .

تختلف الحكومة الاستقراطية في أشكالها وأنظمتها إلى أن مصيرها يكون دائما للشعب ، فهو صاحب السيادة الذي يقرر منتخبيه لحكم ذلك .

ثالثا : الحكومة الملوكية

تعتبر الحكومة الملوكية حكومة تقودها يد واحدة تتسم بالعنفوان ، إن هذه الحكومة تسير وفق هدف معين واحد يحدده الحاكم وذلك : " نعتبر أن هذه السلطة وهي مجتمعة في يدي شخص طبيعي ، أي في يدي إنسان عيني له وحده الحق التصرف فيها طبقا للقوانين . وهو ما يدعي بالعاهل أو الملك "[1] وبالتالي فإن هذه الحكومة يسودها مبدأ القوة الذي يفرضه الملك على الرعية ، بضفته يمثل كائنا اجتماعيا .لا يوافق روسو هذا الحكم من الملوكية لأنه يرى أنه سينقلب إلى طاغية ، وفيه تعلو صوت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، التي تسيطر على سيادة الشعب ويصبح الشعب كم مهمل ، ومن مساوئه أيضا أن الحكام لا يكتثرون بحقوق الشعب.وذلك راجع إلى عدم الفهم الصحيح للقوانين والأحداث مما أدى بها إلى عامل القوة والعنفوان ، وإبداء الرأي الواحد في الحكم .

رابعا : الحكومة المختلطة

يعرف روسو الحكومة المختلطة بأنها :" لا وجود البتة لحكومة بسيطة بأتم معنى الكلمة ، لا بد من رئيس أوجد له حكام تابعون ، ولا بد للحكومة الشعبية من رئيس يسودها على هذا النحو ، وجد دائما تدرج في تقسيم السلطة التنفيذية من العدد الأكبر إلى العدد الأصغر ، مع هذا الفارق ألا وهو أن العدد الأكبر يتبع العدد الأصغر حينا ، بينما يتبع العدد الأصغر الأكبر حينا آخر"[2] وبالتالي فغن مفهوم الحكومة المختلطة بأنها تشمل عناصر الحكومات السابقة : الديمقراطية ، الاستقراطية ، الملوكية ؛ إذ يفضل روسو الحكومة البسيطة باعتبارها

[1] جان جاك روسو، المصدر نفسه، ص 163 .

[2] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 171 .

" الحكومة الأصلح لا لسبب إلا لكونها بسيطة . ولكن عندما لا تتبع السلطة التنفيذية السلطة التشريعية تبعية كافة _ أي عندما تزيد علاقة الأمير بصاحب السيادة ، على علاقة الشعب بالأمير _ لا بد من معالجة هذا العيب في النسبة بتقسيم الحكومة ، فإذاك لن تكون السلطة التي لجميع هذه الأجزاء على الرعايا أقل نفوذا ، بينما يجعل التقسيم كل الأجزاء جميعا أقل قوة في مواجهة صاحب السيادة "[1] .وبالتالي فإن الحكومة البسيطة تشكل من أفضل العناصر ، لأنها تقتضي في أمورها بساطة القوانين ووضوحها ، وهدفها بما يحققه الشعب ، وبالتالي فإن مهمة الحكومة المختلطة في تصور روسو هو التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

يفضل روسو النظام الديمقراطي ، وهو النظام يقوم على الانتخاب الحر يمثله الشعب لإبداء رأيه في مسألة من المسائل . ثم تقرير التدابير اللازمة من أجل التنفيذ . مما يؤدي بارتباط السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية[2]لا يعترف روسو بأي نظام من أشكال الحكومات إلا بالنظام الديمقراطي ، ولذلك لاعتباره أنه يعبر عن إرادة الشعب ، وتعطي للفرد الحرية في رأيه وحقوقه .

يتضح من ذلك أن لا يوجد علامات وصفات واضحة للحكم الصالح من عدمه ، وذلك لأن كل فرد له إبداء رأيه بما يعكس تصرفاته ، وذلك :" لو سألنا بأي علامة يمكننا معرفة ما إذا كان الشعب نعينه مساسا بحكم صالح أو بحكم طالح لكان ما نحن بصدده خلاف ذلك ، ولكانت المسألة إذا مسألة وقائع يمكن حلها ، ولكننا مع ذلك لن تحل أبدا لأن كل واحد من الناس يسعى إلى حلها بالطريقة التي يريدها . وبالتالي فإن الحكومة لا تتأسس على أية علامة ، إلا على سن القوانين وتنفيذها .

[1]. جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 171.

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص145.

خلاصة الفصل الثالث :

مما سبق نستنتج أن روسو يفترض أن الناس طبيعتهم الأولى كانوا متحابين بأصل الفطرة فيهم ، لذلك كان يرى أن الحالة الطبيعية التي سبقت المجتمع المدني كانت مثالية ، وأن الحرية تشكل المبدأ والهدف لبناء حياة اجتماعية .

- كان العقد يمتاز عند روسو ، بأنه يقوم على تخلي الناس عن حقوقهم الطبيعية للدولة ، لكن الدولة تعيدها لهم بعد أن تصبح حقوق مدنية ؛ وهكذا يمكن التخلي عن الحقوق تخلي شكلي، فالهدف منه أن يصبح للحرية والمساواة أساس اجتماعي
- يرى روسو أن الحكومة يجب أن تكون ديمقراطية تستمد قوتها وسلطتها من الإرادة العامة ؛ ولذلك تكون الحكومة وكيل عن الشعب تخضع لرقابته باستمرار ، ويكون له الحق في الثورة عليها إن أخلت بواجباتها .

لوك و روسو و الخيار المصيري

1- أوجه الاختلاف و التشابه.

2- أبعاد نظرية العقد الاجتماعي.

3- نقد نظرية العقد الاجتماعي.

المبحث الأول : أوجه الاختلاف والتشابه

تمثل نظرية العقد الاجتماعي الأفراد الذين كانوا يعيشون على الفطرة يتمتع كل واحد منهم بحريته ، دون أن تكون هناك حدود أو قيود ترد عليها ، ولكن مع هذا أدت الحرية المطلقة إلى الفوضى والاضطراب ، وذلك لأنه حيث يمتلك كل شخص فعل ما يريد فإنه لا يملك أي فرد فعل أي شيء ؛ لأنه إذا أراد الكل أن يعيش حرا ، فإن الكل سيعيش عبدا ، فحيث تكون الحرية المطلقة ، تكون هناك عبودية مطلقة ، ولذا فإن الأفراد اتفقوا على أن يخرجوا من حياة الفوضى إلى عهد النظام ، وقبل كل واحد منهم التنازل عن بعض حقوقه أو كلها ،وأن العيش مع الآخرين تحت إمارة السلطة توفق بين المصالح، ولكن هناك اختلاف في أطراف العقد وأثره ، ولذا سنعرض من خلال ما سبق ذكره حول هذه النظرية أوجه التشابه والاختلاف بين لوك وروسو .

أولا : أوجه التشابه :

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي عند لوك هي فلسفة عملت على الحفاظ على حقوق الإنسان لكونها حقوق طبيعية متمثلة في حق الحرية والحياة وحق الملكية ، لا يمكن التنازل أو التخلي عليها بأي شكل من الأشكال ، ولا يتم التعاقد بين الأفراد إلا من أجل الحفاظ عليها في ظل مجتمع مدني يعمل على حمايتها والحفاظ عليها [1] .وهذا بتصور لوك ، تصور قائم على حرية الاختيار ، وعلى ميل ذلك الإنسان رغم فردانيته إلى الاجتماع وطاعة القانون الطبيعي ومقاومة من ينحرف عليه ، وهذا من أجل حماية حقوقه وحرياته ، كما عمل روسو على هذا المبدأ في حفظ حقوق الإنسان لكونها حقوق طبيعية ؛ وبالتالي "فإن فلسفة العقد الاجتماعي كما صاغها لوك وروسو ، هي فلسفة تأصيل حقوق الإنسان تأصيلا جذريا ، أي جعلها حقوقا سابقة عن كل عقل وكل مجتمع ، فهي حقوق غريزية قبل أن تصبح مرتبطة بالوعي والمعرفة ؛ أي قبل أن ترتبط بالعقل والمجتمع ،

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص .213

فهي حقوق هذا فهي حقوق لا تكتمل بصفة نهائية إلا عند الوعي بها وتأسيس المجتمع المدني من أجل الحفاظ عليها ، بما هي حقوق أصلية تطورية ومتكيفة مع طبيعة البشر وما تقتضيه "[1] .لأن حق المساواة أمام القانون هو أصل لحقوق الإنسانية ، يوجد قبل العقل والوعي ، لكن هذا لا يعني أن العقل يتعارض مع الحفاظ على تلك الحقوق ، بل إنه يكتشفها ويعرفها بإدراكه ، ومنه يستطيع توفير ظروف ملائمة للحفاظ عنها .

يؤمن لوك وروسو في مبدأهما السياسي أن حالة الإنسان الطبيعية هي أن البشر في حالة الطبيعة أخيار وليسوا أشرار ، وأن نظام الطبيعة كان قائما على السعادة [2]؛ يتضح من خلال إيمان لوك وروسو بأن الحالة الطبيعية التي من أجل الحفاظ على بقاءها والسعي لحياة السعيدة لحماية حقوقهم بعيدا على الصراع والحرب .

ويبني كل من لوك وروسو نظرية العقد الاجتماعي ؛ على أن للإنسان حقوقا طبيعية تحكم الرغبات الفردية ، وتقييم العلاقات الطبيعية بين الأفراد على أساس الحرية والمساواة ، فهي علاقة كائن حر بين الأفراد على أساس الحرية والمساواة . أي أنها علاقة كائن حر بكائن حريص كل طرف على حرية أخيه[3]. وعلى هذا الأساس يقر كلاهما من خلال علاقة كائن حر بكائن حريص كل طرف على حرية الآخر هو ما يؤدي بتعاقد الأفراد فيما بينهم ،من أجل تكوين مجتمع سياسي يحافظ على حقوقهم وحرياتهم ، وممتلكاتهم .

تنادي نظرية العقد الاجتماعي عند لوك وروسو بالحرية هي المسؤولية الأولى التي يدافع كلاهما عليها ، وأن للشعب دور في اختيار حكامه ووعيهم بقديسيه الاختيار . وأن الحكومة ما وجدت إلا لكي تصلح، كما أن الطاعة للحاكم أمر واجب بشرط انعدام الظلم على المحكومين [4] .تتخذ الحرية عند لوك وروسو المبدأ الأساسي

---

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 124 .

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص .213

[3] المرجع نفسه، ص 215 .

[4] المرجع نفسه ، ص ص 218 .220 .

للعقد الاجتماعي لأنه لا يمكن للقوة والاستبداد أن تصنع إرادة عامة تقوم بنظام حكم أمثل يقوم على صيانة حقوقها وحمايتها .

يتفق روسو مع لوك أيضا بأن نظام العبودية للإنسان أمر مرفوض ، وذلك أن العبودية هي امتلاك فرد لأخيه والسيطرة عليه ، لأن كلاهما يرمزان للحرية المطلقة . التي يجسدها القانون الطبيعي القائم على الحرية والمساواة، والمحافظة على ملكية الفرد [1] ؛ وعلى هذا المبدأ لا يمكن أن تكون سلطة عليا على الإنسان ، وإنما تكون حريته تحت قانون الطبيعة ، فالعبودية هي أن يملكه مفتاح شخصيته حتى عواطفه وشهواته .

إن مبدأ الحكومة التي يشير إليها لوك وروسو هو تنفيذ القوانين ، التي تهدف من خلالها إلى الحفاظ على الملكية والحريات ، وسيادة الشعب ؛ فالحكومة ليست بعصا إرهاب إلا على الخارجين على طبيعة قوانينها [2] . وبالتالي فالحكومة ما هي إلا تعبيرا عن ترابط الأفراد ببعضهم ، دون التدخل للحد من الحقوق ، وأن مهمة القانون الذي تسنه الحكومة هو حماية مصلحة الفرد .

أما فيما يخص النظام فإننا نجد أن النظام الأمثل لدى لوك وروسو هو النظام الديمقراطي ، الذي يقتضي بموجب قوانينه حرية الرأي للشعب ، فالفرد له الاختيار الحر المعبر عليه . وهذا ما تهدف إليها نظرية العقد الاجتماعي عند لوك وروسو إلى الحرية والمساواة ، حيث ينفي لوك وروسو مبدأ القوة التي ينادي بها هوبز في تأسيسه للعقد الاجتماعي ، لأن القوة تتنافى مع الحالة الطبيعية عند كل من لوك وروسو .

---

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق، ص 220.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها، 220.

أوجه الاختلاف :

تتباين مبادئ وشروط العقد الاجتماعي عند أصحابها (لوك ، روسو) فكلاهما يحمل وجهة نظر معينة ورأي مخالف للآخر ، وبعد أن أبرزنا نقاط التشابه ، يحيلنا أن نعرف ونبرز نقاط الاختلاف بينهما.

يتفق لوك وروسو كما ذكرنا آنفا أن حالة الطبيعة للفرد هي خيرة وليست بشريرة وأن نظام الطبيعة قائما على السعادة . ولكن تختلف وجهة النظر للإنسان لهذه الحالة ؛ فلوك يقر لنا بأن الإنسان أدرك الحالة الطبيعية من خلال عقله ، وهذا أن قانون العقل يتم من خلال تنظيم الحياة السعيدة التي فيها المساواة والحرية فيبين لوك أنه:" لا أحد يجهل القواعد والقوانين المختلفة التي يستنبطها العقل الطبيعي من هذا التساوي بيننا وبين من هم بمثابة ذواتنا من أجل تنظيم الحياة "[1] بينما روسو يتصور أن حالة الطبيعة هي حالة استقرار وحياة سعادة ، يعيش فيها البشر أفرادا مستقلين عن بعضهم البعض ، لا يعرف بعضهم بعض ، ومع ذلك فهم أحرار ومتساوين بالطبيعة وهم يتمتعون بكل ما يرغبون فيه بفضل طبيعتهم الشهوانية والخيرة ، وذلك أن طبيعة البشر هي طبيعة غريزية تحكمها العاطفة والرأفة التي تعبر مصدرا لسعادة البشر [2] ؛ تختلف نظرة روسو للوك في مصدر السعادة للفرد في حالتهم الطبيعية ؛ الأول يرى أنها العقل يحكمها ، فالفرد لا يمكنه أن يدرك إلا من خلال العقل فهو الذي ينظم حياته ، والثاني يردها إلى الغريزة والعاطفة .

كما يفترض لوك أن الإنسان الطبيعي هو إنسان معتدل يميل إلى الخير ، وبذلك فهو يحافظ على حقوقه وحقوق غيره الذي يحترم فيه القانون الطبيعي ؛ من هنا يؤصل لوك للحق في الملكية والحق في المقاومة من حيث هما حقان طبيعيان ومصدرهما الإنسان ذاته ، لذلك فالعقد الاجتماعي ليس إلا وسيلة للحفاظ على حقوق الإنسان : بواسطة إنشاء المجتمع المدني الذي يقوم على إرادة الأفراد ، ومنه فهو غير قائم على القوة كأساس لهذا

[1] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 140 .
[2] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 123 .

المجتمع تتعارض مع الحفاظ على حقوق الإنسان التي هي أساس وجود كل كائن بشري [1]، أما روسو فافترض أن الإنسان خير بطبيعته ، وهو ما كان سببا في سعادته بذاته التي تحمل في جوهرها كل الحقوق الإنسانية ، ومنه فالحقوق الإنسانية هذه ، هي حقوق طبيعية لا يمكن التنازل أو التخلي عنها ، لذا فإن العقد الاجتماعي الذي ينشأ بواسطة الإرادة الجماعية القائمة على الوعي والعقل هو الحل الضروري والحتمي للحفاظ على تلك الحقوق [2] ؛ يتضح من خلال هذا التباين أن لوك وروسو في نقطة حقوق الإنسان في حالة الطبيعة ، إلا أنهما يختلفان على مبدأ إدراك الإنسان لهذه الحالة الطبيعية ، لوك يقرها بالعقل وروسو يرجعها إلى أن الغريزة والعاطفة هي التي تحكمها ، كما أن هذه الحالة الطبيعية عند روسو مثالية من الحرية والمساواة .

أما التباين الآخر، فهو في أسباب الانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني ؛ يتصور لوك أن سبب الانتقال هو البحث عن وضع أفضل ، يبحث فيه الفرد عن ضرورة الأمن والحفاظ على الخيرات المدنية التي يمتلكها الإنسان ، يؤكد لوك ذلك : " رغم محاسن الطور الطبيعي لفرط ما يصيبهم من عناء وهم على هذا وهم على هذا الطور ، لذلك يتفق أننا فلما نجد عددا من الناس يعيشون معا في هذا الطور ، فالمخاطر التي يتعرضون لها فيه من جراء هذه السلطة المتقلبة الهوجاء التي تحول كل امرئ الحق بمعاقبة إساءات الآخرين ، تزعمهم على الالتجاء إلى قوانين الحكومات الثابتة حيث يتاح لهم المحافظة على أملاكهم "[3] ؛ أما سبب الانتقال عند روسو هو فكرة الملكية فهي فكرة ولدت التفاوت بين البشر ، إذ يدخل الناس في حرب وصراع ، وأن فكرة التملك التي يتصورها روسو هي فكرة ليست بجديدة وإنما هي سابقة لفكرة أخرى ، حيث يتصور روسو " أن المجتمع الطبيعي الذي بدأ صدفة في الظهور يقتضي تقدما في المعرفة والوعي ، وهو ما يتماشى مع

---

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 125 .

[2] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

[3] جون لوك ، في الحكم المدني ، المصدر السابق ، ص 213 .

منطلق تطور الطبيعة البشرية ، وذلك بعرض تنزيه هذه الطبيعة عن الوقوع في الخطأ ، لذلك فإن فكرة التملك التي يعتبرها خطوة أولى على طريق الخروج من حالة الطبيعة "[1]

كما يتضح الاختلاف أيضا في مكونات العقد الاجتماعي إذ يعتبر لوك أن الفرد يتنازل عن بعض حقوقه ؛ أي أن الفرد يتنازل عن حقوقه بالقدر اللازم لإقامة السلطة ، حيث يتجسد مفهوم لوك لهذا بأن تكون حياة الفرد منظمة وذلك بحفظ ممتلكاته وحماية حقوقه من بني جنسه سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، فيرى لوك:" تنازل الفرد عن حقوقه ليس تنازلا للحاكم بل هو تنازل للمجتمع لتكون الكلمة الأولى للرعية "[2] ؛ أما بالنسبة لروسو فإنه يفترض أن يتنازل الفرد عن كل حقوقه للإرادة العامة ؛ وهذا شرط يطبق على الجميع بالتساوي من دون أن يفقد الأفراد حريتهم وحقوقهم ، وذلك في قوله : " ومن المعلوم أن هذه الشروط تختزل في شرط واحد ألا وهو أن يتنازل كل شريك في الاجتماع عن شخصه ، وعن جميع حقوقه تنازلا تاما للمجموعة كلها "[3] ؛ فبموجب هذا يتنازل الأفراد عن حقوقهم للمجتمع ، وهذا شرط يطبق على الجميع بالتساوي ، من دون أن يفقد الأفراد حرياتهم وحقوقهم .

أما على العقد فيفترض لوك أن يكون العقد بين الحاكم والشعب ، وهي فكرة تقوم على التراضي و أحقية الشعب في مواجهة الحاكم ، كما أنه حدد للسلطة السياسية حدودها وذلك بإعطاء أكثر قدر ممكن من الحرية للمجتمع ، أما روسو فيتصور أن العقد قائم بين المواطنين ، فالعقد هو اتفاق يبرمه أفراد الشعب بينهم ، فالواحد يتحد مع الكل ؛ وهذا الاتفاق لا يمكن أن يكون صحيحا إلا بموافقة الفرد ذاته ، ويقول روسو في هذا السياق : " ولكن والحال أن البشر لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة ، وإنما يمكنهم أن يتخذوا وأن يسيروا الموجود من القوى ، لم يبقى لهم من وسيلة للبقاء على أنفسهم إلا أن يشكلوا بتكتلاتهم مجموع قوى يمكنها التغلب على المقاومة ،

---

[1] الحاج رباني ، المرجع نفسه ، ص 62 .

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 27 .

[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 93 .

ويمكنها أن تدفع بهذه القوى إلى الحركة بدافع واحد وأن تجعلها تفعل بالتناسق معها "[1] ؛ وبالتالي فإن العقد عند روسو مبنيا على رضا الأفراد وليست على القوة التي يمتلكها أحد الطرفين للسيطرة على الآخر .

يفترض لوك أن صاحب السيادة هو السلطة العليا ، لأن المعنى الصحيح للسلطة . يتجلى في تحديد سلطة الحاكم على الرعية ، وذلك بمراعاة تطبيق الأسس التي تضمن الاستقرار والاطمئنان للمحكومين اتجاه الحاكم ؛ وأن الشخص الحر يتمتع بالحرية طالما يحترم القانون وإذا فعل ما يحرمه القانون فإنه فقد حريته ، وعلى هذا المبدأ يجب أن يرتدع الشعب للحاكم دون فقدان حريتهم . وحسب روسو فإنه يتصور أن صاحب السيادة تكون للإرادة العامة ، لأن الأفراد حين يتفقون على إقامة المجتمع المنظم ، يتنازلون عن حقوقهم للسيادة ، أي أن إرادة الفرد تشترك مع إرادة الآخرين ، وذلك لأن نشأة الدولة عند روسو تنشأ من الإرادة العامة بإرادة الأغلبية ، وعلى الأقلية أن تخضع لإرادة الأغلبية ، وذلك أن " صاحب السيادة لا يتشكل إلا من خلال الأشخاص الذين يؤلفونه ، فليس له مصالح مخالفة لمصالحهم، ولا يمكنه أن تكون له تلك المصالح ؛ وبالنتيجة ، فإن القوة السيادية لا تحتاج البتة إلى ضمان يضمنها تجاه الرعايا ، فمحال على الجسم أن ينوي إلحاق الضرر بجميع أعضائه "[2] .ويتضح من هذا أنه لا يمكن للحاكم في رأي روسو أن يخرج أو يتخطى إرادة العامة .

وفيما يخص نظام الحكم المفضل عند لوك يذهب إلى الحكومة المقيدة ، حيث يرى أن هدف الحكومة ينبغي أن تقوم على القوانين الثابتة في الحكم ؛ أما لدى روسو فإن النظام الأمثل لديه هو النظام الديمقراطي، لأنه النظام الذي يقوم على الانتخاب الحر يمثله الشعب لإبداء رأيه في مسألة من المسائل . ثم تقرير التدابير اللازمة من أجل التنفيذ ، مما يؤدي بارتباط السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية .[3]

---

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، المصدر السابق ، ص 92 .

[2] المصدر نفسه ، ص 97 .

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 145.

يتضح عند لوك أن من حق الشعب الثورة والمقاومة على الحاكم ، وذلك " أن الغرض الذي كان يهدف إليه لوك هو الدفاع عن حق الثورة أو حق الشعب في مقاومة الطغيان ، أي أنه في حال خيانة الحكومة المدنية للأمانة الملقاة على عاتقها من قبل الشعب ، يحق للشعب استرداد تلك الأمانة ووضعها من جديد في يد جديدة بالثقة "[1] فالثورة التي ينادي بها لوك اتجاه الحاكم الظالم ، فهي حق الشعب في رفع الظلم على بلاده والدفاع عن حقوقه. أما روسو فيعتبر أن الحاكم عبارة على وكيل ، مهمته تنفيذ القوانين الصادرة من الإرادة العامة ، وصيانة الحريات المدنية والممتلكات ، والمحافظة على سيادة الشعب؛ فالحاكم هو راعي لحقوق الفرد وحياتهم فقط .

شكلت نظرية العقد الاجتماعي دورا هاما في نشأة الدولة ، التي أرست قواعدها منذ العصور القديمة، فهي لعبت الدور الأساسي في بناء نشأة الكيان السياسي القائم على حماية الأفراد وحماية حقوقهم الطبيعية .

[1] الحاج رباني ، المرجع السابق ، ص 99 .

المبحث الثاني : أبعاد نظرية العقد الاجتماعي (جون رولز نظرية العدالة نموذجا)

ينسب جون رولز* John Rowls (1921 . 2002) نظرية العدالة إلى نظرية العقد الاجتماعي التي تعود إلى جون لوك وجان جاك روسو ، وايمانويل كانط ، وتوماس هوبز ، حيث يختلف رولز عمن تقدمه من فلاسفة العقد الاجتماعي في أنه يقول بعقد اجتماعي تاريخي ، فعقده افتراضي . ومجرد نظرية فلسفية اجتماعية أخلاقية ، أساسها في واجب الإنصاف من قبل جميع المشاركين في مشروع اجتماعي تعاوني [1] ؛ يعتقد رولز أن العقود الاجتماعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي هي عقود واقعية ، بينما يذهب رولز في العقد الاجتماعي أنه منطق افتراضي ، على أساس أن الفكرة في هذه النظرية عند رولز تقتضي بأن تكون مبادئ العدالة موضوع اتفاق أصلي ، وعليه فإننا نفترض أن من انضم للتعاون الاجتماعي فإنهم قد اختاروا وحددوا الحقوق والواجبات بينهم .

حيث يعرف رولز العدالة على أنها : الفضيلة للمؤسسات الاجتماعية ، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية . وهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها إذا كانت غير صادقة ؛ كذلك الأمر بالنسبة للقوانين والمؤسسات مهما كانت كقوة وحيدة التشكيل لا بد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة . فكل شخص يمتلك حزمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع . لهذا السبب تنكر العدالة أن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحا من أجل تحقيق خير أكبر

---

* جون رولز John Rowls (21 فبراير 1921 .24 نوفمبر 2002) فيلسوف سياسي أخلاقي ، كان حون رولز اسما مجهولا خارج الأوساط الأكاديمية ، أو على وجه الدقة خارج دائرة قراء البحوث الفلسفية المتخصصة ، لكنه بعد صدور نظرية في العدل في عام 1972 ، أصبح واحد من ألمع أعلام الفلسفة المعاصرة لدى جماهير المثقفين في معظم اتجاه العالم ؛ إذ أنه كان يهدف من خلال هذه النظرية في العدل إلى تقديم أساس نظري متماسك لمفهوم العدل ، ومن مؤلفاته : نظرية العدالة ، الليبرالية السياسية ، العدالة كإنصاف ، وقانون الجماعات البشرية . للمزيد من الاطلاع العودة إلى أنطوني دى كرسيني وكنيث مينوج ، تر: نصار عبد الله ، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، ص 131 .

[1] جون رولز ، العدالة كإنصاف، تر : حيدر تاج إسماعيل ، (ط1 ؛ بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2009) ، ص 35 .

للآخرين [1] ؛ يتمثل التصور العام للعدالة الذي يصوغه رولز في فكرة أساسية مفادها أنه يجب أن توزع كل الخيرات الاجتماعية الأصلية مثل الحرية والثروة ، فيفهم رولز العدالة في ارتباطها بالتوزيع المتساوي للخيرات الاجتماعية حيث يجب أن نعامل البشر بشكل متساوي، كما أنه لا ينفي مبدأ اللامساواة المطلقة في مفهومه للعدالة .

كما يعرف رولز العدالة على أنها " اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفترض التزاما أخلاقيا عليهم ؛ فالعدالة ممارسة قصديه أو عبثية، لأن حياة الإنسان تبقى في حاجة ماسة لعدالة قائمة على أساس المساواة والإنصاف لضمان استمراره وأمنه بالدرجة الأولى . والعدالة في النهاية تصمن وتكفل الحق الإنساني ضمن هذه المنظومة القانونية التي يجب أن تكون متوازنة ولا يشوبها أي خلل ينقص من مصداقيتها "[2] ؛ وعلى هذا فإن مفهوم العدالة قيمة أخلاقية من القيم العامة تحفظ حقوق الفرد والمجتمع ، وبالتالي فإن العدالة تتشكل من القيم الأخلاقية لتكتسب العالة المصداقية من الجميع .

إذ أنه واجب العدالة الطبيعي يتحدد في " يربطه كل عضو في المجتمع السياسي بواجب دعم وتطوير المؤسسات السياسية لبلاده ؛ أي أنه يربط كل عضو بذلك الواجب بغض النظر عن أعمالة الحرة من أي نوع ، وبالتالي فإن واجب العدالة الطبيعي يشتمل على فكرتين هما : فكرة وجوب تقيد المواطنين بقوانين المؤسسات العادلة ، والمساهمة فيها عندما تكون قائمة ، وفكرة وجوب المساعدة على تأسيس تلك المؤسسات العادلة في حال عدم وجودها[3]؛ تقتضي نظرية العدالة عند رولز فكرة يجب أن يتمتع كل فرد بحق التساوي لغيره ضمن

[1] جون رولز ، نظرية في العدالة ، تر: ليلى الطويل ، (دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011) ، ص ص 29 . 30.

[2] علي تتيات ، محمد بلعزوقي ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز (مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 28 (5) ، 2014) ، ص 8 .

[3] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، المصدر السابق ، ص ص 37 .38 .

نطاق واسع من الحريات ، والفكرة الثانية : يجب أن تنظم أشكال التفاوت بطريقة تضمن أن تكون متعلقة بفتح الوظائف للجميع ، وأن تكون في مصلحة كل واحد من الأشخاص ،وبالتالي فإن " الوضع الأصلي الذي يتم فيه العقد الاجتماعي ، والذي يرسمه رولز ، هو فكرة مخترعة افتراضية قصد منها بيان سبب اختيارنا ؛ كعقلاء ، لو كنا في ذلك الوضع ، مبدأي العدالة ومن ثم لنطمئن إلى سلطة الدولة الليبرالية التي تفترضها . أما مبدءا العدالة اللذان يتوصل إليهما المجتمعون في الوضع الأصلي فهما : الأول كل شخص يجب أن ينال حقا متساويا في الحرية الأساسية بأوسع معناها يكون متفقا مع حرية مماثلة للآخرين . والثاني : المقادير الاجتماعية والاقتصادية غير المتساوية يجب أن تنظم لمصلحة كل واحد في المجتمع ومتصلة بمراكز ووظائف مفتوحة للجميع [1]؛ فحسب رولز تتمثل مبادئ الوضع الأصلي للعقد الاجتماعي على أساسين وهما : مبدأ الحرية المتساوية ، يهدف إلى منح كل شخص حريته وحقه ؛ كحرية التعبير ، وحق الملكية ، أما المبدأ الثاني يتمثل أن يقضي حصول الجميع على فرص متكافئة للوظائف والمناصب ، مما ينتج على هذا مبدأ التفاوت بين الناس من خلال التنافس على الثروات .

ويتصور رولز أن واجب العدالة الأصلي هو ": أن الدولة العادلة هي تلك الدولة التي يجب على المواطنين إطاعتها ، ذلك واجبهم الطبيعي . وفي الوضع الأصلي ، جميع الفرقاء سيوافقون على ذلك أي سيوافقون على الطاعة كواجب طبيعي ، والمشكلة هنا هي كيف للمرء أن يعرف بأن دولته عادلة ؟ ويضع بذلك رولز نظرية خاصة في العدالة قصد الإجابة عن هذا السؤال . أنه أصلا يعتقد أن الدولة الديمقراطية الليبرالية مقاربة للعدالة ومن هنا مبدءا العدالة المختاران في << الوضع الأصلي >> بمثابة الصورة المثلى للواقع الديمقراطي الليبرالي . النتيجة الأخيرة عند رولز هي في قوله : إن واجب العدالة الطبيعي هو الأساس الأولي لروابطنا السياسية بنظام دستوري "[2] ؛ تتضح مبادئ رولز في نظريته أنها حصيلة مبادئ عقد اجتماعي افتراضي ، الذي يفترض فيه

---

[1] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، المصدر السابق ، ص ص 38. 39 .

[2] المصدر نفسه ، ص ص 39 .40 .

علاقة الدولة بالمواطنين المقيدين بالواجب السياسي ، هؤلاء هم الذين لهم الواجب الطبيعي من الطاعة ، من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية في الوضع الأصلي .

ومن إحدى خصائص العدالة كإنصاف" أن نفكر بالأطراف في الوضع المبدئي على أ،هم عقلانيون ولا توجد مصالح متبادلة بينهم ، وهذا لا يعني أن الأطراف أنويون ، أي أنهم أفراد لديهم أنواع معينة من المصالح مثل الثروة والامتياز والسيطرة . لكننا نتصورهم على أنهم لا يهتمون بمصالح بعضهم بعض . عليهم أن يفترضوا أنه حتى أهدافهم الروحية ربما تتم مناهضتها ، بالطريقة التي تتم فيها مناهضة أهداف أتباع الديانات المختلفة . يضاف إلى ذلك ، أنه يجب أن تفسر العقلانية بالمعنى الضيق قدر الإمكان ، كما هو قياسي في النظرية الاقتصادية ، وهو استخدام الوسائل الأكثر فعالية للغايات المعطاة "[1] ؛ يقر رولز بإمكانية تحقق العدالة كإنصاف شرط الإقرار بمبدأ التعاون لتوفير الرفاهية للجميع ، فمن نتائج التعاون توحيد الصفوف وتكامل الأدوار وإنصاف جميع الأطراف ، ويحدد رولز تضارب المصالح الذي يعني بها أن الأشخاص غير المهتمين ، تهمهم تحقيق أهدافهم ، لأن كل فرد يريد الحصول على الجزء الأكبر من المزايا بدل الجزء الأصغر ، فكل واحد يسعى لتحقيق مصلحته من خلال مجهوده الخاص لبلوغ طموحاته وأهدافه وغاياته .

ويوضح رولز أن الفكرة الأساسية لنظرية العدالة هي " تقديم تصور لها يمكن تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال لوك وروسو وكانط ، من أجل القيام بهذا علينا ألا نفكر بالعقد الأصلي على أنه عقد لدخول مجتمع معين أو إعداد شكل معين للحكومة .وبدلا من ذلك ، إن الفكرة الموجهة هي أن مبادئ عدالة البنية الأساسية للمجتمع ما هي هدف أو موضوع الاتفاقية الأصلية . إنها المبادئ التي سوف يستقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون يهتمون بتحقيق مصالحهم الذاتية في وضع مبدئي من المساواة على أنها تحدد الشروط الأساسية لرابطتهم. ويجب أن تنظم هذه المبادئ جميع الاتفاقيات الأخرى ؛ إنها تعين أنماط

[1] جون رولز ، نظرية في العدالة ، المصدر السابق ، ص ص 41 .42 .

الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة سوف أدعوها العدالة كإنصاف " [1] ؛ تشتمل فكرة العدالة عند رولز هي مواصلة للمشروع التعاقدي مع لوك وروسو وكانط ، الذي اعتبر أن الفكرة الأساسية للعدالة مؤداها أنه يجب أن توزع كل الخيرات الاجتماعية بالتساوي بين الناس مع تقدير أسس الإنسان لذاته ، فهي تحدد أشكال الحكومات ، وتنظيم العلاقات الاجتماعية . ومن ذلك نطرح السؤال التالي : فيما تتمثل العلاقة بين فكر رولز وفلاسفة العقد الاجتماعي ؟ والإجابة هنا تكون كالتالي:

أولا : فكرة مبدأ المبادئ هو الفرد الحر ، الوارد في وصف لوك لحالة الطبيعة حيث يقول : " إن الأفراد كانوا في تلك الحالة يتمتعون بثلاثة حقوق طبيعية وهي : حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية ، وكذلك فكرة روسو عن ولادتنا أحرارا ، وفكرة كانط عن الفرد المستقل الحر ، نقول إن فكرة الفرد الحر متجذرة في الثقافة الفلسفية السياسية والأخلاقية ، تناولها رولز كما هي وبدون تبديل أو تعديل ، بل أكثر من ذلك ، نجده أنه وظفها لتصبح مبدأه الأول في مفهومه للعدالة كإنصاف والذي ينص ويؤكد على الحريات الأساسية والذي له الأولوية على المبدأ الثاني "[2] ؛ فحسب مبدأ رولز الذي ينص على الحريات الأساسية للأفراد التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي (لوك ، روسو ، كانط)الذين كان مبدأهم حول حرية الفرد ، فمهما كانت حاجتنا إلى الأمن والاستقرار فلا يجب التضحية بالحرية ، لأن الأمن الحقيقي في ذلك هو الأمن الذي ينجح في الانسجام مع أولوية الحرية التي تبقى حرية مطلقة لا يمكن تجنبها إلا بمقتضى الحرية نفسها.

ثانيا : " أن فكرة العقد الافتراضي لا الواقعي هي أيضا فكرة كانطية ورولز يصرح ، وفي أكثر من موضع في كتاباته بأن عقده افتراضي ولا يمت إلى الواقع التاريخي بصلة "[3] ؛ يبين رولز أن صيغة العقد عنده هي

---

[1] جون رولز ، نظرية في العدالة ، المصدر السابق ، ص ص 38 .39 .

[2] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، المصدر السابق ، ص 40 .

[3] المصدر نفسه ، ص 41 .

افتراضية ، فهو يختلف عمن تقدمه من فلاسفة العقد الاجتماعي في أنه لا يقوم بعقد اجتماعي تاريخي، فعقده الاجتماعي افتراضي ؛ مجرد نظرية فلسفية سياسية أخلاقية .

المبحث الثالث : نقد نظرية العقد الاجتماعي

إن هذه النظرية قد تركت آثارا واضحة على تاريخ الفكر الأوروبي خلال القرن الثامن عشر وما بعده تحديدا، وعلى رغم ذلك إلا أنها لم تخلو من الانتقادات اللاذعة ومنها :

ليس هناك في تاريخ الإنسان ما يشير إلى اجتماع جميع الناس في زمان ومكان معينين، وأنهم كانوا قد أبرموا عقد انتقلوا به من حالة الفطرة والفوضى إلى حالة العيش في مجتمع يسوده النظام والقانون ، كما أن الإنسان في واقع الأمر حتى في حالة الفوضى الفطرية كان يخضع لبعض النظم كنظام السلطة الأبوية ضمن نطاق الأسرة، فضلا عن أن فكرة الالتزام بالعقود لاحقة لوجود سلطة عامة تحمي الالتزام ، وليست سابقة عليها لكي تفسر قيام السلطة العامة _ المجتمع الإنساني _ فلو كان هناك فعلا عقد فعلا كما تنص النظرية بين الأفراد لإقامة المجتمع السياسي المفترض لكان ذلك الأمر من الأحداث المهمة والعظيمة في تاريخ الإنسانية ، ولتشابهت أنظمة الحكم في دول العالم وهذا في الواقع غير موجود إلى حد ما .[1] وهذا أن فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية لا يسعفها أي دليل من التاريخ ؛ فهي تعني الانتقال من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع السياسي . وهذه الفكرة لا بد لها من سلطة تدعمها ، لأنه في حاجة إلى سلطة تحميه هو في حد ذاته .

كما أن نظرية العقد الاجتماعي ، بأنها فكرة تقوم على سلب الحريات لربط الناس بالدولة . في حين أن الفرد حر بطبيعته ، لذلك نجد أن الفكرة لا تستقيم في نهايتها [2]؛ اتخذت نظرية العقد الاجتماعي في بدايتها بأنها تقوم على مبدأ الحرية للفرد ، لكن هذا المنطلق لا يمكن أن يتم إلى النهاية ، لأن الفرد مرتبط بالدولة والحكومة ، ولا يمكن أن تعطي الدولة الحرية الكاملة والمطلقة لمواطنيها ، فهي تقوم في النهاية على سلب ذلك .

---

[1] صباح كريم رياح الفتلاوي ، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة نقدية ، (جامعة الكوفة : مركز دراسات الكوفة ، العدد العاشر ، 2008) ، ص 17 .

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 266.

ولما كان الإنسان في حالة الطبيعة لا يهتم كثيرا بالأخلاق أو العلاقات الاجتماعية أو المشاعر المدنية ، ولكي يصبح إنسانا مدنيا قادرا على أداء وظائفه في المجتمع السياسي . فكان لا بد من مرحلة تحضيرية لتهيأه للحياة الجديدة [1]؛ لا يمكن انتقال الفرد من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني بطريقة عشوائية لا يهتم بالعلاقات الاجتماعية ولا بنظم السياسة ، فلا بد له من إعداده وتحضيره للحالة المدنية أو لحياته الجديدة التي يسود فيها القانون والنظام المدني .

وأساس مصداقية العقد الاجتماعي هو الرضا ؛ لأنه شرط ضروري ، ولما كان يتعذر أخذ لرضا جميع الأفراد . أشار المفكرون بأنه يوجد اتفاق ضمني لصحة شروط العقد ، فهو استبداد مستتر[2] لا يمكن أخذ رضا جميع الناس لإبرام العقد ، والعقد لا يمكن أن يقوم إلا على الرضا ، وهذا يدل على نوع من الاستبداد المستتر لنشأة العقد الاجتماعي .

كما يزعم لوك أن المجتمع المدني ، هو مجتمع يضمن حقوق الموطنين ، وهذا ما يتعلق بالصعوبات التي تعتري عملية ضمان الأغلبية المقيدة ؛ يرى بعض المفكرون أن لوك قد فشا في التناول السليم لأثر واقع السوق في رؤيته لحالة الطبيعة ، وهذه الهفوة تشكل خطرا على مفهوم حكم الأغلبية ؛ الذي يلتزم في نفس الوقت بعدم انتهاك حقوق أي مواطن . وعلى نحو خاص قد يدفع البعض بأن المواطنين عند لوك يصبحون معينون ، في تتبعهم لحقوقهم ، بمصالحهم الخاصة وأنهم يرفضون أي اعتبار للصالح العام والخير الأشمل [3] ؛ يتضح من هذا أن لوك أعطى حق ضمان حقوق الفرد ، ولكن هذا لا يتوافق مع حكم الأغلبية ، لأن الأغلبية تسعى وراء تحقيق غاياتها وأهدافها الخاصة على حساب الصالح العام ، وهذا الأساس لا يمكن أن يقوم في المجتمع المدني كان أو حالة الفطرة ، وهذا راجع لحكم الأغلبية .

---

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق،ص266.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] ستيفين دليو ، المرجع السابق ، ص 216 .

كما قدم روسو نموذجا للمجتمع السياسي قائما على تمجيد الفرد وتكريس الحرية والمساواة في ظل سلطة الأمة ؛ وكانت بذلك انتفاضا على حق الملوك المقدس ، الذي أحلت محله حق الفرد ، وعلى سلطانهم المطلق الذي أحلت محله سلطان الأمة . وسوف نرى أن قيمتها العميقة ليست مجرد تكريس الحرية الذي يتمتع بكينونة مطلقة تحوله أن يفعل ما يشاء بالطريقة التي يشاء [1]؛ وبالتالي لا يمكن للمجتمع المدني عند روسو أن تكرس فيه الحرية والمساواة التامة ، فإعطاء الحرية المطلقة هو في الأخير إلا نتيجة لعبودية الفرد للدولة ؛ وهذه العبودية هي طوعية واستسلام، يكون الفرد داخل الدولة .

تحمل نظرية العقد الاجتماعي آراء خطيرة للدولة ، إذ أن المؤمنون بهذه النظرية يؤمنون بأن للشعب حقا مطلقا في الثورة . وهذه الأفكار هدامة تؤدي إلى القضاء على الجميع بأسره ، يشير الدكتور عبد الكريم أحمد قائلا : لقد أشار روسو إلى أن على الشعب أن يلزم بطاعة السيد ، فإن ذلك يعني أنه يعود إلى السيادة المطلقة . فالعقد الاجتماعي عمل خاص بين الشعب ومعقل السيادة . وأن الطرفين المتعاقدين يكونان فيما بينهما عقدا تحت سلطة قانون واحد هو قانون الطبيعة [2] ؛ هذا يعني أن العقد وهم وخداع، لأن الإنسان لا يمكنه أن يهب نفسه طواعية ، وهذا قول لا يمن أن يقنع أحد ، لأن من يهب نفسه فهو فاقد لعقله ، فما لأحد له الحق أن يملك فردا ، فالناس ولدوا أحرارا لا يمكن أن يتصرف أحد في حريتهم أو يملكهم . وعلى هذا فإننا نرى أن نظرية العقد الاجتماعي تؤدي إلى جانب من التسلط والتحكم .

ومع هذه الانتقادات اللاذعة التي وجهت لنظرية العقد الاجتماعي ، إلا أنه تبقى لنظرية العقد دورا إيجابي وأهمية كبرى .

---

[1] نعمون مسعود ، المرجع السابق ، ص 145 .

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 166.

إن الناس لما كانوا يهدفون من اختيارهم للقائد ، هو أن يحافظ ويرعى مصالحهم في مقابل التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية حتى تقوى سلطته .؛ فإن ما يقدمه الإنسان من أجل الجميع لا يبذل نفسه لأحد ، لأن كلا منا يضع شخصه وكل قدرته تحت تصرف التوجيه الأعظم للمشيئة العامة . وبالتالي فإن التشارك والترابط يخلق مجموعة متماسكة تتسم بالأخلاق والتعاون ، الذين يشاركون في تكوين السلطة الحاكمة القائمة بين الشعب والحاكم ، وبذلك أصبح العقد أمر ضروريا لا غنى عليه .[1] جاءت فكرة العقد الاجتماعي إيمانا بضرورة الخرج من الحالة الطبيعية للبشر والرغبة في إقامة مجتمع منظم لإقرار الحقوق المدنية للمواطنين ، فهو قاعدة للتوفيق بين الإرادة العامة والحاكم ، من أجل تنظيم شؤون الحياة المشتركة .

كما ترجع ضرورة العقد الاجتماعي في أنه أصل تكوين الدولة ؛ كما أن الحاكم يلتزم بالحماية من الأخطار الداخلية والخارجية بموجب سلطة يمنحه الشعب إياها ، ويلتزم الطرفان في تحقيق الاستقرار والأمن في الدولة [2] ؛ فمن خلال ما ينص عليه ميثاق العقد الاجتماعي ، الذي يبنى على تعهد محافظة كل من الطرفين على تنفيذ تعهداته والوفاء بالتزاماته ، لأن العقد هو المحافظة على الحقوق ، التي تنشأ على إثرها السلطة .

وهما وجهت لنظرية العقد الاجتماعي من انتقادات إلا أن بفضلها يرجع في قيام السلطة بناء على رضا واقتناع، التي من خلالها أصبح للشعب حق ممارسة حقوقه وواجباته ، إذ أنها حملت بدورها مواجهة الطغيان .

---

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ص 159 .

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

خلاصة الفصل الرابـــــــــــــــع :

ومن خلال دراستنا لآراء لوك وروسو وتحديد الاختلاف والتشابه القائم بينهما نستخلص النتائج التالية :

1/- إن العقد الاجتماعي ليس إلا وسيلة للحفاظ على حقوق الإنسان ، وذلك بواسطة إنشاء المجتمع المدني الذي يقوم على إرادة الفرد ، ومنه فهو غير قائم على القوة كأساس لهذا المجتمع.

2/- العقد الاجتماعي الذي ينشأ بواسطة الإرادة الجماعية القائمة على الوعي والعقل ، هو الحل الضروري للحفاظ على حقوق الفرد .

3/- تعاقد الناس على الاجتماع لكي يوحدوا جهودهم في رقي الإنسانية وكمالها .

4/- تمثل العدالة كإنصاف عقد اجتماعي ، أي اتفاق مشترك على مفهوم سياسي للعدالة .

5/- مبادئ العدالة هي المبادئ التي من المفروض أن يتقبلها أشخاص أحرار يحرصون على المساواة .

6/- وفي نطاق ممارسة لأفكار فلاسفة العقد الاجتماعي ، تتعرض هذه النظرية لا محالة لجملة من الانتقادات والتهجمات ، وهذا ما زادها فعالية في الفكر السياسي .


خـــــــــــاتمة

خاتمة

مكننا هذا البحث في الأخير على الكشف عن الأصول الفلسفية لنظرية العقد الاجتماعي ، والمصادر التي انطلق منها فلاسفة العقد الاجتماعي ، حيث لعبت فكرة العقد الدور الأساسي في بناء نمط التفكير السياسي على الصعيد النظري ، وذلك من خلال محاولة أصلية وجادة لتجريد المجتمع من كل المظاهر المزيفة التي كانت سائدة عنده .

عملت فلسفة العقد الاجتماعي كنظرية سياسية ساهمت في بناء وإرساء قواعد جديدة للدولة ، وذلك بما حملته من مفاهيم ومضامين فكرية مغايرة لما كان سائدا من قبل في العصور القديمة . التي أدت بفكرة العقد إلى وجود فكرة تعاقدية واتفاقية بين البشر، صاغتها الرغبة البشرية للتخلص من حالة الحرب والصراع ؛ مما أدى بهذه النظرية إلى فتح آفاق جديدة غيرت طابعها الكلاسيكي إلى إعادة بلورتها في الطابع والنظام الجديد في العصر الحديث .

وحوصلة ما جاءت به النظرية كبديل أفضل لتشكيل مجتمع مدني منظم ، بعد انتشار أفكار النظرية بفضل فلاسفتها الثلاث :هوبز ، لوك وروسو ، حيث تبلورت هذه النظرية في العصر الحديث لتصبح الشغل الشاغل للمفكرين السياسيين ؛ والأخذ بفعاليتها وحيويتها من خلال الانتقادات الموجهة لها ، حيث ساهمت بدورها في تطوير وتغيير الأطر الاجتماعية والسياسية والفكرية في العصر الحديث لأوروبا، وكذا إلغاء الطابع الديني اللاهوتي الذي كان يطغى على السياسة .

وتماشيا مع منطلق الفكرة ، فإننا نجد فلاسفة العقد الاجتماعي على افتراض واحد وهو أن الحالة الطبيعية قائمة على المساواة والحرية ، كونهما حقين طبيعيين وهذا الحق مرتبط بالإنسان ذاته بما يحمل من حقوق طبيعية أصلية لا يمكنه التخلي أو التنازل عليها ، فهي تمثل إنسانيته وتجعله مصدرا للحق وغايته.

ومن خلال هذا ، فإن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية ، هي حقوق الإنسان في حد ذاته ؛ وبالتالي فإن الطبيعة كانت بمثابة الخطوة الأولى لترسيخ وإعلان الحقوق العالمية للإنسان ، وبذلك فإن حق الفرد في الثورة ما

هو إلا حق طبيعي من أجل الدفاع والمحافظة على حقه . وبالتالي فإن حقوق الفرد الطبيعية؛ حق الحرية وحق الملكية وحق المقاومة ، هي حقوق يتمتع بها كل فرد أمام ما ينصه القانون عليه ، لأنه بموجب هذا الأخير وسلطته يتساوى جميع البشر في حقوقهم ؛ وبذلك فإن تعاقد الأفراد في العقد الاجتماعي مع بعضهم البعض ، إلا من أجل حماية هذه الحقوق والدفاع عنها في ظل وجود حكم طاغي وسلطة مطلقة .

ففكرة العقد الاجتماعي تعتبر القاعدة الفلسفية لسلطة سياسية منبعثة من المجتمع ومعبرة عنه ، وليست مفروضة عليه من خارجه كما هو الحال في معظم النظريات القديمة. فهي تبرز بهذا دعامة المجتمع السياسي ، إذ نفترض مساهمة الناس في حكم أنفسهم ، فتأتي القوانين العامة التي يلتزمون بطاعتها ، فهي وليدة إرادتهم وثمرة اختيارهم.

وبهذا فإن وجود الدولة يرجع إلى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة ؛ أي أن الأفراد اجتمعوا واتفقوا على إنشاء مجتمع منظم سياسي يخضع لسلطة عليا ، فالدولة على هذا الأساس قد وجدت نتيجة لعقد أبرمته الجماعة.

كان لفكرة العقد الاجتماعي الفضل الأكبر في ترويج مبادئ الديمقراطية ، وأنها ليست ضوء يميز به الصالح والطالح في الطبيعة البشرية. ولكن هذه النظرية تضع الناس في حالة التزام متبادل في علاقة عقد بين كل منهم والآخر.

كان لآراء نظرية العقد الاجتماعي في الفكر المعاصر تأثيرا كبير إلى حد ما ، حيث ينسب جون رولز نظرية العدالة كإنصاف إلى نظرية العقد الاجتماعي ، حيث يعود الفضل في هذا إلى جون لوك وجان جاك روسو ؛ إذ يرى رولز أن العدالة هي عقد واتفاق مشترك على مفهوم سياسي للعدالة ، فاعتبر أن مبادئ العدالة هي المبادئ التي من المفروض أن يتقبلها أشخاص أحرار يحرصون على المساواة . ومن ثم توسيع دائرة العقد من حيزها الضيق ، واعتبارها كمرجعية فلسفية من شأنها تثبيت مبادئ وأصول يلجأ إليها كل كلما دعت إليها الضرورة ،

خاتمة

ويبقى الإنسان ساعيا وراء تلبية ضرورياته ، والبحث عن وسيلة عيش أفضل تسمح له بتحقيق رغباته التي تجعله متميزا ومواكبا بما تقتضيه متطلبات عصره .

وعلى هذه الأسس نرى أن نظرية العقد الاجتماعي قوضت دعائم الحكم المطلق ، إذ جعلته متناقضا مع حقوق الإنسان الطبيعية التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1789. الذي أقر بأن جميع البشر متساوون في الدفاع عن حقوقهم .

وتبقى فكرة العقد الاجتماعي طرحا فلسفيا ، وفرضية ضرورية في بناء التفكير السياسي الحديث ، الذي يظل في بحث مستمر . تضع الحدود الفاصلة بين حرية الفرد والعقد والدولة .

قائمة المصادر

و المراجع

قائـــــــمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1. جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت ، تر : عادل زعيتر ، مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2013 .
2. جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر : عبد العزيز لبيب ، ط1 ؛ بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2011 .
3. جون لوك ، في الحكم المدني ، تر: ماجد فخري ، بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959.
4. جون لوك ، رسالة في التسامح ، تر: منى أبو سنة ، ط1 ؛ الإسكندرية : المجلس الأعلى للثقافة ، 1997 .
5. جون رولز ، العدالة كإنصاف ، تر : حيدر حاج إسماعيل ، ط1 ؛ بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2009 .
6. جون رولز ، نظرية في العدالة ، تر: ليلى الطويل ، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2001 .

قائمة المصادر باللغة الأجنبية

7. John Locke . Tow Treatises of Government .London . A New Edition Corrected .1823

ثانيا : المراجع :

8. إبراهيم مصطفى ، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، الإسكندرية : دار الوفاء ، 2001.

9. أرسطو ، في السياسة ، تر:مصطفى الرافعي ، بيروت : اللجنة العلمية لترجمة الروائع ، 1957.

10. أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، ط5 ؛ القاهرة : دار التعارف ، 1995.

11. أندريه كريسون ، روسو ، حياته ، فلسفته ، منتخباته ، تر: نبيه صقر ، ط4 ؛ بيروت : منشورات عويدات ، 1988 .

12. جون لوك ، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، تر:محمود شوقي الكيال ، (د.ب) ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ،(د.س).

13. راوية عبد المنعم عباس ، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية ، بيروت : دار النهضة العربية، 1996 .

14. ستيفين دليو ، المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية ، تر: ربيع وهبة ، (د.ط) ، (د.ب) ، (د. د) ، (د. س).

15. عمر عبد الحي ، الفلسفة والفكر السياسي في الصين القديمة ، ط1 ؛ لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 1419هـ/ 1999م .

16. فضل الله محمد إسماعيل . السعيد محمد عثمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، الإسكندرية : بستان المعرفة ، 2006.

17. فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، ط1 ؛ مصر : بستان المعرفة ، 2011 .

18. ليوشتراوس وجوزيف كروبي ، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديس حتى اسبينوزا ، تر: محمود سيد أحمد ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، (د. س)، ج1

19. محمد أحمد مفتي . سامي صالح الوكيل ، حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الإسلامي (دراسة مقارنة) ، ط1 ؛ (د.ب) ، دار النهضة الإسلامية ، 1413هـ/ 1996م .

20. محمد نصير مهنا ، في تاريخ الأفكار السياسة وتنظير السلطة ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999.

21. محمد وقيع الله أحمد ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دمشق : دار الفكر ، 2010.

ثالثا : الموسوعات والمعاجم

22. أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، تر : خليل أحمد خليل ، ط2 ؛ بيروت : منشورات عويدات، المجلد الأول A- G ، 2001 .

23. أنطون حمصي ، قاموس الفكر السياسي ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ج1 ، 1982 .

24. إبراهيم مذكور ، المعجم الفلسفي ، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون الطابع الأميرية ، 1983 .

25. جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ج2 ، 1982 .

26. جورج طرابشي ، معجم الفلاسفة ، ط3 ؛ بيروت : دار الطليعة ،2006 .76/- أنطوني دى كرسيني وكنيت مينوج ،أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، تر: نصار عبد الله ، الإسكندرية : الهيئة العامة للكتاب ، (د.س).

27. عبد الرضا حسين طعان .علي عباس مراد وآخرون ، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، ط1؛ بيروت : دار الروافد الثقافية ، 2015 .

28. موريس فرادوارد ، موسوعة مشاهير العالم أعلام الفكر السياسي ، ط1 ؛ بيروت : دار الصداقة العربية ، ج5 ، 2002 .

رابعا : المعاجم باللغة الأجنبية :

29. Michl Blay .Dictionnaire des Concepts Philosophiques .2003.

خامسا : المجلات :

30. صباح كريم رياح الفتلاوي ، نظريتا القانون الإلهي والعقد الاجتماعي (دراسة مقارنة) ، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة ، 2008 .

31. علي تتيات ، محمد بلعزوقي ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 28 (5) ، 2014 .

32. سامي شهيد شاكر ، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي : هوبز ، لوك ، جان جاك روسو ، وأثرها في الفكر المعاصر ، الكوفة ، جامعة الكوفة .

سادسا : الرسائل الجامعية :

33. الحاج رباني ، نظرية في العقد الاجتماعي كتأصيل لحقوق الإنسان عند هوبز ، لوك ، روسو ، رسالة ماجستير ، قسم الفلسفة ، بجامعة الجزائر ، 2002 / 2003 .

34. سي البشير ، إرهاصات العقد الاجتماعي في ظل سياسة العولمة ، رسالة ماجستير ، قسم الفلسفة، بجامعة الجزائر ، 2005 / 2006 .

35. نعمون مسعود ، التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو ، رسالة ماجستير ، قسم الفلسفة ، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة ، 2008 / 2009 .

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى البحث عن المفهوم الفلسفي والسياسي لنظرية العقد الاجتماعي، التي لا يمكن لها أن تقوم على القوة ، بل هي قائمة على الدفاع عن حقوق الإنسان ؛ فلكون النظرية اعترافاً متبادلاًبين الأفراد بوجود حقوق طبيعية للإنسان ، أدت إلى وجود فكرة تعاقدية واتفاقية بين البشر، صاغتها الطبيعة البشرية للتخلص من حالة الحرب والصراع ؛ وعلى هذا الأساس فإن فلاسفة العقد الاجتماعي كانوا على تصور واحد وهو أن الحالة الطبيعية للبشر قائمة على الحرية والمساواة ، كونهما حقين طبيعيين . لا يمكن للفرد أن يتخلى عليهما سواء كان هذا في الحالة الطبيعية أو الحالة السياسية له . وبالتالي فإن تعاقد الأفراد في العقد الاجتماعي مع بعضهم البعض، لم يكن إلاّ لأجل حماية هذه الحقوق والدفاع عنها في ظل وجود حكم طاغي وسلطة مطلقة.

العقد الاجتماعي ، المجتمع المدني ، الحرية ،الحرب ، الصراع ، الحكومة ، حق المقاومة .

Resume

La thèse vise à étudier le concept de la théorie philosophique et politique du contrat social, qui ne peut être basée sur la force, mais qu'est basée sur la défense des droits de l'homme; puisque la théorie est la reconnaissance mutuelle entre les individus qu'il existence de droits naturels de l'homme, a conduit à l'existence de l'idée d'un accord contractuel entre les humains, rédigé par la nature humaine pour se débarrasser de l'état de guerre et de conflit.Et selon cette base, les philosophes du contrat social ont été d'accord que l'état naturel de l'être humain basé sur la liberté, l'égalité: les deux droits normaux. Etl''individu ne peut pas renoncer à ces deux droits, soit dans la situation de l'état naturel ou politique. Ainsi, les personnes s'engagent dans le contrat social, dans le but de protéger ces droits et de les défendre en présence de l'état de tyran d'autorité absolue.

Les mots clés**:** contrat social, société civile, cas naturel, droit naturel, liberté, l'égalité, la révolution, gouvernance, l'autorité, gouvernement, l'état, droit, justice**.**